الاقتصاد الخفي
وقياس اثاره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2021/4/2496)

رسن، سالم عبد الحسن
الاقتصاد الخفي وآثاره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي/ سالم عبد الحسن رسن، نادية خضير كناوي، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2021
(   ) ص.
ر . ا. : (2021/4/2496)
الواصفات: /الاستقرار الاقتصادي//المشاريع الاقتصادية// مشروعية المشاريع//الاقتصاد الخفي/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

ISBN 978-9957-96-928-8



دار غيداء للنشر والتوزيع
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
خلـــوي : 95667143 7 962+
تلفاكس : 5353402 6 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: info@darghaidaa.com
www.darghaidaa.com



الاقتصاد الخفي

وقياس اثاره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الاستاذ الدكتور

سالم عبد الحسن رسن

الاستاذ المساعد الدكتور

نادية خضير كناوي

الطبعة الاولى

2022م

قال الله في محكم كتابه

(قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من

تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير)

سورة آل عمران الآية 26

الاهداء

الى الوطن الغالي الذي اثقلته الهموم والمحن

الى موطن الرسل والحضارات والامجـــاد العراق

الفهرس

الباب الثالث: قياس وتحليل آثار الاقتصاد الخفي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الاساسية... العراق حالة دراسية

المقدمة

تعاني الكثير من دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء من ظاهرة الاقتصاد الخفي التي تهدد اقتصادياتها من خلال انحراف بعض انشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة وجنوحها الى الظل بعيدا عن رقابة الدولة وتخرج عن سيطرتها الاقتصادية وبالتالي تضعف قدرتها في رسم السياسات الاقتصادية.

على الرغم من ان هذه الظاهرة من الظواهر القديمة التي عانت منها الكثير من دول العالم الا ان الاهتمام بدراستها والبحث في سبل معالجتها لم يبدا الا منذ عقود قليلة بعدما تفاقمت واصبحت ظاهرة عالمية حظيت باعتراف منظمة العمل الدولية رسميا منذ 1972.

يعتبر الاقتصاد الخفي حقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم خصوصا في البلدان النامية الذي يشكل تهديدا خطيرا لاقتصادها.

يشمل الاقتصاد الخفي على انشطة اقتصادية مشروعة واخرى غير مشروعة، بحيث تمثل الانشطة غير المشروعة الجزء الاكبر من هذا الاقتصاد وهي تشمل الغش وتجارة المخدرات والتستر التجاري وتجارة السلاح والدعارة وتجارة الاثار والسلع المسروقة والمهربة وتجارة الاعضاء البشرية ولعب القمار والرشوة والاختلاس وغسيل الاموال وكافة صور الفساد المالي، ويلاحظ ان حجم الاقتصاد الخفي اكثر نموا واتساعا في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار والضعف والقصور في الانظمة والقوانين المطبقة.

ان نشاط الاقتصاد الخفي يجري بعيدا عن سيطرة واضعي السياسات الاقتصادية لذلك فان اتساع حجم هذا الاقتصاد سيحول دون فاعلية تلك السياسات الرامية الى تحقيق التنمية الشاملة عبر الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية. كما ان للاقتصاد الخفي اثارا سلبية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خصوصا الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة.

لتحقيق هذه الاهداف اشتمل الكتاب على ثلاثة ابواب اساسية:

الاول الذي يتناول الاطار النظري لموضوع الاقتصاد الخفي بحيث يشتمل على المفاهيم والابعاد وطرق قياس حجم الاقتصاد الخفي.

اما الباب الثاني فقد تناول الاستقرار الاقتصادي من حيث مفاهيمه ومؤشراته الاساسية ومجموع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة لمعالجته.

اما الباب الثالث فقد تناول الجانب العملي للموضوع المتعلق بكيفية قياس حجم الاقتصاد الخفي واثاره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وقد ركز على طرق القياس الاقتصادي واعتبر العراق حالة دراسية لهذا القياس.

نرجو من الله التوفيق والسداد

الباب الاول

الاقتصاد الخفي المفاهيم وطرق القياس

الفصل الاول – الاقتصاد الخفي المفاهيم والخصائص والاسباب

الفصل الثاني – طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي

الفصل الاول

الاقتصاد الخفي : المفاهيم والخصائص والاسباب

اولا – الاقتصاد الخفي... تعدد المفاهيم

ان تحديد تعريف واضح ودقيق للاقتصاد الخفي يعد ذا اهمية كبيرة لاسيما في مجال الدراسات التطبيقية، على اعتبار ان مهمة القياس او التقدير سوف تتحدد بناء على وضوح هذه المفهوم. ولابد من الاشارة الى انه ليس هناك اتفاق على تعريف محدد دقيق وموحد للاقتصاد الخفي يتناسب مع جميع الاوضاع ويحيط بجميع الجوانب. ورغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أنه هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهومه، وان هذا الاختلاف يعود الى طبيعة هذا الاقتصاد، واتساع نطاقه، وتفاوت حجمه وآثاره من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة بها، وتباين انشطته [1]. لذلك وجد من المناسب عرض التعاريف الآتية:

تعريف مكتب العمل الدولي: الذي يشير الى انه (مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال اجراء وغير اجراء وتمارس مستوى تنظيمياً وتكنولوجياً ضعيفاً وتمارس نشاطها دون الحاجة الى وجود ترخيص من السلطات)[2].

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: بأنه (القطاع الذي في ظله لا تحتاج المنشآت اثناء قيامها بمزاولة نشاطها على اخذ تصريح من الهيئات المختصة)[3].

---

(1)كريم بن مصطفى بن علي حسن، القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج انشطته المشروعة في نشاط الاقتصاد الرسمي، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2005، ص11.

(2)Bruno Lautier ، economies informally dams ،Edition ،IA Decouverte ،Paris ،2004 ، P.12.

(3)عاطف وليم اندراوس، اقتصاد الظل: المفاهيم، المكونات، الاسباب، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص12.

وقد عرفه النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة بأنه (مجموعة من المعاملات والانشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة او مشروعة لذلك يطلق على انشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء وغير الرسمية وغير النظامية)[1].

لذلك يعرف الاقتصاد الخفي بانه عبارة عن انشطة اقتصادية غير مشروعة او مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي مثل المشروعات الحرفية غير المرخصة والباعة المتجولين وخدمة المنازل ومزاولة الدروس الخصوصية وتجارة المخدرات، وانشطة المافيا، ولعب القمار... الخ من الانشطة الاقتصادية اما ان تكون مشروعة وغير مرخصة او غير مشروعة (غير القانونية) [2].

وقد اطلقت عدة تسميات على الاقتصاد الخفي (Hidden Economy) فقد اسماه بعضهم بالاقتصاد التحتي (Underground Economy) واسماه آخرون بالاقتصاد غير المرئي (Unobserved Economy)، والاقتصاد الاسود (Black Economy)، والاقتصاد السفلي (Subterranean Economy)، اقتصاد الظل (Shadow Economy)، الاقتصاد المقابل (Counterpart Economy) الاقتصاد الثاني (Second Economy)، اقتصاد الباب الخلفي (Back Door Economy)، الاقتصاد المغمور (Submerged Economy)، الاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy).

ان المتاجرة في السلع المحرمة مثل الاسلحة والمخدرات وسرقة الآثار والمتاجرة بالأعضاء البشرية يطلق عليه الاقتصاد الاسود أو اقتصاد الجريمة. اما اذا كان التعامل مع السلع ممنوعا واستخدام السلعة مسموحا فيطلق عليه السوق السوداء.

---

(1)بو دلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الاسباب والحلول، مجلة العلوم الانسانية، السنة الخامسة، العدد 37، تلمسان، الجزائر، 2008، ص2.

(2)صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق معالجته، دار النهضة العربية، 2002، ص13.

ان غالبية الدراسات وسعت من مجالات الاقتصاد الخفي بحيث يضم الانشطة غير القانونية والانشطة القانونية غير الشرعية سواء اكانت خفية او مرئية موسمية او دائميه، في حين قيدت دراسات اخرى الانشطة التي تندرج ضمن مفهومه[1].

وان اقرب المعاني للمسميات المشتركة للاقتصاد الخفي توحي بان الاقتصاد الخفي والاقتصاد غير المسجل يشمل الانشطة المشروعة من الناحية القانونية وانه يعمل في العلن ويصعب تتبع جميع تعاملاتها بدقة كالمحلات التجارية الصغيرة الحجم والباعة المتجولين. اما الاقتصاد الموازي فهو مرتبط بالسوق الموازية التي تتم من خلالها المشاريع غير القانونية لإنتاج السلع والخدمات. في حين ان الاقتصاد الاسود[2] يتضمن كافة الانشطة التي تتم في السوق السوداء التي يتم فيها انتاج سلع محظور التعامل فيها او ان الحكومة تمنع تداولها في السوق بموجب القانون مثل تهريب الآثار والسلاح. اما الاقتصاد غير المشروع يتضمن التجارة في السلع غير المشروعة مثل المخدرات. في حين ان الاقتصاد غير المعلن يتضمن مزاولة الانشطة المشروعة دون ان يعلن عنها وذلك تهرباً من دفع الضرائب. ومهما كانت التسمية فان الاقتصاد الخفي يشير الى الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المتشابكة مع بعضها والتي تحتاج الى درجة اكبر من الفهم والتحليل. وفي الآونة الاخيرة اصبح موضوع الاقتصاد الخفي حديث الناس والباحثين والمسؤولين وذلك لان هذه الظواهر تؤدي الى مخاطر اقتصادية يصعب التغلب عليها ولاسيما في البلدان التي تعاني من اختلالات هيكلية وكذلك بسبب المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد.

لقد اتجهت آراء الباحثين في الاقتصاد الخفي اتجاهات مختلفة حسب مفهوم الانشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد حيث ينصرف الاقتصاد الخفي في نظر بعضهم

---

(1)محمد بن علي، ((الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي))، بدون عنوان ومكان الطبع، 2012، ص7.

(2)رمضان بن صديق، القطاع غير الرسمي وسبل اندماجه في القطاع الرسمي مع اشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان، ع9، 2003، ص60.

الى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.

ويمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه: كافة الانشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الدخل القومي اما لتعمد اخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الانشطة واما بسبب ان هذه الانشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الانشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد(1). ان مفهوم الاقتصاد الخفي يختلف من شخص لأخر فعلى سبيل المثال يعرفه Guttmann و Fiege بأنه (ذلك الجزء من الناتج القومي الاجمالي الذي كان يجب ان يدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي ولكنه لسبب او لأخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات)(2).

وكذلك يعرفهTanzi (بأنه ذلك الاقتصاد الذي يشمل كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية)(3).

كما ينطوي مفهوم الاقتصاد الخفي على أنه (جميع الانشطة غير المشروعة وجميع اشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة سواء المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فان الاقتصاد الخفي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ما ابلغت بها السلطات الضريبية)(4).

قد يتبادر الى الذهن بان الاقتصاد الخفي يمكن اعتباره اقتصاداً غير قانوني ولكن دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن ان نطلق عليه غير قانوني فهل

---

(1)محمد بن ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1995، ص25.

(2)Gutmann ،Pierre M. ،"The subterranean economy " ،Financial Analysis Journal 34(1) ، 1977 ،PP.24-27.

(3)Tanzi ،V ،The Underground Economy in the United States: Estimates and Implications ، 1982 ،P15.

(4)فردريك شنايدر، نمو الاقتصاد الخفي، قضايا اقتصادية 30، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2002، ص34.

الانشطة المكونة للدخل في الاقتصاد الرسمي والتي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية، ام ان عملية التهرب الضريبي ذاتها هي التي تعد غير قانونية. ان المشكلة الرئيسة التي نواجهها لها جانبان، جانب حسابي يتمثل في ان هناك جزءاً" من النشاط الاقتصادي يكون قانونياً" أي يتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومي لتعمد اخفائه بهدف التهرب من دفع الضريبة وعليه فان الجانب غير القانوني يتمثل بالتهرب من دفع الضريبة وليس النشاط الاقتصادي غير المعلن في مثل هذه الحالات، لذلك يصعب القول بأن كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي بانها معاملات غير قانونية.

يتفق اغلب الباحثين في مجال الاقتصاد الخفي على ان مصطلح الاقتصاد الخفي يضم مجموعة من الانشطة التي تنتج سلعاً" وخدمات سوقية تتم باستخدام النقود كوسيلة للتبادل، وهذه الانشطة تشترك في محاولة التهرب الضريبي، او الحاجة الى تجنب القيود التنظيمية والقانونية الموضوعة على ممارسة النشاط الاقتصادي، او تكاليف الحصول على تراخيص مزاولة النشاط، او تنتج سلع وخدمات غير سوقية تستهلك بواسطة الوحدة التي تنتجها، او تستخدم للمقايضة بسلع اخرى.

لذلك فان الاقتصاد الخفي يعبر عن الانتاج او الدخل القومي غير المسجل بواسطة المكاتب الاحصائية عندما تقوم بحساب الناتج القومي، او هو الايراد غير المسجل ولم يتم الكشف عنه للسلطات الضريبية، فنلاحظ ان المفهوم الاول ينطوي على ان البلد اغنى مما توضحه الاحصاءات الرسمية، والمفهوم الاخر ينطوي على ان الحكومة تحصل على ايراد اقل مما يجب. وعليه فان الاقتصاد الخفي يعد جزءاً من الناتج القومي ولكن لا يتم تدوينه في سجلات الحسابات القومية وذلك للتهرب من دفع الضرائب او تدوينه باقل من قيمته الحقيقية في السجلات الضريبية للحصول على قيمة ضريبية اقل من الحقيقية

لذلك نجد ان الاقتصاد الخفي يعرف في نظر بعض الاقتصاديين بأنه كافة الانشطة التي تشترك جميعها في محاولة التهرب الضريبي او الحاجة الى تجنب القيود الروتينية المفروضة على النشاط الاقتصادي غير ان هناك جانباً لا يمكن اهماله من الانشطة التي

تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الانشطة والتي تعد مخالفة للقانون ومنها على سبيل المثال انتاج السلع والخدمات المحظور تداولها مثل المخدرات[1].

ثانيا – تصنيف الاقتصاد الخفي

ويصنف الاقتصاد الخفي وفقاً لمعيار المشروعية الى نوعين رئيسين [2]:

1- الاقتصاد الخفي المشروع: ويشمل الانشطة الاقتصادية التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات مشروعة ولا تخالف قوانين وانظمة الدولة ولكنها غير معلنة بالنسبة للدولة ولا يتم تسجيلها ضمن حسابات الدخل القومي مثل القطاع الحرفي والخدمة في المنازل والمحاضرات الخصوصية... الخ.

2- الاقتصاد الخفي غير المشروع: وهو يتضمن الانشطة الاقتصادية المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة مثل تهريب الاثار والمخدرات ولعب القمار... الخ.

كما ان هناك علاقة تكاملية بين الاقتصاد الخفي والفساد، اذ ان الفساد يعتبر من اهم مظاهر الاقتصاد الخفي غير المشروع، كما ان زيادة الاقتصاد الخفي يقلل دائماً من حجم السوق الرسمي.

ويعبر الاقتصاد الخفي عن مجمل الانشطة غير المصرح بها وهذه بدورها تتفرع الى صنفين اساسيين وكل صنف يتضمن مجموعة من الانشطة وهذا موضح في الشكل

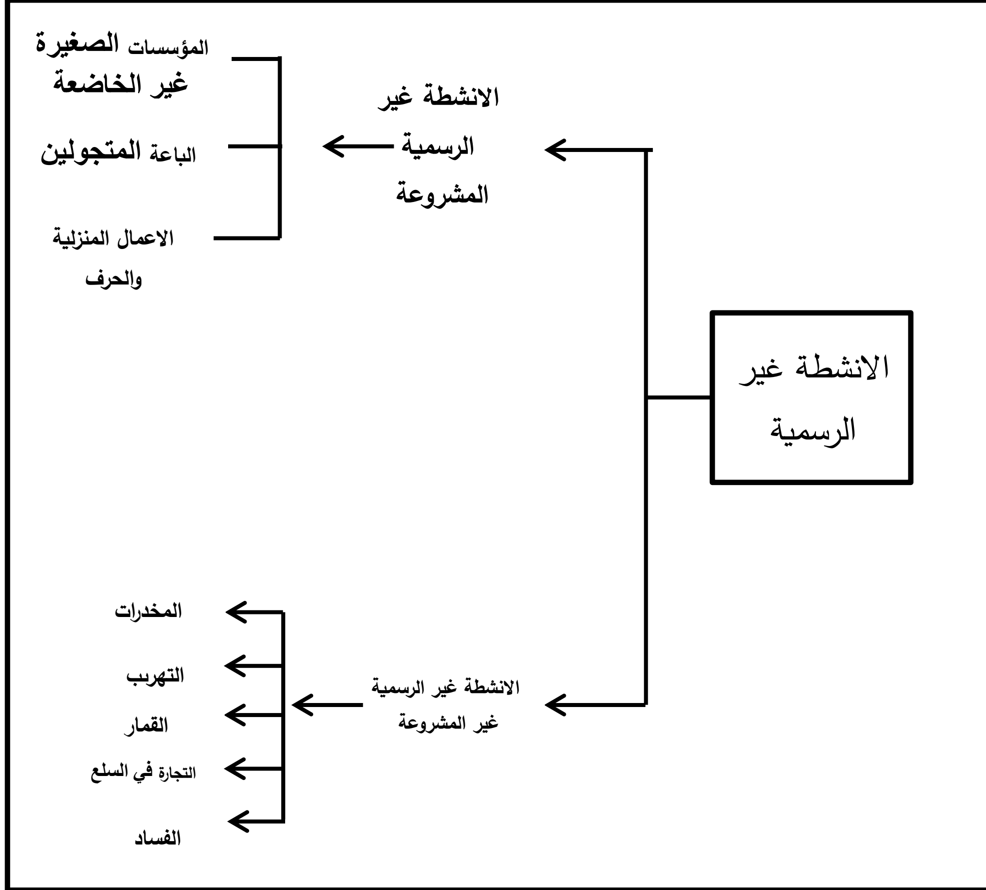
---

(1)احمد المبروك، الاقتصاد الخفي، ماهيته وطرق تقديره وآثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، العدد 5، 2006، ص3.

(2)عاطف اندراوس، اقتصاد الظل: المفاهيم، المكونات، الاسباب، مصدر سابق، ص19.

شكل (1)

الانشطة غير الرسمية



مصدر / ابراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدي، ال ال04، جزائر، 20ص101.

وتشير بعض الدراسات الى ان بدايات الاهتمام بهذه الظاهرة في الدول النامية كانت خلال الحقب الاستعمارية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهر منهج الازدواجية في تحليل النشاط الاقتصادي، وهذا المنهج سبق ظهور مصطلح القطاع النظامي وغير النظامي لفترة طويلة، وكان النموذج الذي قدمه آرثر لويس (1954) Arthur Lewisوالذي يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في الدول النامية احدهما

قطاع حديث تتم فيه عملية التصنيع وتحقيق التنمية وقطاع تقليدي تتركز فيه قـوة العمـل الفائضة وهذا يعني ان الانتاج الحدي لعنصر العمل يصل الى الصفر.

وعلى الرغم من ان نموذج آرثر لويس لم يبحـث انشـطة الاقتصـاد الخفـي، إلا أن بعض الاقتصاديين قد استلهم منه تقسيم الاقتصاد على قسمين رئيسين: احـدهما معلـن والاخر خفي باعتبار ان القطاع التقليدي تتركز فيه قوة العمل الفائضة واكثر المهن الحـرة والمنشآت الصغيرة المستقلة عن الدولة، وهذه هي مكونات القطاع الخفي.

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الخفي من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمـل BITفي كينيا سنة 1971 حول التشغيل كما ان مصطلح الاقتصاد الخفي استخدم من قبل الاقتصاديين Keith & HART سنة 1971 خلال ندوة عقدت في معهد دراسات التنميـة بجامعة SUSSEXومقالة اخرى سنة 1971 عن الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تنشر الا في سنة 1973[1].

ويعد P. Guttmann من الاقتصاديين الاوائل الذين جـذبوا الانتبـاه مـن الناحيـة الاقتصادية الى ظاهرة الاقتصاد الخفي عندما نشر بحثه 1977 عن الاقتصاد السفلي والذي اكد فيه الى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يـتم تسـجيلها ضـمن حسـابات النـاتج القومي وان هذه المعاملات هي ليست بالقدر القليل الذي يمكن اهمالها.

أما في البلدان النامية فأن ظاهرة الاقتصاد الخفي ازداد انتشـارها بشـكل كـبير مما يتطلب تدارك خطورة الوضع اذ تتراوح نسب الاقتصاد الخفي فيها ما بين 35–44٪ مـن اجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية ونسبة تراوحت بـين 21–30٪ مـن اجمـالي النـاتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت بين 14–16 ٪ مـن اجمـالي النـاتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

---

(1)Femando de Holanda Barbosa filho ،Estimation of the Underground Economy in Brazil ،2012 ،P23.

(2)فردريك شنايدر، نمو الاقتصاد الخفي، مصدر سابق، ص1.

ان المجتمعات مرت بعدة مراحل فنلاحظ بروز القطاع غير الرسمي قبل القطاع الرسمي حيث انه في المجتمعات القديمة كان الافراد يزاولون نشاطات اقتصادية بدائية لذلك كانوا لا يصرحون بالأعمال التي يقومون بها بسبب عدم وجود هيئة او جهة تعمل على تنظيم هذه العلاقات حيث لم تكن هناك حاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية لذلك بدأت هذه الانشطة بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي، فأن المجتمعات مرت بعدة مراحل منها مرحلة غياب الدولة وهذا ادى الى ظهور الانشطة الخفية. ولكن مع توسع وتنامي المجتمعات ازدادت الحاجة الى وجود الدولة بوصفها حلاً" اداريا" وتشريعيا" لتنظيم شؤون افراد المجتمع مقابل ان يسددوا جزءاً من مداخيلهم لفائدتها وهكذا اصبحت تلك الانشطة تخضع لقوانين وتنظيمات ادارية او ما يعرف بالاقتصاد الرسمي. وادى تطور الدولة وتعدد وظائفها الى حاجتها الى الاموال لتمويل نفقاتها للقيام بتوفير الخدمات فازدادت الحاجة لفرض الضرائب وبما ان الفرد هدفه الرئيس الحصول على الربح من مزاولة النشاط الاقتصادي وان فرض الضرائب يقلل الربح لذلك يلجأ الى العمل بالخفاء وعدم الكشف عن نشاطه او الافصاح عن الدخل الذي يحصل عليه ومن هنا نشأ ما يسمى بالاقتصاد الخفي الناتج عن الحاجة الى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي.

ثالثا" - خصائص الاقتصاد الخفي

ان الاقتصاد الخفي يتميز بالعديد من السمات والخصائص التي ينفرد بها وتميزه عن الاقتصاد الرسمي، وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الخفي وبالرغم من ان الاقتصاد الخفي قسم منه مرتبط بمنشآت ثابتة مثل (مراكز الصرافة، ورش ميكانيك، حلاقين، دكاكين) والقسم الاخر غير مرتبط بمكان محدد مثل (عمال الاجرة، الباعة المتجولين، المدرسين الخصوصيين... الخ) الا ان هناك خصائص مشتركة بين النوعين ومنها:

1- **الافتقار الى التنظيم**

يتميز الاقتصاد الخفي بانه اقتصاد غير منظم، اذ ان اسواقه تنافسية غير منظمة وتتفاوت درجة التنظيم بحسب التزامها بالإجراءات الرسمية والنظامية فبعض الانشطة تتهرب كلياً من أي اجراءات رسمية، وبعضها تتهرب جزئيا من بعض الاجراءات الرسمية.

2- **صغر حجم المنشأة:**

كما انه يتميز بصغر الحجم سواء في رأس المال، حجم المنشأة، عدد العاملين، حجم الانتاج، حيث يتم تمويل رأس المال هذه المنشأة من المدخرات الفردية او العائلية سواء من المعارف او الاقارب. اما من حيث عدد العاملين فقد اكدت دراسة منظمة العمل الدولية على ان 62٪ من القطاع الخفي يعمل فيه اقل من 5 اشخاص و 33 ٪ يعمل فيه من 5-10 اشخاص و 5٪ يعمل فيه اكثر من 10 اشخاص(1). واما بالنسبة لحجم المنشأة فغالباً ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشأة على الاطلاق، كما في حال الباعة المتجولين والمهن الحرفية وغيرها.

3- **المرونة**

يتصف بالمرونة حيث لا يخضع للقوانين الرسمية ويتميز بالمرونة بالعمل من حيث اوقات العمل والاجازات وكذلك المرونة في علاقات العمل والاجر حيث اختلفت نتائج الدراسات الميدانية في تحديد العلاقة بين معدل الاجر السائد، والحد الادنى للأجور، وقد اكدت نتائج دراسات اجريت حول الموضوع الى ان الاجر في تلك الانشطة يزيد عن نظيره في القطاع المعلن ونحن نتفق مع هذا الرأي الذي يؤيده الواقع المعاش لهذه الظاهرة وهذا ما اثبته دراسة اجريت في شيلي أذ تبين ان الدخل في الاقتصاد الخفي يصل في المتوسط الى زيادة قدرها 22٪ عما موجود في القطاع المعلن (2).

---

(1) فردريك شنايدر، نمو الاقتصاد الخفي، مصدر سابق، 2002، ص33.

(2)عاطف وليم اندراوس، اقتصاد الظل: المفاهيم، المكونات، الاسباب، مصدر سابق، ص12.

4- ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة

ان العمل في انشطة هذا القطاع تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل على حساب رأس المال، اما بالنسبة الى التكنولوجيا المستخدمة فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية.

5- يقوم على عدم الترخيص للنشاط

ان مزاولة العمل في هذه الانشطة لا يتطلب الحصول على ترخيص لمزاولة النشاط.

6- يفتقر الى معايير الصحة والسلامة المهنية.

7- يمتاز بإمكانية وسهولة الدخول والخروج فيه، فلا تحتاج عملية الدخول الى اجراءات تنظيمية او متطلبات معينة، ولا تتطلب اقامة منشآته سوى توفير الحد الادنى من المعدات والمستلزمات الضرورية

8-عدم احترام قوانين العمل مثل المحافظة على ساعات العمل والاجور الدنيا.

9-ان هذا الاقتصاد يعتبر مأوى للأنشطة المشروعة وغير المشروعة والتي تدر دخلاً مشروعاً كان ام غير مشروع وتمارس النشاط فيه منشآت صناعية وتجارية وخدمية، تختلف في حجمها وفي امكانياتها التنظيمية بين منظمة جزئياً او غير منظمة بالكامل، تشترك جميعها في الاختفاء عن السلطات الحكومية واجراءاتها التنظيمية بهدف تجنب دفع الضرائب او الرسوم المتعلقة بممارسة النشاط وكذلك عدم التسجيل في الاحصاءات الرسمية وبيانات الدخل القومي.

10-يختلف مستوى المهارة حسب طبيعة النشاط ففي الانشطة الانتاجية تزداد معدلات العمالة الماهرة، بينما تقل في انشطة الخدمات والتجارة او تكاد تنعدم، وكذلك نلاحظ بان المستوى التعليمي لا يعتبر شرطاً للحصول على العمل ولا يتطلب العمل فيه فئة عمرية معينة فهو يحوي خليطاً من الصغار وكبار

السن والذكور والاناث، ويختلفون في مصادرهم التدريبية فبعضها تعتمد على رأس المال واخرى مهارات اكتسبت من القطاع المعلن[1].

11- منتجات القطاع الخفي غالباً ما تتسم بانها يدوية او نصف آلية ضيقة المدى والنطاق، من حيث كمية الانتاج واساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية، والتعاقدات غير الرسمية في الانتاج والتبادل والتسويق الذي يتسم بالمرونة بدرجة قد تصل الى مرحلة التنافس الشديد.

12- يغيب عن هذا الاقتصاد مبدأ التخصص الدقيق، وتقسيم العمل الحقيقي اذ بالإمكان تبادل مواقع العمل للعاملين في النشاط الواحد افراداً كانوا او جماعات والمرونة ظاهرة في ممارسة العمل سواء في المكان او في مواعيد العمل.

13- علاقات العمل في الاقتصاد الخفي تعتمد كثيراً على القرابة والمعرفة الشخصية والصداقة اذ ان طبيعة تلك الانشطة التي تتميز بالبعد عن التزامها مع الحكومة تتطلب تحقيق نوع من التكامل في علاقات العمل التي يمكن ان توصف بالعلاقات المباشرة والمرنة وبما يوجب المحافظة على ديمومة النشاط وفق آليته المعتمدة من فريق العمل، والمبنية على المخالفة النظامية مع الفارق في شرعية النشاط او عدم شرعيته[2].

14- طالما انه لا يلتزم بالإجراءات الرسمية النظامية فان العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء فيما يتعلق بالأجور او ظروف العمل او متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي. ومن ثم فان من اهم سماته

---

(1) آمال عبد الحميد واخرون، القطاع غير الرسمي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، التقرير الاول،1996، ص98.

(2) اسماعيل بوخاوة،اشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق، جامعة ابو بكر، تلمسان، الجزائر، 2000، ص22.

انعدام الاستقرار الوظيفي بالنسبة للعاملين في هذا القطاع مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب المنشأة.

15-لدى القطاع القدرة على استقطاب واستيعاب العمالة العاطلة وفق الاجور السائدة فيه اذ يستوعب النشاط المشروع اكثر من نصف العمالة في بعض الدول النامية، ويولد اكثر من نصف الدخول الاجمالية، وربما يعود ذلك الى ان معامل رأس المال / العمل منخفض مقارنة بمثيله في القطاع المعلن.

16-يختلف الهدف من دخول انشطة الاقتصاد الخفي من فرد الى آخر فهنالك من يعمل باختياره ليزيد من دخله، ويراكم ثرواته، ويمارس نشاطه بعيداً عن اجهزة الدولة، بينما هناك فئة اخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشية على ممارسة العمل في هذا القطاع لتأمين متطلبات حياتها اليومية واشباع حاجاتها الضرورية[1].

كما ان الاقتصاد الخفي يكون وثيق الصلة بالاقتصاد المعلن حيث ان الاول لا يستطيع القيام بنشاطه كقطاع لوحده وذلك لأنه يحتاج الى القطاع المعلن في عملية التموين وكذلك الحصول على الايدي العاملة ذات المهارة وكذلك الاعتماد عليه في عملية تسعير منتجاته حيث يستند في تحديد اسعاره الى اسعار المنتجات في القطاع المعلن ويعمل على جعل اسعار منتجاته اقل من اسعار منتجات القطاع المعلن. كما ان اهدافه تختلف عن اهداف الاقتصاد المعلن، اذ ان هدفه تحقيق اقصى ارباح ممكنة وعدم دفع الضرائب والرسوم على عكس الاقتصاد المعلن الذي يهدف الى تحقيق مداخيل في السوق عن طريق دفع الضرائب والرسوم، وكذلك يتميز بانعدام تشريع العمل على عكس الاخر الذي يتميز بتشريع نقابات العمال، كما ان منتجاته تكون مقلدة واسواقه غير محمية بينما منتجات القطاع الاخر معيارية واسواقه محمية[2].

---

(1)www.THEGVLF12.com/ARCHTVE/INDEX.PHP.2878.HTMZ.

(2)The informal sector and Micro Finance ،Institutions in West Africa ،World Bank ،1996، P.6.

رابعا" /اسباب نمو الاقتصاد الخفي

تشير اغلب الادبيات الاقتصادية الى ان سبب نمو الاقتصاد الخفي يرجع الى مجموعة متشابكة من العوامل السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية، فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية فإنها تتمثل بأثر الفقر والنمو الديمغرافي على نموه، اذ ان توسعه مرتبط بالفائض باليد العاملة نتيجة النزوح الريفي المتزايد الى المدن. اما الاسباب الادارية بانها تتمثل بالقيود القانونية والادارية حيث تعد الانظمة الادارية والقيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الاقتصادي احدى العوامل المهمة لنشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي. ويرى بعضهم انه اذا كانت هناك ضرائب فانه سوف يستمر بالظهور بسبب القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي. وان هذه النظم والقيود تفرض بهدف تنظيم ممارسة اعمال معينة او رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد او قد تفرض بسبب ان الانشطة ذاتها انشطة اجرامية او غير قانونية من المنظور الاقتصادي او الاجتماعي واذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام رقابة فعال فهذا يؤدي الى تحول هذه الانشطة الى العمل فيه.

وفي كثير من الاحيان تتطلب ممارسة بعض انواع الوظائف او الحرف الحصول على ترخيص وبما ان النظم تهدف الى الحد من الكمية المعروضة وهو ما ينشأ عنه فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع مما يوفر دافع لدى الافراد الذين ليس لديهم ترخيص بمزاولة المهنة او انتاج هذه السلع والخدمات من خلال الدخول الى هذا النوع من الاقتصاد. اما فيما يتعلق بالأسباب السياسية فان ضعف المؤسسات الحكومية وانتشار الفساد الاداري والمالي من شأنه ان يؤدي الى أتساع حجم الاقتصاد الخفي، فقد اشارت بعض الدراسات ومنها دراسة Johnson(1998)[1]

(1)Johnson ،S.Kaufinann ،D. and Zoido- Lobaton ،P. ،Regulatory Discretion and the Unofficial Economy ،American Economic Review ،Vol.88 ،No.2,1998 ،pp.387-392.

(Dreher&(2009[1]، الى ان ضعف الثقة لدى الافراد تجاه المؤسسات الحكومية يزيد من حجمه وعلى العكس في حالة وجود ثقة كبيرة تجاه المؤسسات الحكومية فان هذا بدوره يؤدي الى تقليل حجمه. وهناك دراسات تجريبية بحثت العلاقة بين الفساد والاقتصاد الخفي وقد اكدت على وجود علاقة طردية بينهما.

ان هذه الاسباب تختلف من بلد الى اخر. وتعتبر الاسباب الاقتصادية من اهمها في نمو ونشوء الاقتصاد الخفي لذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على الاسباب الاقتصادية التي تعد اكثر تحديداً واكثر قابلية على القياس من الاسباب الاخرى.

ويمكن حصر الاسباب الاقتصادية لنمو الاقتصاد الخفي في الآتي:

1- انخفاض مستوى الدخل

يعتبر انخفاض مستوى الدخل من الاسباب المهمة لظهور الاقتصاد الخفي لاسيما اذا ما اتسمت دخول الافراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وهذا يؤدي الى لجوء الافراد للعمل في انشطة الاقتصاد الخفي في كافة مجالاته، كما ان أغلب العاملين بالأنشطة الخفية هم جزء من العاطلين عن العمل وهم العاجزون عن الحصول على فرصة عمل في الانشطة الرسمية.

لذلك فان بعض القيود الحكومية على انتاج السلع والخدمات يهدف الى ضمان تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل حماية مستوى المعيشة للعمال او حماية المستهلك وهذه القيود تؤدي الى تحول المشروعات نحو هذا الاقتصاد.

2- ارتفاع مستوى الضرائب

ان ارتفاع مستوى الضرائب يعد من اسباب اللجوء الى العمل في الاقتصاد الخفي، أذ ان الارتفاع الحاصل في مستوى الضرائب على انشطة الاقتصاد المعلن يؤدي الى الانتقال للعمل في انشطة الاقتصاد الخفي. وان قرار مشاركة الاشخاص في هذا الاقتصاد

---

(1)Axel Dreher and Friedrich Schneider ،،Corruption and The Shadow Economy: An Empirical Analysis ،Public Choice ،published on line ،September ،2009 ،P.6.

للتهرب من الضرائب يعتمد على شيء اساسي وضـروري وهـو المقارنـة والموازنـة بـين العقوبات التي يتعرض لها الفرد في حالة قيامه بالتهرب من دفع الضـريبة وبـين الـدخول الاضافية التي يحصل عليها من عملية التهرب الضريبي. ويـؤدي زيـادة العـبء الضـريبي سواء اكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة او غـير المباشـرة الى رفـع نسـبة الضـرائب الى الناتج القومي وبالتالي محاولة تجنب الضرائب او التهرب من دفعها. ويؤدي زيادة العبء الضريبي الى التحول نحو العمل بالأنشطة الخفية حيث تصبح هذه الانشطة غير مسجلة في الحسابات القومية وبالتالي لا يترتب على مزاولة هذه الانشطة دفع الضرائب.

ويشير Hanssonعام 1982 الى ان ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الاضافي يمثل السبب الرئيس في ظهور الاقتصاد الخفـي في السـويد وكـان حـافزاً كـبيراً نحـو التهـرب الضريبي والتحول الى العمل في هذه الانشطة[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ان حجم الاقتصاد الخفـي يقـل في حالـة تخفـيض معدلات الضريبة؟

الجواب ليس حتمياً لان تخفيض معدلات الضرائب قد لا يؤدي الى القضاء علـى هذا الاقتصاد او انحساره ذلك لان المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي صفراً" أي لا يدفعون أي ضريبة على الانشطة التي يقومون بها وبالتالي فان تخفيض معدل الضريبة لا يؤدي الى القضاء على انشطته.

ثم ان ادخال اشكال اخرى من الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمـة المضـافة Value-added Tax او ضريبة المبيعات Sales Tax لن يقضي عليه والـدليل علـى ذلـك وجوده في بعض الدول الاوربية على الـرغم مـن فـرض الضـرائب غـير المباشـرة مثـل ضريبة القيمة المضافة.

---

(1)Hansson ،I ،The Underground Economy in a High Tax country: The Case of Sweden ، Tanzi ،1982 ،P13.

وبالرغم من ان التحليل الجزئي Microeconomic Analysis يشير الى ان ارباح المنتج تنخفض مع ارتفاع مستوى الضرائب لان المنتج قد يضطر الى تحمل جزء من الضريبة وهذا يعتمد على درجة مرونة الطلب السعرية الا ان التحول نحو الانشطة الخفية يجعل من الضريبة مصدراً جيداً للدخل يدفع التجار الى زيادة مستوى اعمالهم [1].

وان هذا العنصر يرتبط بمدى شعور الافراد بالرضا من السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها. حيث تعتبر هذه الامور من العوامل الفعالة في رفع درجة الالتزام من جانب الافراد نحو دفع الضريبة فإذا احس الافراد بعدم جدوى البرامج الحكومية او ان هناك اسرافاً في انفاق حصيلة الضرائب او احس الافراد بأنه ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم فانهم يعملون على اللجوء الى التهرب الضريبي.

3-**دور المشروعات الصغيرة**

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً في نمو الاقتصاد الخفي وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل الى اجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة وهو ما يساعد على تسهيل عملية التهرب الضريبي ولهذا السبب فان أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم سيؤدي ذلك الى افلاس العديد من المشروعات الصغيرة وهذا يؤدي بالمشاريع الصغيرة الى العمل في الاقتصاد الخفي. ويؤدي تزايد اعداد المشاريع الصغيرة التي تقوم اساساً على استخدام النقود السائلة في ابراء المعاملات الى زيادة الاهمية النسبية له في العديد من الدول حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيراً نسبياً.

4-**ندرة السلع**

وتختلف العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة عنها في

---

(1)Yin ‹Jian ‹Econometric Model of Underground Economy scale Estimation ‹op.cit ‹ 2009 ‹pp35-37.

الدول النامية، فمما لا شك فيه ان جانباً من التحليل عن اسباب نموه تم على اساس حالة الدول المتقدمة والتي تؤدي فيها الضرائب دوراً رئيساً اما فيما يتعلق بالدول النامية فان الامر يختلف بعض الشيء اذ اننا نواجه في هذه الحالة اقتصاداً على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة وكذلك يعاني من عجز في عرض بعض السلع كما ان جانباً كبيراً من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب غير المباشرة وليس الضرائب على الدخل والتي يفترض انها العامل الاساس في نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة لذلك نجد ان السبب الرئيس في نموه في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية او الرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض ان يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الاشراف عليها [1].

تعتبر ندرة السلع الاستهلاكية وسهولة التلاعب في السلع التي يفترض ان يتم توزيعها من خلال البطاقة التموينية مثلاً من اسباب زيادة حجم الاقتصاد الخفي

كما ان نظام الاسعار في هذه الدول يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة فالسلع الاستهلاكية تباع بأسعار مدعومة وتؤدي هذه الاسعار المنخفضة الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الامر الذي يؤدي الى تنامي وازدهار انشطة الاقتصاد الخفي ، اما من خلال اعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية او من خلال محاولة انتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي لاستيعاب الفائض في الطلب.

5-**توفر المعلومات**

يؤدي توفر المعلومات دوراً حيوياً في توسيع الاقتصاد الخفي وذلك لان المتعاملين في انشطته يحتاجون معلومات كافية عن الاطراف موضع المعاملات التي تتم على ارض الواقع. كذلك قد تكون هناك حاجة الى المعلومات عن الاسعار والجودة والبدائل المتاحة

---

(1)صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري / دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق معالجته، مصدر سابق، ص17.

وبدون توافر هذه المعلومات فان السوق لا يمكنها العمل وعلى ذلك لكي ينمو هذا الاقتصاد فلابد من توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة.

لذلك ينبغي الاشارة الى انه اذا كانت البيانات متاحة بهذه السهولة للأطراف المتعاملة في هذا النوع من الانشطة فانه من المتوقع ان تكون متاحة ايضاً للحكومة ومن ثم فان ازدهار ونمو هذا الاقتصاد سوف يعني ان الحكومة اما انها لا تستطيع جمع هذه البيانات او انها لا ترغب في ذلك[1].

---

(1)باسل جودت، السياسات الاقتصادية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص15.

الفصل الثاني

طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي

اولا – صعوبات عملية التقدير

يتفق الاقتصاديون على انه من المتعذر تقدير حجم الاقتصاد الخفي بصورة دقيقة، الا ان ذلك لم يمنع من المحاولة في تقدير حجم الاقتصاد. وهناك عدة محاولات جاءت لتقدير حجمه على الرغم من انها كانت متضاربة حتى بالنسبة للاقتصاد الواحد وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد له، ومن ثم أختلف التقدير باختلاف تعريف الانشطة التي يتم تقديرها.

ان قياس هذا الاقتصاد ليس بالمهمة السهلة بل تكتنفه العديد من الصعوبات في مقدمتها اخفاء انشطة هذا الاقتصاد لاسيما في ظل افتراض ان اغلب تعاملاته تتم بالنقد وتجنبه للإجراءات والشروط التنظيمية وتطور تعاملاته المالية وعدم ضبط حدود تعريفه او الاتفاق على مكوناته واشكاله وهو ما جعل تقديراته متضاربة حتى بالنسبة لتقديرات الدولة الواحدة.

ورغم اتفاق الادبيات الاقتصادية على صعوبة عملية القياس الا ان ذلك لم يمنع الباحثين من محاولة التقدير بالاعتماد على اسس مرجعية في النظرية الاقتصادية، اذ يرى Frey & Broun[1] ان تقدير حجمه يعد امراً غير واضح، فقد يكون حجم المبادلات التي تتم في هذا الاقتصاد مثل تجارة المخدرات وغيرها من الانشطة او عملية التهرب الضريبي، يتم التقدير لهذا الاقتصاد من جانب واحد فقط لذلك لا يتصف بالدقة. لذلك يرى بعض الاقتصاديين انه من الافضل تحديد العوامل المسؤولة عنه ومحاولة ايجاد الحلول الممكنة لمعالجة هذا النوع من الاقتصاد. وبالرغم من اختلاف وجهات النظر فإنه لا يمكننا

---

(1)Frey & Broun ،What produces a Hidden Economy ?: An international cross section Analysis ،Economic Journal. Vol.49.1983.

التقليل من اهمية عملية التقدير وذلك لان تحديد العوامل المسببة له سوف تعتمد اساساً على مدى كبر او صغر حجم هذا الاقتصاد. فالحاجة الماسة لتمييز العوامل المسؤولة عنه تنشأ اذا كان حجم هذا الاقتصاد كبيراً ويؤثر على اداء الاقتصاد المعلن.

ومن اهم صعوبات التقدير هي صعوبة الحصول على البيانات اللازمة للقيام بعملية التقدير وهناك بعض الانشطة المشروعة في هذا الاقتصاد يصعب جمع المعلومات عنها خصوصاً اصحاب المهن الحرة والحرف اليدوية.

وان للباحثين ثلاثة انواع من البيانات [1] وان كان بعضها لا يقوى على الاختبارات القياسية ولا يتوافر فيها الاساس المنهجي لعملية التقدير وهي:

1- البيانات المستقاة من الصحف ووسائل الاعلام المختلفة وهي بيانات وصفية يصعب تحليلها كمياً.
2- البيانات الاقتصادية المنشورة على المستوى الكلي وهي من المؤشرات الاقرب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وان كانت لا تخلو من النقد.
3- البيانات المسحية والبحثية، وهي غالباً ما تكون على المستوى الفردي، وان هذا النوع من البيانات قد يعطي مؤشرات اولية عن حجم الاقتصاد الخفي، ولكنها غير قادرة على تتبع نمو الاقتصاد الخفي.

ثانيا– اساليب تقدير حجم الاقتصاد الخفي

وتوجد مجموعتان من الاساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي حيث تسمى المجموعة الاولى بالأساليب المباشرة (المدخل الجزئي) والثانية الاساليب غير المباشرة (المدخل الكلي).

---

(1)Mirus ،R. ،and smith ،R. ،Canada's Under Ground Economy ،Canadian Business Review. Volume 21.pp.25-29.

أ - : الاساليب المباشرة (المدخل الجزئي)

وتؤكد هذه الطريقة على اجراء تقدير للأنشطة التي ترتبط بنشاط الاقتصاد الخفي ومن ثم جمع قيم هذه الانشطة لنحصل على تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد.

ونظراً لان مكونات وعناصر الاقتصاد الخفي متعددة ومتنوعة لذلك لا يمكن استخدام هذا الاسلوب بدقة بدون اجراء مسح ميداني عن طريق حصر قيم كل نشاط على حدة وهو امر يتعذر تطبيقه في الواقع.

وهناك عدد من الطرق المباشرة لقياس حجم الاقتصاد الخفي وهي كالاتي:

1- طرق قياس القطاع غير النقدي للاقتصاد الخفي: ان هذه الطرق تكتنفها صعوبات عديدة منها عدم توفر المعلومات عن مكونات النشاط وكذلك صعوبة التوصل الى الطريقة المناسبة لتقييم مخرجات هذا القطاع، ورغم هذه الصعوبات الا انها لم تقف عائقاً دون الوصول الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي. وهناك طريقتان للتقدير هما [1]:

- الطريقة الاولى: يتم التقدير فيها على اساس التكلفة السوقية (Market Cost)، من خلال قياس انشطة الانتاج العائلي بناء ًعلى معدل الاجر السائد في السوق.
- الطريقة الثانية: يتم التقدير فيها على اساس تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) من خلال الدخل السوقي المفقود نتيجة للقيام بالإنتاج العائلي.

2- طرق قياس القطاع النقدي للاقتصاد الخفي: وتشمل عدة طرق هي:

(1)David Dreyer Lassen " Ethic Divans ،Trust ،and The Size of The Informal sector" ، Journal of Economics Behavior and Organization ،Vol. 63 ،2007 ،pp.423-438.

الطريقة الاولى - الاستقصاء المباشر (العينة)

تتم هذه الطريقة عن طريق جمع عينات مبنية على الاستجابات الاختيارية وان هذه الطريقة تعتمد على تصميم استمارة تتضمن مجموعة من الاسئلة المعدة من خلال استمارات الاستقصاء وبالاستعانة بخبراء متخصصين وتهدف الى جمع معلومات مفيدة عن قيمة الاقتصاد الخفي وهي موجهة الى المتعاملين في هذا الاقتصاد (مشترين وبائعين) فاذا ما تطابقت الاجابات امكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء وبالتالي امكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي.

واهم ما يميز هذه الطريقة هو امكانية تحديد خصائص مجتمع العينة، وامكانية الحصول على معلومات عن هيكل الاقتصاد الخفي وتتوقف دقة النتائج على طريقة واسلوب صياغة اسئلة الاستبانة وان من لوازم نجاح هذه الطريقة ان يكون لدى الافراد وعي بأهمية المسح ودقة الاجابات.

ويعاب عليها انه يصعب على المشترين التمييز بين الاسواق الرسمية والاسواق الخفية، كما انها تحتاج الى مجهود شخصي ووقت لتطبيقها.

الطريقة الثانية - المراجعات الضريبية

ان هذه الطريقة تعتمد على المراجعة الضريبية واجراء التدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية ويتم ذلك بعد التأكد من صحة هذه الاقرارات وتحديد الفرق بين الدخل المعلن عنه لأغراض الضريبة وبين الدخل الذي تم قياسه من خلال العينات المفحوصة عشوائياً.

ويتم تطبيق هذه الطريقة في 1993 من قبل Careenfield على عينة 50000 ممول تم تدقيق حساباتهم من قبل ادارة الضرائب في الولايات المتحدة تبين ان عملية اخفاء الدخل الحقيقي لدى الافراد بلغت مستويات خطيرة 60٪ وعن طريق اختيار هذه العينة من الممولين المشمولين بدفع الضرائب ومن ثم اخضاع اقراراتهم للفحص والتدقيق لتحديد نسبة التهرب الضريبي الذي يمثل حجم الدخل غير المعلن عنه ثم تعميم هذه

النتائج على المستوى الكلي باعتبارها تمثل حجم الاقتصاد الخفي المقدر. وطبقت عام 1980 من قبل Hansson على السويد وجد ان 8٪ - 15٪ من الدخول المعلنة لا يتم الكشف عنها.

ومن اهم مميزات هذه الطريقة انها تعطي تقديرات تقريبية للدخل الذي لم يعلن عنه للممولين كما أنها توفر معلومات وافية عن المجموعات المهنية والدخلية المتهربة من الضرائب كلياً او جزئياً [1].

واهم عيوب هذه الطريقة ان تقدير حجم الاقتصاد الخفي على اساس التهرب الضريبي لا يمثل سوى نسبة محدودة من الدخل الخفي الذي نجحت السلطات في اكتشافه لذلك لا يمكن تعميمه لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ومن العيوب الاخرى لهذه الطريقة انها لا توفر معلومات عن الدخول الخفية ويصعب تعقبها مثل انشطة التهريب السلعي وتجارة المخدرات. كما ان هذه الطريقة تعاني من قصور يتمثل في ان آلية اختيار عينة الفحص لا تنطبق عليها معايير العينة الملائمة وذلك لان عملية انتقاء الممولين لأغراض تتعلق بالتدقيق تعتمد على تفاصيل الاقرارات الضريبية المقدمة التي تشير الى احتمال حدوث غش ضريبي.

خلاصة القول ان الاساليب المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي تؤدي الى تقدير مرحلي خاص بالمرحلة الآنية ولن تتمكن من تقدير حجم الاقتصاد الخفي على المدى الطويل. الا ان ذلك لا يمنع بان لهذه الطريقة ميزة جديرة بالاهتمام الا وهي اسهامها في تقديم معلومات تفصيلية عن انشطة الاقتصاد الخفي.

الطريقة الثالثة - احصاءات سوق العمل

تعتمد هذه الطريقة على احصاءات القوى العاملة وتتبع التغيرات التي تحدث في معدلات مشاركة قوة العمل على اعتبار ان تراجع مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد

---

(1)عوض فاضل، معاملة الخسائر الضريبية في قانون ضريبة الدخل، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ع4، 2001، ص43.

الرسمي مؤشر على زيادة النشاط في الاقتصاد الخفي، على افتراض ان معدل المساهمة في قوة العمل لدى المجتمع ثابتة، مع افتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها[1]. ان هذه الطريقة تعتمد على الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية والمسجلة بشكل رسمي وبالتالي نتمكن من تقدير حجم العمالة غير المنظمة ومن ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتم تطبيق هذه الطريقة في السويد. يمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية:

$$HE = L \times M$$

أذ أن:

HE: القيمة التقديرية للاقتصاد الخفي

M: انتاجية العامل في الاقتصاد الخفي (ثابتة ومفروضة)

L:عدد العاملين في الاقتصاد الخفي

ويمكن التطرق الى خطوات هذه الطريقة وهي كالاتي:

- حساب الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وعدد العاملين حسب الاحصاءات الرسمية.
- مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة او من خلال المقارنة بين انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل الرسمية في نفس الدولة بالقيمة المضافة التي يولدها العمل في الاقتصاد ككل، وذلك بغرض تحديد مقدار النقص في معدل المشاركة.
- افتراض انتاجية متوسطة لعنصر العمل في الاقتصاد الخفي بناءً على عدة معايير موضوعية.

---

(1)للمزيد من التفاصيل ينظر:

Marco Fugazza and Jean – Francois Jacques ،"Labor ،Market Institutions ،Taxation ،and The Underground Economy " ،Journal of public Economics ،88 ,2003 ،pp.395-418.

- يتم ضرب الفرق الذي تم الحصول عليه في الخطوتين (الاولى والثانية) والمتمثل في العدد التقديري للمنخرطين في الانشطة الخفية بمعدل الانتاجية المتوسطة للعامل في الاقتصاد الخفي في(الخطوة الثالثة) والناتج يمثل القيمة التقديرية للاقتصاد الخفي.

يعاب على هذه الطريقة بان الاختلاف في معدل مشاركة قوة العمل قد يكون لأسباب اخرى غير سبب الانخراط في انشطة الاقتصاد الخفي وانما يرجع الى تأثرها بالظروف الاقتصادية كحالات الركود والرواج. وكذلك انها لا تأخذ بنظر الاعتبار المفهوم الواسع له، فهي لا تتضمن انشطة الجريمة ولا الانشطة غير السوقية كما انها لا تأخذ بنظر الاعتبار الدخل الناتج عن العمل وتهمل الدخل الناتج عن عنصر رأس المال. بالإضافة الى صعوبة تقدير انتاجية العامل في الاقتصاد الخفي وتستند هذه الطريقة الى افتراضات غير واقعية مما يؤثر في دقة البيانات. ولكن رغم هذه الانتقادات فقد طبقت هذه الطريقة في عدد من دول الاتحاد الاوربي وخاصة ايطاليا.

ب - الاساليب غير المباشرة (المدخل الكلي)

نظراً للصعوبات التي تواجه الباحثين في تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام الطرق المباشرة فانهم يلجؤون الى استخدام الاساليب غير المباشرة التي تقوم على القياس الكلي للظواهر الاقتصادية، وتتبع الآثار التي يولدها في باقي قطاعات الاقتصاد القومي. والجدير بالذكر ان اغلب الباحثين ركزوا على قياس القطاع النقدي، نظراً للصعوبات التي تواجه قياس القطاع غير النقدي، كما ان بعض الطرق يتعذر تطبيقها في دول معينة، فقد اشار Eilat (2002)[1] الى ان طريقة المدخلات العينية خاصة طريقة استهلاك الكهرباء هي الطريقة الانسب لقياس حجم الاقتصاد الخفي في دول الانتقال الاوربية (بلدان التحول الاقتصادي).

(1)Yair Eilat ،Cliffordzinnes ،The shadow Economy in Transition countries: friend or foe ? A policy perspective ،World Development ،Vol..30 ،No.7 ،2002 ،P124.

تسمى هذه الطريقة بالمدخل الكلي وذلك لأنها تستخدم مؤشرات كلية في تقديره. ونتيجة للصعوبات التي تواجه طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي المباشرة لذلك لجأ الباحثون الاقتصاديون الى الطرق غير المباشرة في التقدير وذلك لسهولة تطبيقها او على الاقل سهولة تطبيق اكثرها دون عوائق تحد من عملية التقدير ولكن هذه الطرق لا تخلو من العيوب والانتقادات طالما ان المسألة تتعلق بالتعامل مع معلومات مجهولة او نشاط غير معلن عنه.

وهناك عدة طرق للتقدير غير المباشر وهي كالاتي:

1-**طريقة المدخلات المادية**

تعتمد هذه الطريقة على الطاقة الكهربائية حيث ان الطاقة الكهربائية باعتبارها احد المدخلات المادية لها علاقة وثيقة بالنشاط الاقتصادي الكلي (الرسمي والخفي) في جميع دول العالم وان مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي تقترب من الواحد الصحيح.

وبالاعتماد على هذه العلاقة يمكن ايجاد تقدير للناتج القومي الذي يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي مع مقارنته بالناتج المحلي المعلن وهذا الفرق يعزى الى حجم الاقتصاد الخفي، على اعتبار ان الاستهلاك الزائد من الكهرباء والذي يفوق الطلب اللازم لإنتاج الدخل القومي يعبر عن حجم الاقتصاد الخفي[1].

ويتم تقدير الناتج المحلي الاجمالي تبعاً لهذه الطريقة باختبار سنة اساس معينة وافتراض نسبة حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي مثلاً 15٪ بالنسبة لسنة 2004 وبفرض زيادة استهلاك الكهرباء عام 2009 بمعدل 40٪ عن عام 2004 ويكون الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بمقدار 40٪ ايضاً. لذلك فأن حجم الناتج المحلي الاجمالي المتوقع = الناتج القديم (الرسمي والخفي) + 40٪ من الناتج القديم، ثم بعد ذلك يتم طرح الناتج المحلي الاجمالي الرسمي المسجل للوصول الى الناتج الخفي.

---

(1)محمد بن ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مصدر سابق، ص28.

ومن اهم مميزات هذه الطريقة سهولة الحصول على البيانات اللازمة لتقديرها وهذا سبب تطبيقها في الكثير من الدول النامية طبقت هذه الطريقة من قبل Filipecفي جمهورية التشيك وتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي عام 1990 – 2008 بنسبة (4.46٪)وكذلك اغلب دول التحول الاقتصادي، ويعاب على هذه الطريقة انها تفترض وجود علاقة ثابتة بين استهلاك الكهرباء والناتج القومي وهذا لا يصح دائماً وذلك لان مرونة الكهرباء الى اجمالي الناتج المحلي تختلف من دولة الى اخرى وكذلك تختلف في البلد الواحد من وقت لآخر تبعاً لوجود الطاقة البديلة او التطور التكنولوجي. كما ان انشطة الاقتصاد الخفي لا تتطلب جميعها كمية كبيرة من الكهرباء لذلك فهي لا تقيس الا جزءاً من انشطته وليس جميعها، ومن العيوب الاخرى ان زيادة الناتج القومي لا ترجع فقط الى زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية وحدها، وكذلك ان كل زيادة غير اعتيادية في الكهرباء لا ترجع الى انخراط وحدات القطاع العائلي في انشطة خفية بل ان هناك اسباب اخرى لزيادة استهلاك الكهرباء منها الظروف المناخية، والممارسات السيئة للكهرباء، وحجم الاسرة، ونوعية الاجهزة وغيرها.

2- **طريقة احصاءات الحسابات القومية:**

ان هذه الطريقة تستند الى افتراض ان تقديرات الانفاق اكثر دقة من بيانات الدخل وان مصادر الدخل متعددة، وهناك جانب من الدخول لا يتم الافصاح عنه للسلطات، وان هذه الدخول الخفية ستجد طريقها للإنفاق عاجلاً ام اجلاً أي ان هذا الاسلوب يقوم على اساس ان معاملات الاقتصاد الخفي لن تظهر في صورة دخل وانما في صورة انفاق، واذا صح ذلك فان الفروق بين الدخول المسجلة والانفاق تعطينا معلومات عن حجم الاقتصاد الخفي وتزودنا بمؤشر حول الاتجاه العام له.

وبما ان قياس الدخل القومي لابد ان يتعادل مع قياس الانفاق القومي وذلك لان الناتج المحلي الاجمالي يقاس بثلاثة طرق هي طريقة الناتج وطريقة الانفاق وطريقة القيمة المضافة ولابد من ان تحقق هذه الطرق نفس النتائج وان الاختلاف يرجع الى وجود اقتصاد خفي.

وان دقة التقديرات المتولدة من الفجوة بين الدخل والانفاق بوصفها مؤشراً لحجم الاقتصاد الخفي مرهونة بتضمين كافة الدخول في الحسابات القومية بحيث لا يوجد دخل غير مسجل مع الاخذ بنظر الاعتبار الاختلافات بين مفهومي الدخل الاقتصادي الشخصي والدخل المالي.

ويقاس الفرق بين الدخل والانفاق بأسلوبين هما:

- اسلوب المقارنة بين الدخل والانفاق على المستوى الكلي: وهذا الاسلوب بدوره يقاس بطريقتين الطريقة الاولى هي الاعتماد على مقارنة جانب الدخل القومي بجانب الانفاق القومي من الحسابات القومية.

والطريقة الاخرى عن طريق مقارنة الدخل الخاضع للضريبة بالدخل القومي الشخصي بعد ان يجري تعديله ضريبياً.

- اسلوب المقارنة بين الدخل والانفاق على المستوى الجزئي: يعتمد هذا الاسلوب على بحوث ميزانية الاسرة لمقارنة دخل الاسرة وانفاقها ويتم جمع الفروق المتحصل عليها من المجموعات المختلفة من الافراد ومن ثم تعمم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل باعتبار هذه الفروق تمثل الدخل المتحصل عليه من الانشطة الخفية.

وقد استخدمت هذه الطريقة على نطاق واسع فقد استخدمها (Macafee(1980 و(J.Smith(1985 في بريطانيا، (Petersen (1982 في المانيا و (Franz(1983 في المانيا وفي النمسا.

وهذه الطريقة لم تخلو من الانتقادات ايضا وذلك لأن اجابات المسح العائلي تحتوي على زيف او تحيز وكذلك ان بعض الافراد قد يلجأ الى تقليل الحجم الحقيقي لدخولهم عند التسجيل بينما لا يبالغون او يخفون جزءاً من انفاقهم مما يؤثر هذا على الفرق المراد الوصول اليه. كم ان الفجوة بين الدخل والانفاق لا ترجع فقط الى التهرب

الضريبي وإنما يرجع الى عوامل اخرى تتسبب بزيادة الانفاق ومنها الادخار السلبي او قد ترجع الى اخطاء في الحسابات القومية ذاتها.

3- طريقة المداخل النقدية

ان طريقة المداخل النقدية تعتمد على احصاءات التغيرات النقدية في حجم العملة بوصفها وسيلة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. وتعتبر هذه الطريقة من اكثر الطرق استخداماً في هذا المجال وفي نفس الوقت اكثرها عرضة للانتقاد. وتقوم هذه الطريقة على افتراض ان معاملات الاقتصاد الخفي تتم نقداً سواء بغرض التهرب من الرقابة الحكومية او لإخفاء التعاملات التي تتم بالسر، ولا يتضمن المعاملات العامة التي يسهل التحكم بها مع افتراض ان الاقتصاد المعلن يعتمد كثيراً على التعاملات البنكية والورقية[1].

ولكي يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي فانه يجب تحديد كمية النقود المتداولة في حال افتراض عدم وجود اقتصاد خفي وبعد ذلك يتم طرح هذه الكمية المقدرة من حجم الطلب النقدي في الاقتصاد ككل وبذلك يتم تحديد كمية النقود المطلوبة لتمويل مدفوعات ومعاملات الاقتصاد الخفي وتستلزم هذه الطريقة محاولة قياس سرعة تداول النقود (V) في الاقتصاد الخفي وكذلك يتم تحديد سنة اساس نفترض فيها عدم وجود انشطة خفية او وجوده ولكن بنسب ضئيلة بحيث لا تؤثر على النشاط الاقتصادي ونضع الفروض حول تغير الطلب على النقود خلال الفترة بين سنة الاساس وفترة الدراسة.

وتتضمن هذه الطريقة عدة انواع هي:

أ- طريقة نسبة العملة الثابتة (المبسطة) Simple Currency Ratio: يعتبر اول من استخدم هذه الطريقة Cagenعام 1958 باستخدام القياس الكمي للدخل غير المعلن والنقطة الاساسية لهذه الطريقة أن أي زيادة في ارصدة ومدفوعات العملة تعتبر مؤشراً على المعاملات غير المسجلة من قبل الحكومة وهذا يعتبر تقدير لحجم الاقتصاد الخفي. وتقوم هذه الطريقة على مجموعة من

(1)Brambila and cazzavillan ،The dynamics of parallel economic ،op..cit,2009,P.22

الافتراضات منها: ان معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة وان معاملات الاقتصاد المعلن يتم قسم منها باستخدام النقود السائلة والقسم الاخر باستخدام الودائع تحت الطلب، وان نسبة النقود السائلة الى الودائع ثابتة عندما لا يوجد هناك اقتصاد خفي، وان هناك سنة اساس لا يوجد فيها اقتصاد خفي، واخيراً ان سرعة التداول الدخلية للعملة واحدة في كلا الاقتصادين المعلن والخفي. لذلك يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق تقدير معدل التغير في نشاط الاقتصاد الخفي بالنسبة الى معدل النشاط في الاقتصاد الرسمي من خلال التغيرات التي تحدث في معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب أي الفرق بين نسبة سنة الاساس ونسبة فترة القياس فاذا كانت النسبة في هذه الفترة اعلى كانت مؤشراً على وجود الاقتصاد الخفي.

وقد تعرضت هذه الطريقة الى عدة انتقادات منها:

- ان تقدير معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب لم يأخذ بنظر الاعتبار الودائع لأجل والتغيرات في الودائع تحت الطلب ومعدل النقود السائلة.
- ومن الانتقادات الاخرى افتراض ثبات النسبة النقدية لفترة طويلة وتماثل سرعة دوران النقود وفي كلا الاقتصادين المعلن والخفي وهذا ليس له أي مبرر اقتصادي ولم يشفع لصحة هذا الافتراض في الدراسات التجريبية السابقة.
- كما ان التغيرات في النقود السائلة قد ترجع الى اسباب اخرى مثل التغيرات في الدخل ومعدلات الفائدة والاستهلاك وليست بالضرورة ترجع الى نمو الاقتصاد الخفي.

ب – طريقة الوحدات النقدية ذات الفئة الكبيرة:

ان هذه الطريقة تعتمد على فئات العملة الكبيرة وتفترض هذه الطريقة ان تزايد حجم الاقتصاد الخفي يستلزم تزايد الطلب على النقود ذات الفئات الكبيرة وذلك

لسهولة الاخفاء ويتم في هذه الطريقة اشتقاق حجم الاقتصاد الخفي من خلال مراعاة التغيرات في كمية الاوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة ونسبتها الى باقي فئات العملة[1].

ورغم بساطة هذه الطريقة لكنها تعرضت الى انتقادات عديدة منها: ان زيادة الطلب على العملات ذات الفئات الكبيرة لا يرجع الى الاقتصاد الخفي وانما قد يرجع الى النمو الاقتصادي او الى ارتفاع معدلات التضخم وغيرها من الاسباب. كذلك ان النقود ذات الفئات الكبيرة تمتاز بسهولة تداولها في المعاملات وتخزين القيمة وطالما اشترك الاقتصاد المعلن والخفي في التعامل مع هذه النقود فلا يمكن عزو ارتفاع معدلها الى وجود الاقتصاد الخفي وحده

ورغم هذه الانتقادات فقد طبق (1976) Henryهذه الطريقة لقياس حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة وتوصل الى ان زيادة الطلب على النقود فئة 50 او 100 دولار راجعة الى التهرب الضريبي خلال الفترة 1969-1970.

ت - طريقة المبادلات Transactions Method:

نسبت هذه الطريقة الى Feige لتقدير حجم الاقتصاد الخفي وهذه الطريقة تقوم على عدة افتراضات منها:

- مع مرور الوقت هناك علاقة بين حجم المعاملات واجمالي الناتج القومي الرسمي.
- ان المبادلات تتم بواسطة النقود في كلا الاقتصادين المعلن والخفي.
- ان هناك سنة اساس لا يوجد فيها اقتصاد خفي.

وان هذه الطريقة مشتقة من معادلة فيشر لكمية النقود في صيغتها المعروفة:

$$MV=PT$$

أذ أن:

(1)Gabriel Ulysses ،Regulation of Entry ،Labor Market institution and The informal sector ،Journal of Development Economics 91 ،2010 ،pp.87-96.

M: عرض النقد بالمفهوم الضيق.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات الكلية.

لذلك يمكن اشتقاق حجم الناتج القومي الاجمالي باستخدام الاساليب النقدية. فاذا كانت نسبة القيمة النقدية للمبادلات (PT) الى القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي ثابتة ومعلومة فيمكننا تقدير مستوى الناتج القومي الاجمالي في أي سنة بمعرفة (PT) حيث ان الاخيرة تشمل كل المعاملات النهائية والوسيطة بينما الناتج القومي الاجمالي يقتصر على المعاملات النهائية، وبناء"على ذلك يفترض ان تكون قيمة (PT) اكبر من الناتج القومي الاجمالي.

فلابد من ان يتساوى الناتج القومي الذي يتم اشتقاقه بهذه الطريقة من الناتج القومي الاجمالي الذي يتم الحصول عليه من الحسابات للبلد المعني. اما في حالة وجود فرق بينهما فان هذا الفرق يشير الى وجود الاقتصاد الخفي[(1)].

وبالرغم من مزايا هذه الطريقة حيث انها لا تفترض ان العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل وكذلك لا تفترض ثبات نسبتها الى الودائع في كلا الاقتصادين المعلن والخفي بالإضافة الى انها لم تفترض تساوي سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصادين. مع ذلك تعرضت الى انتقادات عديدة منها انها افترضت وجود سنة اساس لا يوجد فيها اقتصاد خفي وكذلك افتراضها بان نسبة المعاملات الى الناتج القومي الرسمي ثابتة، لذلك فان الحصول على تقديرات موثوق بها لابد من توفر البيانات الدقيقة عن الحجم الكلي للمعاملات، كما ان اعتماد هذه الطريقة على الفرق بين القيم المقدرة والرسمية

---

(1)Fiege. E. ،The meeting of the Underground Economy and the full compliance Deficit ،in Gartenr and Wining 1985 ،pp. 212-215.

معبراً عن حجم الاقتصاد الخفي يحتاج الى كمية معقولة من البيانات حتى يتم استبعاد المعاملات المالية التي لا علاقة لها بالاقتصاد الخفي.

ث - طريقة الطلب على العملة:

نسبت هذه الطريقة الى Cagan عام 1958 حيث يعتبر اول من اقترح هذه الطريقة حيث ربط بين الطلب على العملة والمستوى الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة الممتدة 1919-1955 ثم جاء Guttmann(1977)واستخدم نفس المدخل وركز فيه على النسبة بين الودائع تحت الطلب والنقود السائلة خلال الفترة 1937-1976 بعد ذلك جاء Tanzi(1982) ليتوجه بالنقد لما جاء به Cagan&Gutmann لانهما اعتمدوا على فروض غير مقبولة منها افتراض ان معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد الخفي.

لذلك قام Tanziبتطوير هذه الطريقة واكد على اعتماد الافتراضات الآتية:

- ان معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود لغرض التهرب من دفع الضرائب، لذلك فان زيادة الطلب على النقود تؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.
- ان سرعة تداول النقود في الاقتصاد المعلن تساوي سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي.
- ان انشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة لارتفاع مستوى الضرائب.
- استخدام عرض النقود بالمفهوم الواسع وليس بالمفهوم الضيق أي استخدام M_2 بدلاً من M_1.

ويمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي وفقاً لطريقة Tanziوذلك عن طريق تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة في ظل وجود ضرائب وفي حالة عدم وجود ضرائب والفرق بين التقديرين يعبر عن النقود غير المشروعة ويتم بعد ذلك قسمة اجمالي الناتج القومي على مقدار النقود المشروعة لكي نحصل على سرعة التداول

الدخلية للنقود ومن ثم نضربها في مقدار النقود غير المشروعة نحصل على حجم الاقتصاد الخفي[1].

وبالرغم من مميزات هذه الطريقة الا انها لم تخلو من الانتقادات ومنها [2]:

- انها تفترض تساوي سرعة تداول النقود في كلا الاقتصادين المعلن والخفي وهذا لا يوجد ما يؤيده في الدراسات التجريبية.
- ان الزيادة في الودائع تحت الطلب ترجع الى الودائع الجارية وليس الى الزيادة في العملة التي تسببها الانشطة الخفية لاسيما ان الدولار عملة دولية يتم ادخارها وايداعها نقداً في الخارج ولم يأخذ ذلك بوصفه عاملاً يؤثر على نسبة النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب.
- ان هذه الطريقة لم تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاخرى المسببة لظهور الاقتصاد الخفي غير التهرب الضريبي.
- لا يمكن افتراض سنة اساس لا يوجد فيها اقتصاد خفي.
- افتراض ان كل المعاملات في الاقتصاد الخفي تتم نقداً وهذا لا وجود له في الدراسات التجريبية.

ورغم هذه الانتقادات الا ان هذه الطريقة تعتبر من اكثر الطرق المستخدمة على نطاق واسع في العديد من الدول مثل الجزائر، السعودية، باكستان، اليابان.

---

(1)Hansson ،I ،The Underground Economy in a High Tax country ،op.cit. P.18.

(2)Dilip. K. Bhattacharya ،On The Economic Rationale Of Estimating The Hidden economy ،The Economic Journal ،109/456 ،1999 ،P.352.

الباب الثاني

الاستقرار الاقتصادي المفاهيم والمؤشرات،

الاثار والسياسات

الفصل الثالث - الاستقرار الاقتصادي المفاهيم والمؤشرات

الفصل الرابع – اثار الاقتصاد الخفي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الفصل الخامس – دور السياسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفصل السادس – دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفصل الثالث

الاستقرار الاقتصادي المفاهيم والمؤشرات

اولاً/ مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي مطلباً ضرورياً تسعى اليه جميع الحكومات سواء كانت مركزية او لامركزية لكونه يسهم في تحقيق عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الرضا الشعبي على الحكومات مما يدعم بقاء الحكومات في السلطة واستمراريتها.

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي عدم وجود التقلبات المفرطة او الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والاستهلاك والاستثمار وغيرها[1].

وان من اهم الاهداف التي تسعى جميع الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الاسس التي تقوم عليها وتنظيماتها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وهذا الهدف يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم او التوصل الى زيادة الناتج القومي او الدخل القومي الحقيقي او الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود والحيلولة دون ارتفاع مستويات الاسعار نتيجة لطلب مفاجئ على العمالة الكاملة ومواجهة الركود والكساد نتيجة هبوط حجم الطلب الكلي. وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى تجنيب المجتمع الآثار السيئة الناجمة من التضخم والتي من اهمها، هبوط القوة الشرائية للنقود والاضرار بمستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود وكذلك الاثار الضارة الناجمة عن الركود والكساد والتي من اهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الانتاجي.

---

(1)عون الله ناصر، معنى الاستقرار الاقتصادي، اليمن، منتدى السياحة اليمنية للمواهب الادبية،2004، ص12.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي [1] منظومة متعددة العناصر ومتشابكة الابعـاد، ومـن المنطقـي ان يـرتبط الاسـتقرار الاقتصـادي بـالتوازن الاقتصـادي في المجتمـع. وفي علـم الاقتصاد يقصد بالتوازن ان تتحقق حالة لا توجـد معهـا أي اسـباب تـدعو الى احـداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل اليه. ومن صور التوازن الاقتصـادي الـذي يكون مرادفاً لمفهوم الاستقرار الاقتصادي – التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلـي أي التوازن بين الانفاق القومي والناتج القومي فاذا لم يكن الانفاق القومي كافيـاً لمقابلـة الناتج القومي فان هذا يعني انخفاض الطلب بالنسبة للعرض وينتج عـن ذلـك انخفـاض التضخم والعكس صحيح. لذلك فان السياسة الاقتصادية تهـدف الى تحقيـق الاسـتقرار الاقتصادي عن طريق اتباع عدد من الاجـراءات الـتي تهـدف الى اسـتعادة التـوازن بـين الطلب الكلي والعرض الكلي وذلك من اجل تحسين مستوى الاداء الاقتصادي واعـادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي تعادل الصادرات مع الواردات ومـن ثـم تـوازن ميزان المدفوعات وتعادل النفقات العامة مع الايرادات العامة وتلاشـي العجـز بالموازنـة العامة للدولة وتساوي الاستثمار والادخار بالإضافة الى تساوي معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني.

من كل ما سبق نتوصل الى ان الاستقرار الاقتصـادي يقصـد بـه ارتفـاع مسـتوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

تبحث السياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها عـن تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي ومواجهـة كـل الأسـباب و الظـروف التـي تحيـد بالاقتصـاد عـن الاسـتقرار، وذلـك لمـا يخلفـه عـدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف متغيرات الاقتصاد سواء الكلية أو الجزئية.

---

(1)Dolan. G &Lindesy. E ،Economics The Dryden press ،1991 ،P. 252.

يهدف الاستقرار الاقتصادي الى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب للإنتاج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسات النقدية والمالية والاقتصادية لتحقيقهما وهما-

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ان غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات الجدية إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقة صناعية كانت أو زراعية.

ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية. فالسياسة المالية تتمثل بالتأثير على الطلب الكلي اما ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك باستخدام السياسة الضريبية او الانفاقية او كليهما معاً. وان اهم اهدافها هي تحقيق الاستقرار في الاسعار وتحقيق مستوى التشغيل الكامل واخيراً تحقيق النمو الاقتصادي. اما بالنسبة للسياسة النقدية فهي السياسة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية عرض النقد، فيعمل البنك في حالة وجود مشكلة البطالة على اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة عرض النقد من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني او عمليات شراء اوراق مالية في السوق المالي او خفض سعر اعادة الخصم، وبالعكس في حالة وجود التضخم فان البنك يقوم باتباع سياسة نقدية انكماشية ومن ثم يستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وان اهداف السياسة النقدية تتمثل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق الاستخدام الكامل، وكذلك تحقيق معدلات مناسبة من النمو

الاقتصادي، واخيراً تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات [1].

ثانيا – مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الى قسمين:-

أ - مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية

1- انخفاض معدلات البطالة.

2- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

4- تفادي العجز في الموازنة

ب - مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية

1- توازن ميزان المدفوعات.

2- استقرار اسعار الصرف.

أ – مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية: -

1 – انخفاض معدلات البطالة

تعد البطالة (Unemployment) ظاهرة ذات ابعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما انها تعتبر ظاهرة ذات آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. ولعل كلا البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها واثارها ومن ثم محاولة تحديد اليات التأثير عليها.

وعليه فان ظاهرة البطالة تشير الى عدم ايجاد فرص عمل مناسبة للحصول على دخل ذو مستوى معيشي لائق فيحق لكل شخص العمل وحرية اختياره كما ان له حق

---

(1)محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2011، ص199.

الحماية من البطالة، فالعمل ليس لغرض زيادة الانتاج وتحسين نوعيته فقط بل هو حق من حقوق الانسان لتلبية حاجاته الاساسية[1].

ويمكن استخراج معدل البطالة وفق الصيغة الاتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

وكذلك تعرف البطالة بان هناك افراداً في المجتمع قادرون على العمل وسلكوا طرق كثيرة للبحث عن العمل ولم تمنح لهم فرصة لإيجاد العمل لأسباب منها قلة فرص العمل في المجتمع[2].

من كل ما سبق نتوصل الى ان البطالة تشير الى عدم مزاولة الافراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم في ممارسة النشاط الاقتصادي والبحث عنه.

وهناك عدة انواع من البطالة يمكن ادراجها بشكل مختصر كالاتي:

---

(1)زوير الدعمي، البطالة في العراق / الواقع والانعكاسات، مركز انماء للبحوث والدراسات، 2011، ص15.

(2)عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط – البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدارسات، العدد 30، مركز العراق للدراسات، جامعة البصرة، 2008، ص32.

- **البطالة الهيكلية:**

ينتج هذا النوع لعدم التناسب بين المهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد مع متطلبات سوق العمل ونتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد المتمثلة بالتغيرات التكنولوجية المستخدمة في العملية الانتاجية [1].

- **البطالة الاحتكاكية:**

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من اقليم الى اقليم اخر او من منطقة الى منطقة اخرى، وكذلك يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة عدم تدريب العمال العاطلين على المهن والاعمال التي يحتاجها المجتمع، او عندما تخرج ربة البيت الى سوق العمل بعد ان تجاوزت مرحلة تربية الابناء، لذا نجد بعض الاقتصاديين ينادي بإدراج هذا التصنيف من البطالة في الدول النامية تحت مفهوم البطالة الاجبارية وليس الاختيارية [2].

- **البطالة الدورية:**

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة للدورات الاقتصادية حيث يرافق هذه الدورات فترات من الركود وفترات الكساد حيث ينخفض الطلب الكلي وهذا يؤدي بدوره الى تقليص الانتاج وتتولد تبعاً لذلك البطالة.

- **البطالة الموسمية:**

وهي البطالة التي تنشأ نتيجة لتذبذب الطلب على الانتاج العام وذلك لعدم استمرار مواسم العمل والانتاج كالزراعة والسياحة.

---

(1)حشاد نبيل، قضايا اقتصادية معاصرة، الدوحة، النسر الذهبي للطباعة، 1996، ص52.

(2)فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2007، ص337.

- **البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية:**

البطالة الاجبارية هي التي لا اختيار للفرد لها وانما فرضت عليه او ابتلى بها بمعنى اخر ان الفرد يكون قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه ولكنه لا يجد الفرصة المناسبة والعمل المطلوب. اما بالنسبة للبطالة الاختيارية فهي التي ينسحب فيها الفرد من عمله بمحض ارادته لأسباب معينة.

- **البطالة المقنعة:**

هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة او فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً بحيث اذا تم اعفاؤها من العمل فان حجم الانتاج لن ينخفض. أي ان الانتاجية الحدية للعامل يمكن ان تصل الى الصفر. وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول النامية ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بينما يظهر في الدول المتقدمة في وقت الكساد فقط. ومن اهم اسباب البطالة في العراق تعاظم الانفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار، إذ ان توجيه الاموال للأنفاق العسكري ادى الى حرمان القطاعات الاقتصادية الاخرى من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها، مما نتج عن ذلك اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي. وكذلك من اسباب البطالة الاخرى حل الجيش العراقي عام 2003، كما ان لسياسة حرية التجارة اثاراً كبيرة تتمثل بإغلاق الكثير من المنشآت الاقتصادية نظراً لتضاؤل انتاجيتها وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها، وهذا ادى الى انخفاض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وانخفاض عدد العاملين فيها للفترة (2000 – 2006) [1].

ومن الاسباب الاخرى للبطالة تفاقم ازمة المديونية الخارجية، اذ قدرت ديون العراق الخارجية بأكثر من (125) مليار دولار والتعويضات بأكثر من (300) مليار

---

(1)ميادة رشيد كامل، تحليل اتجاهات البطالة للفترة 1996-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010، ص184.

دولار، وكذلك الغاء سياسة التعيين المركزي بالإضافة الى تزايد معدلات النمو السكاني في العراق[1]. وعلى هذا الاساس فان البطالة ستتحول الى عامل اساسي في عدم الاستقرار الاقتصادي والتي سينجم عنها اثار اقتصادية ومجتمعية كبيرة لذلك فان من واجب الدولة تامين فرص العمل للعاطلين وليس بالضرورة اعتماد التعيين المباشر في الجهاز الاداري للدولة خصوصا ان اغلب دول النامية ومنها العراق ذات جهاز اداري مترهل والصحيح ان الدولة مسؤولة عن توفير فرص العمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية عبر تشجيع الاستثمار وتعزيز دور الملكيات الخاصة لبناء طبقة رأسمالية قادرة على تأسيس الشركات الرأسمالية لاستيعاب العاطلين عن العمل وعبر تشجيع المشروعات الصغيرة بهدف استيعاب اكبر قدر ممكن من العاملين فضلا عن كونها محركات اساسية للنمو الاقتصادي.

2 – انخفاض المستوى العام للأسعار

يعد التضخم (Inflation) من اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً ، الا انه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للتضخم ويرجع ذلك الى انقسام الرأي حول مفهوم التضخم حيث يشير الى الارتفاع المفرط في الاسعار او ارتفاع التكاليف واحياناً يشير الى الافراط في خلق الارصدة النقدية. وليس من الضروري ان تتحرك هذه الظواهر في وقت واحد واتجاه واحد بمعنى انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يرافقه ارتفاع في الدخل النقدي، ومن الممكن ان يحدث ارتفاع في خلق الارصدة النقدية دون ان يرافقها ارتفاع في الاسعار وهكذا[2].

---

(1)نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي: تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد , مجلد5، ع19، 2007، ص97.

(2)سعيد بن احمد ال لوتاه، حرب النقود والعملات، الامارات العربية المتحدة، دبي، 2011، ص17.

من كل ما سبق نرى ان التضخم يشير الى الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او اكثر، وان حدوث ظاهرة التضخم يقترن بأمرين الاول ان يكون الارتفاع في الاسعار محسوساً وواضحاً في المجتمع، والثاني ان يكون لهذا الارتفاع اثر ملموس على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود التي يمكن تعريفها (بانها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين)[1]، وان انخفاض القوة الشرائية للنقود يعني انخفاض الدخل الحقيقي للفرد.

وهناك عدة انواع من التضخم:

- **التضخم الزاحف:**

وهو الارتفاع البطيء في الاسعار ويحصل هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب بينما يبقى العرض ثابت فيؤدي الى ارتفاع الاسعار، ويعد هذا النوع من اخف انواع التضخم، ويرى بعض الاقتصاديين انه مفيد لأنه يعمل على تحريك الاقتصاد القومي وابعاده عن حالة الجمود ومنهم من يراه خطيراً وضاراً بالاقتصاد.

- **التضخم الحقيقي:**

يحدث هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الانتاج مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

- **التضخم المكبوت**

وهو التضخم الذي يحدث عندما تتخذ الدولة مجموعة من السياسات والاجراءات التي تستهدف منع الاسعار من الارتفاع عبر وسائل متعددة من اهمها استخدام التسعير الجبري ونظام البطاقات والتقنين، وهو خلاف التضخم الظاهري والذي ترتفع فيه الاسعار بصورة مستمرة استجابة لقوى السوق.

---

(1)ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها – كلية التجارة، 2009،ص66-64.

- **التضخم المفرط**

وهو اخطر انواع التضخم حيث يشير هذا النوع الى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير يترافق معها تزايد سرعة تداول النقد في السوق وهذا يؤدي الى انهيار العملة المحلية، وتزايد سرعة دوران النقود، ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الازمات الاقتصادية والحروب، ومما يزيد هذه الظاهرة سوءاً ان توقعات ارتفاع الاسعار بمعدلات اعلى وبصورة مستمرة ستؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بصورة غير اعتيادية، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الاسعار بنسبة اكبر واسرع، أي ان النقود سوف تفقد قدرتها الشرائية الى حد كبير [1].

- **التضخم المستورد**

وهو التضخم الذي ينتج عن تأثير ارتفاع اسعار السلع التي يتم استيرادها والتي تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية. ويحدث عندما يكون اقتصاد البلد معتمداً بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة.

- **التضخم العادي**

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب زيادة عدد السكان مما يؤدي الى ارتفاع حاجاتهم الاستهلاكية لذلك تضطر الدولة لاستيراد هذه السلع ودفع كمية كبيرة من العملات، ويؤدي هذا الى ارتفاع اسعار المنتجات الاستهلاكية في السوق.

- **التضخم الركودي**

وهو التضخم الذي يحدث اثناء فترة الركود الاقتصادي اي اثناء انخفاض الطلب والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الانتاج مما ينعكس سلبياً على المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتضخم والبطالة.

---

(1)صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 17، 2008، ص59.

وان للتضخم في العراق اسباباً عديدة منها فوضى الانفاق الحكومي، وتدهور الوضع الامني، وانتشار الفساد بكافة انواعه، والازمات المتشابكة، وانعدام الثقافة الاقتصادية، بالإضافة الى وجود الاقتصاد الخفي.

3- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

ومن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية تحقيق النمو الاقتصادي (Economic growth)والذي يشير الى الزيادة في الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر الزمن وهذه الزيادة يجب ان تفوق معدل نمو السكان [1].

وان تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية اذ ان قدرة السياسة المالية ستكون محدودة في رفع معدل الناتج ما لم تتكامل معها ادوات السياسة النقدية وبالاتجاه التوسعي نفسه، وذلك لأجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي الاستثماري وكذلك خفض معدلات الفائدة الى المستوى الذي يؤدي الى تحفيز الاستثمار الخاص.

كما يعرف ايضاً على انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسة وهي العمل والارض والتنظيم وراس المال[2].

وتعتمد السياسة النقدية متغير عرض النقد للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي[3].

وتجدر الاشارة ان تحقيق الاستقرار السياسي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار

---

(1)Julie Schaffer ،Development Economics ،Tufts University. P. 34.

(2)عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، 2000، ص11.

(3)اديب قاسم شندي، النقود والبنوك، ط1، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشراف، 2010، ص47.

الاقتصـادي. حيـث ان غيـاب الاسـتقرار السياسـي سـوف يـنعكس سـلباً علـى قـدرة مؤسسات القطاع العام عن مدى استقلال السلطة القضائية ودرجة حماية حقـوق الملكيـة والحريات المدنية وعلى عدد المؤسسات المنظمة التي تعمل ضد الفساد وهذا يؤدي بدوره الى ازدهار نشاطات الاقتصاد الخفي المتمثلة بتفشي الرشوة والفسـاد والتهـرب الضـريبي وغسيل الاموال وغيرها من انشطة الاقتصاد الخفي.

وبناءً على ذلك فان تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي والسياسـي سـوف يـؤدي الى تلاشي او تناقص انشطة الاقتصاد الخفي ويساعد نشاطات الاقتصاد المعلن على العمـل. ويساعد الاستقرار الاقتصادي على تحقيق العدالة الاجتماعيـة والاقتصـادية مـن خـلال توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية دون ان تضطر تلـك الطبقـات الى اللجوء الى نشاطات الاقتصاد الخفي المشروعة وغير المشروعة.

4 – **خفض عجز الموازنة العامة**

تختلف مفاهيم الموازنة العامة باختلاف التشريعات القانونية والسياسية السائدة.

فهي تعرف مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة خلال سنة ماليـة مقبلـة ووسائل تمويل تلك المصروفات عن نفس المدة والـتي يلـزم فيهـا تسـاوي المـوارد الماليـة المقدرة مع حجم الانفاق الحكومي. كما تعرف بانها وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محدودة مقبلة من الزمن وغالبا ما تكون سنة واحدة والتي يتم تقـديرها في ضوء الاهداف التي ترنو اليها فلسفة الحكم.

وقد عرفها القانون الفرنسي على انها القانون المـالي السـنوي الـذي يقـدر ويجيـز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة واعبائها وقد عرفها القانون البلجيكي بانها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.

ان للموازنة العامة اهداف اجتماعية كبيرة، فهـي وسـيلة لا عـادة توزيـع الـدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية واعـادة انفاقهـا لتغطيـة نفقـات الطبقـات الفقيرة وهناك اهداف مالية للموازنة تعبر عن كشف المركز المالي للدولة وتـبين فيمـا اذا كان هناك عجزا او فائضا في الموازنة.

تعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية ترمي الى اشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين.

وهي تعد بمثابة المرأة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار ان السلطة العامة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون انفاق ولا يمكنها ان تنفق دون الحصول على الموارد اللازمة.لذا فان بنود الموازنة تعكس انشطة الدولة وتبين اهدافها.

ان المحتوى المعاصر للموازنة العامة يؤكد على كونها خطة مدروسة بضوء احتياجات وامكانيات الوزارات والاقاليم والمحافظات. فهي من جهة تحدد النشاط الاقتصادي الذي ستقوم به الحكومة ومن جانب اخر تحدد وسائل تمويل هذه الانشطة لذلك تعد الموازنة اداة مهمة من ادوات السياسة المالية للدولة.

وهنا يأتي دور الموازنة العامة كأحد المؤشرات الهامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على اعتبار كونها اداة لتحقيق الاهداف خصوصا اعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال توجيه النفقات العامة خصوصا النفقات التحويلية منها وهي بالوقت نفسه وسيلة لتحقيق الاستخدام او التشغيل ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى المعاشي للأفراد والمجتمع.

ان الاستقرار الاقتصادي يقتضي ان تتمسك السلطة بنوع من التوازن بين المصروفات والايرادات وبخلاف ذلك فان زيادة المصروفات على حساب الايرادات من شأنه ان يفرض الديون الخارجية والداخلية وبالتالي زيادة اعباء الدين التي تأتي على حساب التنمية الاقتصادية اللاحقة.

ب – مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية

1- توازن ميزان المدفوعات

ومن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات (Balance of payment) فان ميزان المدفوعات يعد النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

يعرف ميزان المدفوعات بانه سجل محاسبي ومالي تدون فيه كل الاجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدولة، كما يعرف حسب صندوق النقد الدولي بانه بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

يعد ميزان المدفوعات مرأة عاكسة لعلاقة الدولة بالدول الاخرى فهو يوضح ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ويتكون من جانبين الاول ويسمى المدين وتسجل فيه كافة الاجراءات المالية التي يتم دفعها والثاني يسمى الدائن وتسجل فيه كافة الاجراءات المالية التي يتم تحصيلها.

حيث يستخدم طريقة القيد المزدوج حيث تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين والقاعدة العامة المستخدمة في تسجيل القيود تقتضي تسجيل كل عملية تجلب الى البلد ايرادات (نقد اجنبي) في الجانب الدائن مثل صادرات السلع والخدمات او استلام قروض طويلة الاجل او استلام تحويلات احادية الجانب. وكل عملية تؤدي الى خروج النقد الاجنبي من البلد الى العالم الخارجي تسجل في في الجانب المدين مثل استيراد السلع والخدمات ودفع قروض طويلة الاجل او دفع تحويلات احادية الجانب

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة مكونات تظهر على هيئة حسابات مالية وهي:

اولا - حساب العمليات الجارية

وهو الحساب الذي يشمل كافة العمليات التجارية ويتوزع بدوره الى حسابات ثانوية وهما الميزان السلعي الذي يبين السلع المصدرة والمستوردة والميزان الخدمي الذي يبين الخدمات المتاجر بها ما بين الدول مثل خدمات النقل وتأشيرات العمل وغيرها

ثانيا – حساب راس المال

وهو الذي يهتم بتسجيل تحركات راس المال بين الدول مما يؤدي الى ظهور الاطراف الدائنة والمدينة ويتكون من ثلاثة حسابات فرعية:-

أ- حساب راس المال قصير الاجل

وتقيد فيه الحسابات التي لا تزيد مدتها الزمنية عن السنة المالية مثل القروض البنكية قصيرة الاجل واتفاقيات الدفع الدولية.

ب – حساب راس المال طويل الاجل

وتسجل فيه كافة الحسابات التي تزيد مدتها عن السنة ويتضمن كافة الاصول والالتزامات المالية مثل الاستثمارات في المحافظ الاستثمارية والقروض الموجه نحو الاستيراد والتصدير.

ت – الودائع

ويشمل هذا الحساب الحركات المالية الخاصة بالودائع والعملات الاجنبية والمحلية.

ويتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال.

كما ان له اهمية كبيرة لأنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الاستيرادات والصادرات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، ودرجة التوظيف، ومستوى الاسعار، بالإضافة الى انه يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب للعملات الاجنبية، وان الاختلال فيه يرجع الى التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، أي ان هناك ترابطاً بين اختلال ميزان المدفوعات واختلال اسعار الصرف.وعلى هذا الاساس فان ميزان المدفوعات يستخدم لوصف العلاقات الاقتصادية بين الدول ويستخدم لبيان ما اذا كانت الدولة دائنة او مدينة وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يعبر عن استقرار العلاقات الخارجية للدولة مع العالم الخارجي ويساعد في اتخاذ السياسات المالية والنقدية والتجارية والتمويلية المناسبة.

2 – استقرار اسعار الصرف (Exchange rate)

اذ ان سعر الصرف يشير الى قيمة العملة النقدية في دولة ما بالنسبة لدولة اخرى اجنبية، وان الاختلال وعدم الاستقرار في اسعار الصرف يؤثر بشكل كبير على قيمة العملة وعلى الاقتصاد الوطني.

يعرف سعر الصرف بانه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي يجري مبادلتها مقابل وحدة نقدية واحدة من العملة الاجنبية.وهو على نوعين:-

الاول – سعر الصرف الاسمي وهو على نوعين:-

سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية وسعر صرف غير رسمي وهو سعر الصرف المعمول به في الاسواق الموازية غير الرسمية.

ثانيا – سعر الصرف الحقيقي وهو السعر الذي يتحدد بموجب تفاعل العرض والطلب على العملة في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة.

تستخدم السلطة النقدية عدة ادوات للتأثير على اسعار الصرف وهي:-

أ- تعديل سعر الصرف

عندما ترغب الدولة تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها عادة تعمد الى خفض قيمة العملة او اعادة تقويمها في حالة سعر الصرف الثابت ويستخدم هذا الاجراء لتشجيع الصادرات.

ب- استخدام احتياطيات الصرف

في ظل اسعار الصرف الثابتة تلجأ السلطات النقدية الى استخدام احتياطاتها للمحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تلجأ الى بيع عملاتها الاجنبية مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الاجنبية مقابل العملات المحلية.

ت- استخدام اسعار الفائدة

عندما تتدهور قيمة العملة المحلية يقوم البنك المركزي برفع اسعار الفائدة لتعويض خطر انهيار العملة، فعلى سبيل المثال عندما اعتبر الفرنك الفرنسي اضعف من المارك الالماني في نظام النقد الاوربي عمد بنك فرنسا المركزي الى رفع اسعار الفائدة الى ما فوق اسعار الفائدة في المانيا.

يلعب سعر الصرف ادوارا متعددة لأغراض الاستقرار الاقتصادي تتمثل:-

اولا – ان استقرار اسعار الصرف يساعد على خفض مستوى التضخم المستورد ويعمل على تحسين مستوى التنافسية.

ثانيا- يؤدي استقرار اسعار الصرف الحقيقي الى تحويل الموارد الاقتصادية نحو قطاعات السلع الدولية الموجه للتصدير.

ثالثا – يلعب سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المحلية. حيث ان انخفاض سعر الصرف الرسمي يقود الى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور بينما ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يقود الى زيادة ارباح اصحاب رؤوس الاموال.

رابعا - ان انخفاض اسعار الصرف من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلية ويعمل بنفس الوقت على تشجيع الصادرات.

الفصل الرابع

آثار الاقتصاد الخفي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

ان للاقتصاد الخفي آثاراً مختلفة بعضها سلبية واخرى ايجابية ويلاحظ ان معظم الدراسات ركزت على الجوانب السلبية واهملت جوانب ايجابية كثيرة وعليه ان للاقتصاد الخفي آثاراً وانعكاسات سلبية وايجابية على المستوى الاقتصادي ككل وسوف نستعرض اهم هذه الآثار:

اولا - الآثار السلبية

ان للاقتصاد الخفي اثاراً سلبياً على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا النوع من الاقتصاد الى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي والتي من اهمها:-

1 - ارتفاع معدلات البطالة

ان العلاقة بين الاقتصاد الخفي ومعدلات البطالة يكتنفها الغموض والاختلاف في وجهات النظر. فان بعض الباحثين يرى ان معدل البطالة المرتفع في بعض الدول يجب ان لا يكون مثار قلق بسبب الاقتصاد الخفي، بمعنى انه ليس هناك مشكلة بطالة جوهرية بقدر ما هي مشكلة قياس فنلاحظ ان الذين هم في قوة العمل الرسمية اما ان يعملون بشكل جزئي في الانشطة الخفية اضافة الى وظائفهم في الاقتصاد المعلن او يعملون بشكل كامل في الانشطة الخفية ولكنهم يصنفون على انهم عاطلون عن العمل لذلك فان الاقتصاد الخفي يعمل على تشويه الحقائق ويعمل على جعل البيانات الخاصة بمعدل البطالة غير دقيقة بسبب عدم تسجيل العمال ضمن قوة العمل الرسمية، ويعتبر معدل البطالة من الامور الحيوية لكل بلد، حيث ان معدل البطالة السائد يساعد الحكومة في وضع خططها الاقتصادية بالشكل الذي يساعد على تقليل معدلات البطالة لذلك فان عدم صحة البيانات الخاصة بمعدل البطالة سوف يعيق الحكومة عن وضع الخطط

الناجحة لتقليل نسبة البطالة في البلد وبالرغم من اهمية هذا الاقتصاد في قدرته على توفير فرص العمل لهؤلاء الذين لم يستطيعوا الحصول على العمل في انشطة الاقتصاد المعلن. ولكن هذه العمالة التي تحصل على العمل في الاقتصاد الخفي عادة ما تكون غير مسجلة فان الارقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تكون مبالغاً فيها.

فعلى سبيل المثال ما اشار اليه Guttmann(1985) الى ان ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في الاقتصاد الخفي سواء كانوا يعملون في وظائف اضافية بالإضافة الى عملهم الرسمي وهؤلاء يمثلون 80٪ من العاملين في الاقتصاد الخفي اما النسبة الباقية فتعمل في الاقتصاد الخفي فقط.

وقد اشار Tanzi(1982)[(1)] الى ان معدلات البطالة ترتبط طردياً بحجم الاقتصاد الخفي وهذا ما اوضحته النتائج التطبيقية التي اجريت على دولOECD أذ بينت ان معدلات البطالة تزايدت على نطاق واسع مع الزيادات المسجلة في تقديرات الاقتصاد الخفي. وقد برر ذلك بان بعض من قيدوا على انهم عاطلون عن العمل هم في الاصل يعملون في الاقتصاد الخفي.

وخلاصة القول ان الاقتصاد الخفي قد يتسبب في تقدير معدل مبالغ فيه للبطالة بحكم ان بعض العاملين فيه لا يدرجون ضمن قوة العمل الرسمية بل قد يكونون مسجلين على انهم عاطلون وهذا قد يترتب عليه تطبيق سياسات اقتصادية توسعية ومما يؤدي الى نتائج عكسية، ولاشك في ان البيانات المتحيزة تؤدي بدورها الى نتائج متحيزة.

وهناك نقطة اساسية يجب الاشارة اليها وهي ان انشطة هذا الاقتصاد تعتبر بيئة طاردة للعمالة على المدى الطويل حيث انها لا توفر للعاملين فيها حماية قانونية مع تعرضهم للتعسف وزيادة ساعات العمل وعدم الاهتمام بسلامة العاملين. وكذلك ان

---

(1)Tanzi ،V ،The underground Economy in the United states: Estimates and Implications ، op. cit. P15.

الافراد يحاولون البقاء ضمن اسماء العاطلين في سبيل الحصول على اعانات البطالة فبسبب ذلك يمتنعون عن الاشتغال في القطاع المعلن مع اشتغالهم الفعلي بالأنشطة الخفية.

2. ارتفاع معدلات التضخم

ان للاقتصاد الخفي آثاراً على التضخم، ومن اهم آثاره السلبية المغالاة فيه او اظهاره بأقل من قيمته الحقيقية. فلنفترض ان الاقتصاد الخفي كان منافساً للاقتصاد المعلن في تقديم السلع والخدمات وحدثت زيادة في الاسعار تعود لزيادة التكاليف فان الاسعار في الاقتصاد الخفي ستزيد بمعدلات اقل من تلك السائدة في الاقتصاد المعلن ونتيجة لذلك سيزيد حجم النشاط في الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد المعلن.

وحيث ان الانشطة المحظورة تمثل جانباً لا يستهان به في الاقتصاد الخفي فان نتائج عدد من الدراسات الاقتصادية كدراسة (Bhattacharyya(1993[1] ودراسة Schneider (1998)اشارت الى ان كثيراً من دخول تلك الانشطة سوف يوجه الى الانفاق الاستهلاكي للسلع المعمرة وغير المعمرة وهذا التوجه المكثف يضغط على عرض السلع الامر الذي ينعكس في زيادة المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. فقد وجد Bhattacharyya في دراسته عن المملكة المتحدة للفترة (1960–1984) ان هناك علاقة طردية وقوية بين الاقتصاد الخفي وانفاق المستهلك على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة.

كذلك لابد من ان نشير الى انه في حالة تسبب الاقتصاد الخفي في زيادة المستوى العام للأسعار في الدول المتقدمة فان الدول النامية قد تستورد هذا الأثر نتيجة تعاملاتها مع الدول المتقدمة (التضخم المستورد) التي تسهم في التجارة الدولية بنسبة 75٪ ويبلغ حجم تعاملاتها مع الدول النامية حوالي 80٪[2]. و نظرا لان التضخم هو الارتفاع

---

(1)Christopher A. Pissaride and Guglielma Walter ،An Expenditure Based Estimate of Brittan's Black Economy ،Journal of public Economics ،Vol. 39 ،No.1 ،1989 ،P.29.

(2)عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود، ط1، الاسكندرية، 2006، ص171.

الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويله نسبيا فإنه سيؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.

للتضخم تأثيرا على ميزان المدفوعات نظرا لعدم استقرار مستويات الأسعار وهذا بدوره يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد.

يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

3 - تشويه معدلات النمو الاقتصادي

تعتمد معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الخفي والمعلن مجتمعين. اذ ليس بالضرورة ان تكون معدلات النمو في كلا الاقتصادين واحدة فقد ينموان بصورة متوازية او قد ينخفض احدهما عن الاخر. فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً اما اذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الخفي عن معدل نمو الاقتصاد المعلن فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع وبالعكس(1). ونلاحظ ان الدراسات التجريبية لم تتوصل الى اتفاق موحد حول مستوى النمو فيهما، او طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاقتصاد الخفي، او تقديم تفسير واضح لكيفية تأثر النمو الاقتصادي بتزايد حجم الاقتصاد الخفي.

ومما سبق نتوصل الى ان وجود الاقتصاد الخفي يتسبب في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل او اكثر من الواقع عن معدل النمو الاقتصادي، لذلك فان نمو الاقتصاد الخفي قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، اذ ان انخفاض معدلات

---

(1)قاشي خالد وعرابة الحاج، الاقتصاد الخفي: الاسباب، الاثار، وطرق العلاج، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الخفي في الجزائر، الجزائر، 2007، ص7.

الزيادة في الدخول الحقيقية نتيجة لتباطؤ معدل النمو الحقيقي بسبب ظروف الكساد وزيادة الضرائب على الدخول الشخصية او ارتفاع معدلات البطالة او ارتفاع معدلات الفائدة. كل ذلك يؤدي الى حث الافراد للبحث عن دخول اضافية للمحافظة على المستوى المعيشي الفعلي، وتعويض الانخفاض في الدخل الشخصي المتاح، وان هذا التزاحم على فرص العمل الاضافية يؤدي بدوره الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي على حساب النمو في الاقتصاد المعلن، كما ان انخفاض الاجور في الاقتصاد المعلن وزيادة المستوى العام للأسعار يؤدي الى توسع حجم الانشطة الخفية نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات الى تنتجها هذه الانشطة(1).

4. انخفاض حصيلة الضرائب

يعد انخفاض حصيلة الضرائب من اهم الآثار السلبية الناجمة من حدوث ظاهرة الاقتصاد الخفي والتي تتمثل في حصول بعض الافراد على دخول دون ان يترتب عليها ضرائب مما يؤدي الى اختلال بقاعدة العدالة في فرض الضريبة. ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الافراد بإخفاء دخولهم الحقيقية وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية. أي يؤدي ذلك الى التهرب الضريبي وهذا يؤدي بدوره الى النقص في الايرادات العامة الذي ينعكس سلبياً على تمويل النفقات العامة وبالتالي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي(2).

كذلك هناك انواع من الضرائب مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة لا يتم تحصيلها نتيجة للتهرب الضريبي وفي الوقت نفسه ينمو الاقتصاد الخفي بشكل كبير، مما يؤدي الى فقدان جانب كبير من الايرادات الضريبية وهذا يؤدي الى عجز الموازنة العامة

---

(1)Markus C. Adam and Victor Grinsburgh ،The Effects of irregular Markets On Macroeconomic policy: Some Estimates for Belgium ،European Economic Review ، 29:1 ،1985 ،pp.15-33.

(2)صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري / دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق معالجته، مصدر سابق، ص27.

للدولة. وتقوم الحكومة بتعويض النقص في حصيلة الايرادات الضريبية عن طريق زيادة العبء الضريبي فلذلك يصبح النظام الضريبي غير عادل في ظل وجود هذا الاقتصاد.

5. تشويه المعلومات

ان زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤدي الى انخفاض مصداقية البيانات الرسمية وهذا يؤدي الى ان تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

6 -عدم العدالة في توزيع الدخل

ان للاقتصاد الخفي اثاراً سلبية على توزيع الدخل حيث نلاحظ ان زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على عدالة توزيع الدخل القومي حيث يترتب على نمو هذا القطاع احداث زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة على حساب الدخول المشروعة بسبب عدم دفع الضرائب على الدخول غير المشروعة.

7. عدم فعالية السياسة النقدية

ان السياسة النقدية هي التي تعني بإدارة عرض النقد في البلد والتحكم في القاعدة النقدية وبما ان التعامل بالاقتصاد الخفي يتم بصورة النقود السائلة لذلك فانه يترتب على الاقتصاد الخفي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض اجراء المعاملات التي تتم فيه. وبما ان صانعي السياسة النقدية لا يعرفون بالضبط مقدار النقود السائلة التي يجري تداولها في هذا النوع من الاقتصاد فان تأثير هذه السياسة وسياسة البنك المركزي سوف تنحصر في الاحتياطيات البنكية وكذلك الجزء المتبقي من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد المعلن. من كل هذا نتوصل الى ان تأثير السياسة النقدية يتوقف على حجم التعاملات النقدية في الانشطة الخفية، اذ ان زيادة الطلب على النقود نتيجة لزيادة الانشطة الخفية يؤدي الى التأثير السلبي على فعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق اهدافها. وبما ان التعامل بالأنشطة الخفية يؤدي الى زيادة الطلب على النقود وان هذا الاخير غير حساس للتغيرات في معدلات الفائدة بسبب عدم الكشف عن هذه

الانشطة للحيلولة دون دفع الضرائب. كما ان زيادة الطلب على النقود السائلة يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وهذا يؤدي الى حدوث تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني لاسيما ما يتعلق بالاستثمار على افتراض ان لأسعار الفائدة تأثيراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي[1].

8. تشويه الاستثمار

ان للاقتصاد الخفي آثاراً سلبية على الاستثمار حيث تتسم انشطة الاقتصاد الخفي بانها انشطة غير انتاجية لا تهتم بالاستثمار الجاد الذي يسهم في تحقيق التراكم الانتاجي والرأسمالي والعمل على خلق قيمة مضافة للناتج المحلي وهذا يؤدي الى اكتساب الاقتصاد الخفي ميزة تنافسية غير متكافئة مع المستثمرين الجادين نتيجة لعدم التزام تلك الانشطة بالقوانين والانظمة ولتهربها من دفع الضرائب والرسوم وهذا يؤدي بدوره الى اثر سلبي على آليات السوق وتشويه الاستثمار[2].

9. عدم تحقيق الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد

ان وجود الاقتصاد الخفي يسبب اثاراً سلبية على الكفاءة الاقتصادية فعلى سبيل المثال اذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد الخفي فان الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون اكثر الحاحاً وبما ان الضرائب تفرض على الانشطة الرسمية فقط فان المزيد من الانشطة تتحول نحو الاقتصاد الخفي مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصادين بالشكل الذي يؤدي بالاقتصاد الخفي الى جذب اكبر قدر من الموارد، ويستمر هذا التحول حتى يحدث التقارب بين معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الخفي غير الخاضع للضريبة ومعدل العائد المتحقق من الاقتصاد المعلن، وهذا يؤثر سلباً

---

(1)بن يشو فتحي،جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر، تلمسان، 2008، ص139

(2)Schneider &Enste ,Shadow Economies: Size Causes and Consequences. Journal of Economic Literature ،2000 ،P.73.

على توزيع الموارد والكفاءة الاقتصادية بانتقال الموارد من الانشطة الاكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة الى الانشطة الاقل كفاءة ولا تدفع ضريبة[1].

10 - الاثار الاجتماعية

كما ان للاقتصاد الخفي اثاراً سلبية اجتماعية تتمثل باتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء وهذا يؤدي بدوره الى زيادة التفاوت الاجتماعي وحرمان العمال من حقوقهم التقاعدية. كذلك انه يؤدي الى تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية وتزايد حدة الفقر وانتشار الرشوة والفساد ويسهم في تخفيض مستويات المعيشة بسبب توفير السلع المغشوشة، بالإضافة الى تخريب المجتمع بسبب انتشار المخدرات وغيرها.

11 - الاثار السياسية

للاقتصاد الخفي آثاراً سلبيه تتمثل بالإساءة الى الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب استغلال اصحاب الاموال المتأتية من الانشطة الخفية لأموالهم في تنفيذ مشاريعهم الانتخابية وقد يصبحون مؤثرين في القرارات السياسية حيث ان زيادة قوتهم قد تؤدي الى تراجع هيبة الدولة.

ثانيا -الاثار الايجابية

ان لأنشطة الاقتصاد الخفي آثاراً ايجابية على المستوى الاقتصادي ككل ومن اهم هذه الاثار ما يأتي:

1-الاثر على البطالة:

نلاحظ ان انشطة الاقتصاد المعلن (الرسمي) في العديد من الدول النامية لا تستطيع امتصاص فائض العمالة المنتجة لذلك فان الاقتصاد الخفي يسهم بدور اساس في استيعاب تلك الطاقات العاطلة وتوفير فرص عمل فهو يعتبر صمام امان لمواجهة الضغوط الاجتماعية اثناء فترات الركود فنلاحظ ان انشطة الاقتصاد الخفي تتميز

---

(1)بن يشو فتحي، المصدر السابق نفسه، ص140.

بانخفاض التكاليف مقارنة بأنشطة الاقتصاد المعلن وهذا يؤدي الى استيعاب العمالة العاطلة وتحقيق دخول اضافية للملتحقين بها. ففي دراسة قام بها البنك الدولي في 69 بلداً توصل الى نتيجة مفادها ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة قدرها 18٪ في معدل زيادة فرص العمل[1].

2-الاثر على الانتاج:

يتميز الاقتصاد الخفي بانه يوفر سلعاً وخدمات رخيصة نسبياً موجهة في الغالب للمستهلك ذي الدخل المنخفض رغم تدني القطاع الانتاجي في الدول النامية. كما يتميز الاقتصاد الخفي بقدرته على لعب دور مهم في تعزيز المنافسة الفعالة في مجال الانتاج رغم تدني مستوى وجودة المنتجات. كما أنه يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة الى دوره في توفير سلع بديلة عن السلع المستوردة.

3-الاثر على السياسات الاقتصادية:

يعمل الاقتصاد الخفي على مساعدة صانعي السياسة الاقتصادية على ايضاح التغيرات المطلوبة وتبني عملية التعديل الهيكلي التي تمكن السياسة الاقتصادية من تحقيق اهدافها، كما أنه يصحح اخطاء وانحرافات السياسة الاقتصادية وخطط التنمية. ويسهم في تقليل الضغط على ميزان المدفوعات عن طريق استخدام مواد اولية محلية.

4-الاثر على النمو الاقتصادي:

يسهم الاقتصاد الخفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي. كذلك ان الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي يجري انفاقها على شراء منتجات الاقتصاد المعلن مما يؤدي هذا الى زيادة النمو الاقتصادي. وان هدف السياسة الاقتصادية هو اما استعادة الاستقرار الاقتصادي او المحافظة عليه، فان وجود اقتصاد خفي منتج ومرن يعد عاملاً مهماً لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

---

(1)See: Schneider and Enste ،2000 ،Op. cit. pp.89-90.

5-**الاثر على الاستهلاك:**

ان الاقتصاد الخفي يعد عـاملاً مشـجعاً علـى الاسـتهلاك، فـنلاحظ ان الـدخول المتأتية من انشطة الاقتصاد الخفي سوف يتم انفاقها على السـلع الاسـتهلاكية او السـلع المعمرة مما يؤدي الى زيادة الطلـب الـذي يـؤدي بـدوره الى زيـادة الانتـاج ويزيـد النمـو الاقتصادي وهذا بدوره يزيد من معدلات الاسـتهلاك. أي ان انشـطة الاقتصـاد الخفـي تؤدي الى زيادة معدلات الاستهلاك [1].

وخلاصة القول ان الآثار السلبية للاقتصاد الخفي مرتبطة اساسـاً بفسـاد الانظمـة وعدم قدرتها على محاربة الفساد، وهي اثار تنذر بالخطر على كافة المجـالات لاسـيما مـا يتعلق بآثاره السيئة على تخصيص الموارد الاقتصادية وعلى الكفـاءة الاقتصـادية، وعلـى فاعلية السياسـة الاقتصـادية النقديـة والماليـة، وعلـى الرفاهيـة الاقتصـادية والاسـتقرار الاجتماعي، ونلاحظ ان الكفة تميل لصالح الآثار السلبية للاقتصاد الخفي على حسـاب الآثار الايجابية، اذ ان الآثار الايجابية تعد آثاراً وقتية وانها لم تبن علـى اسـس تنظيميـة او تشريعات قانونية ضمن الاطار العام للسياسات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق جملة مـن الاهداف والمتطلبات الاقتصادية والتنموية في الاجلين القصير والطويل.

---

(1)محمد بن ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مصدر سابق، ص74.

الفصل الخامس

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

على الرغم من عدم وجود اتفاق عام بين الاقتصاديين على نوع الاستقرار المطلوب، حيث تجد من يدافع عن سياسة تحقيق العمالة والتشغيل لمعالجة البطالة ولا يتفق مع من يرغب في السياسات التي تركز على استقرار مستويات الأسعار، وعندما يأخذ عدم الاستقرار شكل التضخم اي الارتفاع في المستوي العام للأسعار او في حالة الانكماش فإن هذا يتسبب في نقص كفاءة الاداء، وعدم عدالة التوزيع، حيث إن التضخم أو الانكماش يعمل على سوء توزيع الدخول بين المقرضين والمقترضين وأصحاب الدخول الثابتة (العاملين بأجور معينة ثابتة) وأصحاب الدخول غير الثابتة من التجار وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم، أضف الى ذلك أن ارتفاع مستويات الأسعار سوف يؤدي الى هروب الأفراد من استخدام العملة التي تنخفض قيمتها نتيجة لذلك، والى ضعف مقدرة الدولة على التصدير.

وهناك تحفظ حول الرغبة في الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو والاستقرار متضادان وغير متكاملين، لأن الاستقرار العالي الدرجة يكون على حساب النمو، إذ إن النمو يستلزم التغيير، مما يؤدي الى عدم الاستقرار.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أهمية قيام الدول بتبني السياسات الملائمة التي يكون بمقدورها التخفيف من حدة هذه التقلبات حال حدوثها، دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة من خلال التركيز على السياسات التي تستهدف تعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة ورفع معدلات التشغيل، وتعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تتمثل السياسة المالية في البرامج الحكومية الخاصة بالضرائب والإنفاق والاقتراض الحكومي، وهي تستمد

أهميتها من تأثيرها على أربعة أوجه من النشاط الاقتصادي هي(الأسعار ـ الاستهلاك ـ حجم التوظف ـ توزيع الدخل).

اولا – مفهوم السياسة المالية

تُعد السياسة المالية احد اهم السياسات الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي اي الحالة التي يكون الاقتصاد فيها لا يعاني من تقلبات الدورة الاقتصادية، بمعنى آخر، لا يعاني من الركود ولا يعاني من التضخم، إذ إن غياب الاستقرار الاقتصادي يعني مزيد من البطالة أو ارتفاع المستوى العام للأسعار أو كلاهما كما حصل في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم والذي أُطلق عليه التضخم الركودي.

وبالتالي فان هذا الاستقرار لا يتحقق من تلقاء نفسه، وانما من خلال مجموعة من السياسات والآليات التي تعرف بـ (سياسات الاستقرار الاقتصادي)، وهي الادوات والوسائل المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق حالة التوازن في الاقتصاد.

ما هي السياسة المالية؟ هي استخدام الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي وذلك من أجل معالجة التقلبات الاقتصادية والوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي أخيراً[1].

ثانيا – اختلاف ادوار السياسة المالية

يختلف مفهوم السياسة المالية وأهميتها في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية حيث تسعي في الأولي الى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، بينما الثانية تسعى الى توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية.

ان اختلاف دور السياسات المالية من بلد الى اخر؟

---

(1) السياسات المالية والاستقرار الاقتصادي في العراق دلالات الفشل والدور المطلوب 1271/ economical / Fcdrs.com

يعود الى سببين رئيسين وهما اولا حسب طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، والثاني حسب طبيعة البنيان الاقتصادي[1].

1 – **طبيعة النظام الاقتصادي**

في ظل النظام الرأسمالي يكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ويقتصر دور الدولة على جانبين: الأول، تهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص حتى يستطيع أن يؤدي دوره في النشاط الاقتصادي. الثاني، التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية. فيكون دور السياسة المالية في النظام الرأسمالي دور ثانوي في الاقتصاد متمثل في مساندة القطاع الخاص وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية.

أما في ظل النظام الاشتراكي فإن الدولة هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ويكون دور القطاع الخاص محدود جداً، وعليه سيكون دور السياسة المالية في ظل النظام الاشتراكي دور رئيس في الاقتصاد وليس ثانوي كما في ظل النظام الرأسمالي.

2 – **حسب طبيعة البنيان الاقتصادي**

إذا كان الاقتصاد ذو بنيان اقتصادي متقدم بمعنى إنه قد تجاوز مسألة تحقيق التنمية الاقتصادية، سيكون دور السياسة المالية دور ثانوي كون هذا الاقتصاد لا يحتاج لتدخل الدولة بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية.

في حين إذا كان الاقتصاد ذو بنيان اقتصادي نامي، فهذا يعني إنه لم يتجاوز مسألة التنمية الاقتصادية، والتي لا يمكن أن تحقيقها في ظل غياب الدولة، وعليه فإن دور السياسة المالية سيكون دور رئيس في الاقتصاد النامي من أجل القيام بمهمة التنمية الاقتصادية وتحقيقها.

ثم ان الاستقرار الاقتصادي يرتبط بهيكل الاقتصاد الكلي وهذا مرتبط بشكل مباشر بالسياسة المالية للدولة التي تنشط عبر عناصر الطلب الكلي الممول من الموازنة

---

(1) السياسات المالية والاستقرار الاقتصادي في العراق دلالات الفشل والدور المطلوب/ economical / 1271 Fcdrs.co

العامة لتحقيق الاستخدام الامثل في الاقتصاد، وهنا يتضح أن السياسة المالية تؤثر في الاستقرار الاقتصادي عبر ادواتها المالية في الموازنة الجارية والاستثمارية اكثر من السياسة النقدية، وهناك تأثير آخر يتم عبر ادوات السياسة النقدية بتحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي سيتكامل عمل السياستين المالية والنقدية لتحقيق هدف الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، لذا يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل السياسات الاقتصادية. وإن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي[1]

ثالثا – ادوات السياسة المالية

أ - الضريبية

1 – مفهوم الضريبة

تعرَّف الضريبة بأنّها مبلغ نقدي أو رسوم إجبارية تفرضها الدولة على الأفراد أو الشركات أو المؤسسات وتتقاضاه من قبل الحكومة سواء المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، من أجل تمويل الأنشطة الحكومية ودعم مختلف القطاعات التي تصرف عليها الدولة مثل؛ التعليم والجيش والصحة، بالإضافة إلى المساعدة في تمويل الأعمال والخدمات العامة وتأهيل وصيانة مشاريع البنى التحية مثل بناء الطرق وإصلاحها وتمديدات الصرف الصحي، وبشكل عام تُستخدم الضريبة التي يتم جمعها لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين في الدولة[2].

---

(1) سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم شبكة النبأ المعلوماتية مقالات اقتصادية (m.annabaa.org economicarticales 12613

(2) ما هي الضرائب – نبال الجمل sotor.com

الضرائب هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش، والشرطة، والتعليم.

أي أنها مبلغ مالي يدفعه الفرد بصفته عضوًا متضامنًا مع المجتمع، فيترتب عليه تحمل جزء من الأعباء المترتبة على الدولة التي ينتمي لها ويعيش فيها، ولا يتم تقديم هذه الضريبة بصفتها مقابل خدمة أو منفعة خاصة[170]

2 - **أنواع الضرائب**

تنقسم الضرائب اقتصاديًا إلى عدة أنواع مختلفة، وتنقسم حسب طريقة جمعها بشكل أساسي إلى نوعين أساسيّين؛ ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

الضرائب المباشرة

هي الضرائب التي يدفعها المكلّفون بالضريبة مباشرة الى الحكومة سواء كانوا أفراد أو شركات، وعادة ما يستند هذا النوع من الضرائب إلى مبدأ قدرة دافعي الضرائب على الدفع حسب الدخل أو الاستهلاك أو صافي الثروة؛ أي أن من يملك قدرًا أكبر من الموارد سواء راتبًا أو أرباحًا أكثر، يدفع نسبة ضريبة أعلى، وتتميز بمساهمتها في توزيع الثروة بشكل عادل، حيث إنّها تأخذ مالًا أكثر من الأغنياء لتقوم الحكومة باستخدامه لتمويل خدمات تخدم الفقراء، ومن أنواع الضريبة المباشرة؛ الضريبة على الدخل وضريبة الأرباح والضريبة على الثروة وضريبة رأس المال.

الضرائب غير المباشرة

تعرف بأنها الضرائب التي لا يدفعها الأفراد والشركات بشكل مباشر للحكومة وإنما يتم دفعها من خلال وسيط، تفرض الضرائب غير المباشرة على إنتاج أو استهلاك السلع والخدمات أو على المعاملات الحكومية المختلفة، بما في ذلك الواردات

(1) ما الهدف من فرض الضريبةnewsroom/articles/objective of-taxes equity.com/ar-ar/

والصادرات. ومن أهم مميزاتها أنها تكون ضمن أسعار السلع والخدمات فلا يشعر دافع الضريبة بها، والأهم أنها تقلل فرص التهرب الضريبي إذا تمت بشكل سليم وصحيح، ومن أنواعها ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة الجمركية والضريبة على الملكية[1].

3 – دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب الضريبة دورا فاعلا في معالجة المشاكل الاقتصادية وذلك في حالتين:-

الاولى - في الظروف التوسعية حيث ترتفع الاسعار والاجور ويسود التضخم فان الضرائب تستخدم للجم هذا التوسع فيعمل على زيادة الضرائب لغرض امتصاص القدرات الشرائية الفائضة بغية التأثير على الطلب الكلي فتعمل على كبح الميول التضخمية.

الثانية – في الظروف الانكماشية حيث تنخفض الاسعار والاجور ويسود الركود الاقتصادي تعمد السياسة الضريبية الى خفض الضرائب بغية اتاحة قدرات شرائية اكبر بيد المواطنين لرفع مستوى الطلب الكلي وبالتالي تعمل على خفض الميول الانكماشية.

يمكن بيان هذه الادوار من خلال المتغيرات التالية:-

تُستخدم الضرائب لزيادة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة المتزايدة للدولة وفي حالة وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، يتم فرض المزيد من الضرائب لتمويل هذا العجز وتنفيذ سياستها المالية في حدود القدرات الاحتمالية للمكلفين بتحمل العبء الضريبي بهدف تخفيض العجز الكلى في ما يلي:-

1- الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية

(1)مصدر سابق، نبال الجمل

2- تستخدم الضرائب كوسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية لزيادة معدلات الاستثمار وتحقيق النموّ الاقتصادي. إذ أن المستثمر حين يقرر اختيار دولة ما للاستثمار فان أول اهتماماته معرفة المعاملة الضريبية التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله، بالمقابل يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادي على الاستثمار و المتمثل في تشغيل العمالة وتنشيط المجتمع اقتصاديا وتنمية الصادرات بهدف تحقيق زيادة في الدخل القومي وتوفير الحماية الاقتصادية الملائمة للصناعات الوطنية.

3 – يمكن استخدم الضرائب كأداةٍ لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعٍ معين ومنعها عن قطاعٍ آخر بهدف توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الاكثر اهمية للمجتمع والدولة. فالإعفاءات الضريبة تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الأنشطة الاستثمارية المعفاة كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محلياً وبالتالي فأن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج.

4 - تستخدم الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية ففي حالة وجود تفاوت كبير بين مستويات دخول أفراد المجتمع، حيث يمكن فرض الضرائب على الأغنياء بمعدل أعلى من الفقراء أو عن طريق إدخال نظام للضرائب التصاعدية ومن ثم اعادة استخدامها في تنمية قطاعات رئيسية لتحسين مستويات الأفراد مثل قطاع التعليم والصحة.

5 - تساعد الضريبة على تحفيز و توجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصحت في الوقت الحالي أداة تنمية اقتصاديات دول العالم، و ليس أدل على ذلك من نسبتها المرتفعة من النسيج المؤسساتي لمعظم الدول، فضلا على التزايد المسجل في وزنها الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي يتجلى في تزايد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة و توفير فرص العمل، و من ثم ارتفاع مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

6 - أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب أصحاب الدخول المنخفضة بالدرجة الأساس ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين الأول أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة كبير وثانياً أن أصحاب الدخول المنخفضة هم الغالبية من السكان وعلى هذا الأساس أن الاستهلاك سوف يتأثر بشكل ملحوظ إلا أن هذا الأثر يتوقف على يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي فرضت عليها الضريبة في ما اذا كان مرن أو غير مرن.

فإذا كان الطلب على السلعة مرن فأن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد بشكل كبير وإذا كان الطلب غير مرن فأن الاستهلاك يتأثر ولكن بشكل قليل. وأيا كانت مرونة الطلب فأن فرض الضرائب سوف تنقص في المقدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخول المنخفضة بمقدار ما تستقطعه من دخول هذه الفئات، وبالتالي فهي تقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل، لان هذه الفئات تمثل الكثرة البالغة من السكان[2].

---

(1)دور السياسة الضريبية في تحفيز و توجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/2879
3 Collection Thèses de doctorat

(2) الاثار الاقتصادية للضرائب حامد عباس محمد low.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx

7- أن آثر الضرائب على استهلاك يتناسب عكسياً مع حجم الدخول الإجمالية، يعني ذلك انه كلما كان حجم الدخل كبير كان اثر زيادة الضريبة قليل على الاستهلاك كما يتوقف اثر الضريبة على الاستهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخدمات فان ذلك يعوض النقص في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة وبعكسه يتجه الاستهلاك نحو التناقص.

3 - أما بالنسبة الى تأثير الضرائب على الادخار، فيختلف التأثير تبعاً لنوع الضريبة فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاء لها يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك، لان الطبقة الغنية هي المحتملة – غالباً – لعبء هذه الضرائب ولأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخول.

ب – السياسة الانفاقية ودورها في الاستقرار الاقتصادي

يعد الانفاق العام احد المتغيرات الكلية التي تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو يتمثل بمقدار الانفاق المخصص للأغراض الاستهلاكية و الاستثمارية.

يتصف الانفاق العام بانه ظاهرة تتزايد على الدوام نظرا لتزايد مستوى التكاليف العامة ولزيادة تدخل الدولة في الشؤون العامة وبسبب التوسع في المشاريع العامة بهدف التعجيل بالتنمية الاقتصادية ونظرا لتزايد اعداد السكان وتغير اذواقهم الاستهلاكية وميولهم الثقافية وهناك اسباب اخرى من اهمها اتساع رقعة الترهل الاداري لأجهزة الدولة ونظرا لتزايد اعباء خدمة الديون الناجمة عن تزايد القروض وتعتبر النفقات العسكرية من اهم مصادر تزايد النفقات العامة.

يعد الاقتصادي الالماني فاجنر اول من لفت الانتباه الى ظاهرة تزايد النفقات العامة نظرا للتزايد اللانهائي لأنشطة الدولة، حيث يشير قانون فاجنر الى ان نصيب الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي يتزايد بمرور الزمن وذلك لان زيادة متوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة في الطلب الخاص على السلع عموما والسلع العامة بصورة خاصة.

تلعب السياسة الانفاقية ادوار مختلفة حسب نوع الحالة التي يمر بها الاقتصاد. فعندما يمر الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي حيث تتصف بظاهرة ازدياد البطالة وانخفاض الاجور و الاستثمار وتدني مستوى الطلب الكلي، هذه الاثار الضارة تستدعي ان تقوم الدولة برفع مستوى الانفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي الى الحد الذي يسمح بتشغيل الموارد الاقتصادية في حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

يعد الانفاق العام احد الوسائل الاساسية لتنشيط الاقتصاد حسب المنظور الكينزي، على عكس انصار المدرسة النقودية ورائدها الاقتصادي الامريكي ملتون فريدمان من اشد المعارضين للتوسع في الانفاق.

بناء على اراء هذه المدرسة فان منطقة اليورو مثلا ملتزمون بضبط الانفاق العام خشية ان يؤدي التوسع في الانفاق الى مزيدا من التضخم لذلك فهي لا تسمح بنمو التضخم اكثر من نسبة 3.5 ٪ كحد اقصى وتعتبره شرطا ضروريا للانضمام اليها.

تتعمد الدولة احيانا بأحداث العجز في الموازنة العامة خاصة في حالة الكساد الاقتصادي عن طريق زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري اي التوسع في الانفاق بهدف خفض معدلات البطالة، ولكن عندما لا يتمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة الكافية فان نسبة كبيرة من الطلب الكلي يتم تلبيتها من خلال الواردات وليس من خلال الانتاج المحلي مما يحد من فاعلية السياسة النقدية في معالجة ازمة البطالة، على اعتبار ان هذا الانفاق لم يوظف لمصلحة بناء طاقات انتاجية وايجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب العاطلين على العمل.لذا مطلوب ان يستثمر الانفاق العام في الجانب الاستثماري في القطاعات الانتاجية لخلق فرص العمل القادرة على تشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل.

اما في الحالة الاخرى عندما يمر الاقتصاد بمرحلة التضخم او ارتفاع المستوى العام للأسعار فليس من المصلحة استمرار التوسع في الانفاق والصحيح يفترض كبح الانفاق او ضبط الانفاق لخفض الميول التضخمية في الاقتصاد.

ت – الموازنة العامة ودورها في ترشيد الانفاق

تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية وذلك في إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموازنة العامة للدولة يمكن أن تؤدى دورا إيجابيا في العمل على ترشيد الإنفاق العام بالإضافة إلى دورها الأساسي الهام كأداة للرقابة المالية ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

إلا أن وجود عجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة هذا العجز يؤدى لارتفاع حاد في الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي لسد عجز الموازنة العامة مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية والتأثير على وضع الاستقرار المالي(1).

يعتبر الاستقرار المالي من الاهداف التي تشغل بال الادارات الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء وخاصة الدول النامية في ظل تزايد الازمات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

غالباً ما تتدخل السياسة المالية وخصوصاً في البلدان النامية في الاقتصاد عند حدوث الازمات، وفي بعض الاحيان يكون تأثير تدخلها سلبي على المستوى الكلي، ففي حالة وجود عجز في الموازنة نتيجة انخفاض سعر المورد المعول عليه كليا مثل اعتماد الدول النفطية على سلعة النفط، ولتلافي هذا العجز ستقوم الحكومة مباشرةً بإصدار سندات الخزانة قصيرة الاجل أي ستتوجه الى الدين العام من أجل حل مشكلة آنية، لكنها في نفس الوقت ستقوم بخلق مشكلة مستقبلية متمثلة بعبء الدين العام وفوائده على الاجيال القادمة، وهذا ما تحذر منه أدبيات التنمية المستدامة بعدم تحميل الجيل القادم أعباء الجيل الحالي.

---

(1)دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر – الهارون علي السيد علي

وفي احوال اخرى تقوم الدولة لتلافي هذا العجز بتفعيل دور الضرائب العامة، وهذا ما يضيق على المجتمع والقطاع الخاص لأنه من غير المنطقي أن يكون هناك تفاوت كبير بالدخول أو انخفاض في مستوى دخل الفرد، ويتم فرض ضريبة عليه سواء كانت مباشرة (على الدخل) او غير مباشرة (على السلع والخدمات)، فقد فرضت العديد من الضرائب على السلع المستوردة وبشكل عشوائي وربما هناك من يدفع ضرائب مرتين، واستقطاعات من الموظفين بشكل متتالي.

الكثير من الدول التي حققت نتائج جيدة في نموها الاقتصادي، عملت على ترك هذا الروتين التقليدي، وذهبت الى تفعيل ادوات أكثر تأثيرا في الاقتصاد واستقراره من خلال تنمية دور الجانب الاستثماري في الموازنة، وتنمية القطاعين الزراعي والصناعي من خلال خطط مدروسة ومحكمة تهدف الى توفير السلع الضرورية التي تحد من الاستيراد، ودعم القطاع الخاص الحقيقي، وربط مخرجات التعليم بالاقتصاد، من أجل تقليص حجم البطالة خصوصاً البطالة المقنعة، وحماية المنتج المحلي من عمليات الاغراق السلعي، فضلاً عن تضييق الخناق على المفسدين.

الفصل السادس

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

السياسة النقدية لها مقومات اساسية ترتبط اولا بالدور الذي تقوم به النقود في الاقتصاد الوطني ومن ثم بروز الحاجة الى تنظيم هذا الدور من قبل المصارف التجارية والبنك المركزي ومن ثم بيان ادوار هذه السياسة من خلال تناول مفاهيمها وتوجهاتها واليات عملها والادوات التي تتحكم فيها لتحقيق الاستقرار النقدي الذي يلعب دورا اساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اولا - النقود

تعتبر النقود المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والأداة التي تتم بها المبادلات وتسوى بها المقبوضات،، وهي وحدة التبادل التجاري وهي تختلف وتتنوع من دولة الى اخرى.

وهي تمثل شكل المال العام الذي يتم التعامل التجاري بموجبه ويمكن تبادل هذه العملة مع العملات الاخرى في سوق الصرف الاجنبي.

تعرف النقود بانها أي شيء مقبول قبولا عاما للدفع من اجل الحصول على السلع او الخدمات الاقتصادية او من اجل اعادة دفع الديون.

ان اهم وظائف النقود كونها وسيلة التبادل الاساسية مع السلع والخدمات وهي وحدة حساب لقياس القيم الاقتصادية للسلع والخدمات او لوحدات الناتج المحلي الاجمالي وانها مخزن للقيمة.

ونظرا لتطور أنواع النقود واتساع النشاط الاقتصادي، نتيجة لاتساع نطاق المبادلات التجارية والاقتصادية، اصبحت هناك ضرورة حتمية لتنظيم هذا التطور ومسايرته، وتنظيم النشاطات النقدية والمالية والتي أصبحت تحتاج إلى تنظيم أكثر دقة وملائمة.

ثانيا – البنوك المركزية ودورها في السياسة النقدية

نظرا لتطور النقود وتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي اصبح من الضروري نشوء مؤسسة مالية قادرة على تنظيم هذا الدور لذلك ظهرت البنوك بمختلف أنواعها، وخاصة البنوك المركزية، والتي تلعب الدور الأساسي في إدارة النقد والسياسة النقدية بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال بيان مفهوم عرض النقود، أنواعه ومحدداته وأيضا كيفية التحكم في عرض النقود من قبل البنك المركزي، وبيان الآليات المتبعة في تحقيق هذا الهدف. والسعي إلى تحقيق التوازن النقدي، والذي يتحقق عند تقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى العرض عليها، و من ثم تحديد اثر التوازن النقدي في التوازن العام.

يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وهو المسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، إذ أن البنوك المركزية في معظم دول العالم تمثل السلطة النقدية وهي مكلفة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد، وتنحصر أهميتها أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياطيات الدولة من العملات الاجنبية، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية وإجراء المفاوضات معها، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يتخذ كل ما يراه مناسبا لتصحيح الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير في عرض النقود مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي قد تحدث من جراء ازدياد العرض النقدي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة باستقرار كل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، كالرقابة على الصرف وتخفيض

قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات بالتالي زيادة الطلب على العملة ومن ثم إعادة الاستقرار لها.

إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية، التي أوكلت مهمتها للبنك المركزي، وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسات الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي.

ثالثا – مفهوم السياسة النقدية

هي مجموعة من الإجراءات والتشريعات والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتحكم في التقلبات الاقتصادية للمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي والخارجي، للمحافظة على ثبات نسبي لمستوى الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في زمن معين.

تعرف السياسة النقدية على انها عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من خلال السيطرة على النقد بالتوسع او بالانكماش من اجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل اساسي والمساعدة على استقرار النمو الاقتصادي والاستخدام[1].

كما تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة من الاجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الاجراءات والتدابير على حركات الاسعار[2].

---

(1) Milton s.&Qrley A.contemporary economics ,worth poblisher.7th ed ,1993 ,p247,new york ,USA.

(2) بني هاني، حسين، اقتصاديات النقود والبنوك , 2003، ص142 , دار الكندي، الاردن

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وباختلاف مستوى التطور الاقتصادي والهيكل المصرفي والمالي والسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة، ويتحدد في ضوء الأهداف المختارة للسياسة النقدية وطبيعة الأدوات الواجب استخدامها والأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

تجدر الإشارة إلى أن للسياسة النقدية مفهومين أولهما يسمى المفهوم الضيق، ويقصد بها الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقق أهداف معينة.

والثاني يسمى المفهوم الواسع حيث تشمل على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية، التي تتخذها من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة، بقصد التأثير على مقدار وتويفر واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أو حجم وتركيب الدبن العمومي[1].

إن علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية تكمن في علاقة كمية النقود المتاحة بمستوى النشاط الاقتصادي وأيضا من خلال مساهمة التوازن النقدي في تحقيق التوازن العام على المستوى الاقتصادي.

أما علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية فتكمن من خلال التنسيق في استخدام السياستين لتحقيق أهداف معينة، كالتنسيق بين أدوات كل من السياستين بهدف التحكم في التضخم، وكذلك تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

---

(1) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة من1990- 2014 مهدي رضوان وغامدي نوال

رابعا - اتجاهات السياسة النقدية

السياسة النقدية لها اتجاهان رئيسيان: -

أ - الاتجاه التوسعي

اذا ما استشعرت السلطة النقدية بالميول الانكماشية للاقتصاد تذهب الى التوسع في استخدام وسائل الدفع بهدف زيادة النشاط الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم الى زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري بالإضافة إلى تحقيق مستوى أعلى للتشغيل، وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.

ب - الاتجاه التقيدي

عندما يعاني الاقتصاد من ميول تضخمية حادة حيث يرتفع معدل التضخم وتحصل زيادة كبيرة في الأسعار. والتي تتبعها دائما زيادة في الأجور فإن السلطة النقدية تعمد إلى تقييد حجم الانفاق من خلال قيام البنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع وتقييد الائتمان في محاولة لتثبت الأجور والأسعار، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار وتقليص حجم الاستهلاك.

خامسا – قنوات السياسة النقدية

هي المسارات التي من خلالها تبلغ السياسة النقدية اهدافها وتنحصر هذه القنوات في ما يلي:

1 - قناة سعر الفائدة:

تعمل السياسة النقدية التقليدية على رفع معدلات الفائدة الاسمية او خفضها بغية تحقيق اهداف السياسة النقدية،حيث تعتبر قناة سعر الفائدة من اهم القنوات المستخدمة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية.

إن تغير اسعار الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها، وتكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي، حيث تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل، فإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة فإنه يرفع من اسعار الفائدة فترتفع بذلك تكلفة الحصول على الاموال فيقل الطلب على النقود وهذا يعمل على كبح الميول التضخمية.

وعلى العكس من ذلك في حالة الظروف الانكماشية يعمد البنك المركزي الى خفض اسعار الفائدة لخفض تكلفة راس المال اللازم للاستثمار وهذا بدوره سيشجع على زيادة الطلب على النقود ومن ثم رفع الاسعار والاجور فيحدث نوع من التوازن.

2 - **قناة سعر الصرف**

تستخدم هذه القناة من قبل السلطة النقدية حسب الاهداف المرسومة، خصوصا لغرض تحسين ميزان المدفوعات بهدف تحقيق التوازن الخارجي وتسهيل مهمة تشجيع الصادرات الى الدول الاخرى لغرض ادخال اكبر قدر ممكن من العملات الاجنبية الى الداخل.

أن استقرار ميزان المدفوعات يشكل ضمان لاستقرار حال الاقتصاد الوطني حيال العالم الخارجي.

ويستخدم سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة النقدية، حيث تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف، واستعمال ما لديها من احتياطيات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها.

3 - **قناة أسعار السندات**

تعتبر السندات وسيلة او قناة تمضي من خلالها بعض ادوات السياسة النقدية خاصة سياسة اعادة الخصم، لذلك مطلوب ان تحتفظ البنوك المركزية بالقدر المناسب من هذه السندات لغرض تصحيح بعض السياسات في الظروف الانكماشية او

التوسعية.ولكن يبقى الخطر قائما عندما لا يستطيع مصدر السند عن الوفاء بالتزاماته بدفع الفائدة في موعدها او بإعادة سداد اصل القرض في موعد الاستحقاق

4 - قناة الائتمان

وهي آلية جديدة تعمل على نقل اثار السياسة النقدية عبر آليتين، وهما قناة الإقراض المصرفي، و قناة ميزانية المؤسسات:-

أ - قناة الإقراض المصرفي

في الظروف الانكماشية او في حال الاستدانة يشكل القرض المصرفي المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني وبذلك تتم ادارة السياسة النقدية عن طريق ادوات مباشرة مثل اداة تأطير القرض. حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من حجم الاستثمار ويحد من النمو الاقتصادي. وعلى العكس حيث يؤدي التوسع في العرض النقدي الى ازدياد حجم الودائع وبذلك يزداد حجم الائتمان المصرفي الذي يقود الى زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ب - قناة موزانية المؤسسات

ان انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض، لان انخفاض العرض النقدي يقود الى ارتفاع سعر الفائدة وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، ومن ثم تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، لذلك على المؤسسات ان تقوم بواجب ضبط الانفاق لديها خاصة التي تمول تمويلا مركزيا وان تخفض اعتماداتها لكافة البنود باستثناء الرواتب والاجور.

سادسا - الية عمل السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي إلى خفض معدلات التضخم بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة

ولتحقيق هذه الاهداف فـان الدول المعنية مطالبة بتطبيق مجموعة من التدابير الخاصة.

ان آليات عمل السياسة النقدية في علاج التضخم تهدف إلى تحقيق التوازن في الكتلة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم كما يلي:-

1 - **عرض النقود**

هو متغير خارجي ـ له أثر على مستوى الأسعار ويؤثر على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي يتحكم كليا في عرض النقود، و أن أي تقلبات في عرض النقود ستعود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي.وعليه من أجل تحقيق هدف التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة في المعروض النقدي.

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات.

2 - **الطلب على النقود**

طبقا لفريدمان فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة، وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة.

سابعا – ادوات السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي النقدي من خلال التأثير في العرض النقدي، بواسطة استخدام الأدوات الكمية والمتمثلة بسعر إعادة الخصم و الاحتياطي الإلزامي و سياسة السوق المفتوحة، وكذلك الأدوات النوعية، كسياسة تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب، والإقناع الأدبي وغيرها. وهي غالبا ما تحدث عند زيادة الكمية المعروضة من النقود

بأنواعها وهذا بدوره يقود إلى زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه زيادة معدل التضخم، مما ينبئ بحدوث اختلال على المستوى النقدي.

تعتبر الأدوات الكمية والنوعية الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة، توسعية كانت أم انكماشية. وتعتبر الأدوات الكمية أدوات شاملة، بينما الأدوات النوعية فهي أدوات انتقائية متعلقة ببعض القطاعات والتي قد تكون سببا إما في ارتفاع معدل التضخم وبالتالي لابد من تقييدها، أو تكون هذه القطاعات سببا في الانكماش فتقوم الدولة بتشجيعها بتوجيه الائتمان نحوها.

أ – الادوات الكمية التقليدية

ان اهم الادوات الكمية التقليدية المؤثرة في العرض النقدي هي:

1- عمليات السوق المفتوحة

2- سعر اعادة الخصم

3-الاحتياطي القانوني

1 - عمليات السوق المفتوحة

وهي احد الوسائل المستخدمة من قبل البنك المركزي لتحقيق زيادة او نقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية والجمهور، وبالتالي التأثير على مقدار ما تمنحه هذه البنوك من ائتمان.

فالبنك المركزي يدخل هذه السوق بائعا او مشتريا للأوراق المالية حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

فعندما تتزايد الميول التضخمية يدخل البنك المركزي الى السوق بائعا للأوراق المالية التي بحوزته ليمتص قدرا من السيولة النقدية المتداولة في السوق وبالتالي خفض القدرة الشرائية للمواطنين فتميل الاسعار الى الانخفاض فيقل بذلك مستوى التضخم فيحدث قدرا من التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وعندما يحدث الانكماش في الاقتصاد الوطني والتي عندها تنخفض الاسعار والاجور والنمو الاقتصادي، يعمد البنك المركزي الى دخول السوق مشتريا للأوراق

المالية فيرفع من مستوى السيولة النقدية المتداولة وبذلك تزداد القدرات الشرائية للمواطنين مما يقود الى معالجة الانكماش في الاقتصاد. لذلك تحتفظ البنوك المركزية بقدر مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض، تعد هذه الاداة من اكثر الادوات الكمية فاعلية في الدول التي تملك اسواقا مالية متطورة.

2 – **سعر اعادة الخصم**

احيانا تتطلب معاملات البنوك التجارية المزيد من السيولة النقدية فتلجأ البنوك المركزية الى خصم ما لديها من اوراق تجارية واذونات خزانه حكومية لتحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها نظير خصم نسبة معينة من قيمتها تسمى اعادة الخصم. في ضوء ذلك يعرف سعر الخصم بانه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير اعادة خصم الاوراق التجارية واذونات الخزانة الحكومية للبنوك التجارية او نظير القروض التي يقدمها البنك المركزي الى البنوك التجارية[1].

تعتبر هذه الاداة وكذلك الية السوق المفتوحة من الادوات قليلة الفعالية في البلدان النامية نظر لضيق وصغر حجم الاسواق المالية لديها.

كما تقوم البنوك المركزية بإقراض مباشر للبنوك التجارية عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من مودعيها على سحب ودائعهم عندما تعجز السيولة النقدية لهذه المصارف عن تلبية هذه الطلبات مما يهدد باهتزاز ثقة عملائها. لذلك يسارع البنك المركزي لتقديم الدعم والغطاء النقدي الى هذه البنوك المتعثرة نظير سعر فائدة منخفض.

3 – **نسبة الاحتياطي القانوني**

عادة تحتفظ البنوك التجارية لدى البنوك المركزية في معظم دول العالم بنسبة معينة

---

(1)د.احمد اسماعيل المشهداني و د. حيدر حسين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، سنة2012.

من ودائعها على شكل ارصدة ويحتفظ البنك المركزي بسلطة تغيير هـذه النسـبة حسـب مقتضيات الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

ان قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان او منح القروض لا تتوقف على حجم الودائع النقدية المتحصل عليها فقط، بل تتعداه ايضـا الى التـزام البنـك التجـاري قانونـا بإيداع نسبة من ودائعه في حسابات لدى البنك المركزي.

فاذا تبين للبنك المركزي ان البنوك التجارية تجـاوزت الحـد المسـموح بـه لتوسـيع الائتمان يقرر رفع نسبة الاحتياط القانوني لتفادي الاثار التضخمية للتوسع الائتماني مما يضطر تلك البنوك الى تقليص حجم القروض الممنوحة لعملائها.

وعلى العكس عندما تشيع الظروف الانكماشـية فـان البنـوك المركزيـة تعمـد الى خفض نسبة الاحتياطي القانوني لكي تتيح للمصارف التجارية قـدرا اكـبر مـن السـيولة لأغراض توسيع الائتمان.

تعتبر هذه الاداة من اكثر الادوات استخداما في الدول النامية لفاعليتها.

ب – الادوات النوعية

وهي الادوات التي تهدف الى السيطرة علـى حجـم النقـد والائتمـان في مجـالات وقطاعات معينة من الاقتصاد وهي تشمل على الانواع التالية من الادوات.

1 – **السقوف الائتمانية**

حيث تستخدم البنوك المركزية سياسة السقوف الائتمانية بهـدف الحـد مـن قـدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بمقدار معين خلال فترة معينة.

2 – **اداة الاقناع الادبي**

حيث يمارس البنك المركزي دوره في اقناع البنوك التجارية بضرورة التصرف بموجـب مقتضيات الحالة الاقتصادية واقناعهم باتخاذ التدابير والسياسات المطلوبة لكل مرحلة.

ان الادوات النوعية قليلة الفعالية في البلدان النامية وذلك بسبب ضعف الاجهـزة المصرفية لديها والذي يقود الى التمويل قصير الاجل بدلا من التمويـل الانتـاجي طويـل الامد، وبسبب صغر حجم الاسواق المالية لها.

الباب الثالث

قياس وتحليل اثار الاقتصاد الخفي

على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الاساسية

العراق حالة دراسية

الفصل السابع – سمات ومظاهر الاقتصاد العراقي

الفصل الثامن – الاقتصاد الخفي الاسباب والانماط

الفصل التاسع – تحليل مؤشرات البطالة في العراق

الفصل العاشر – تحليل مؤشرات التضخم في العراق

الفصل الحادي عشر – تحليل مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي

الفصل الثاني عشر –قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق وسبل المعالجة

الفصل الثالث عشر - قياس اثر الاقتصاد الخفي على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الفصل السابع

سمات ومظاهر الاختلال في الاقتصاد العراقي.

اولا"/ سمات الاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بجملة من السمات يمكن ادراجها بالآتي:

1. هيمنة القطاع النفطي على مجمل الاقتصاد

يعتبر العراق من البلدان النفطية التي تعتمد بشكل رئيس على هذا القطاع، إذ يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي تقدر بـ(50٪) في الظروف الاعتيادية، ونجد ان هذه النسبة انخفضت خلال فترة العقوبات الاقتصادية باستثناء الفترة ما بعد عام 1996 عندما بدأ العمل بمذكرة (النفط مقابل الغذاء)، ونلاحظ ان موارد النفط الخام تسهم بما لا يقل عن 95٪ من حصيلة صادرات العراق، كل هذا جعل من الاقتصاد العراقي يعاني من التغيرات والتقلبات الحادة في اسعار النفط العالمية، ورغم الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على النفط والعمل على تطوير دور القطاعات الاخرى في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان هذه الجهود لم يكتب لها النجاح، والسبب في ذلك يعزو الى فشل الخطط التنموية، وعدم القدرة على تطوير باقي القطاعات، فضلا عن توجيه الموازنة العراقية لتمويل نفقات الحرب التي خاضها العراق في السنوات السابقة. من كل ما سبق نتوصل الى ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي لصالح قطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى[1].

ونلاحظ من خلال الجدول (1) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت(65٪) عام(1990) ثم انخفضت خلال العامين (91و92)، إذ بلغت (45.1٪) و(46.1٪) على التوالي، ويعود ذلك لتوقف صادرات النفط العراقي بسبب

---

(1)اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، مركز العراق للبحوث والدراسات، رؤية مستقبلية في الاقتصاد العراقي ,ع3، 2006، ص42.

حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية الاقتصادية منذ آب(1990). اما في عام (1993)، فنجد ان الناتج النفطي ارتفع، واستمر بالارتفاع التدريجي لغاية عام(2003)، خصوصا بعد توقيع مذكرة التفاهم نهاية عام 1996 واستئناف تصدير النفط. ولكن بعد عام (2004) انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الى (57.9٪)، واستمر الانخفاض لغاية عام(2009)، والسبب في ذلك يعود الى تراجع الكميات المصدرة من النفط وهبوط اسعاره بسبب الازمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة الى تعرض انابيب النفط الى عمليات التخريب وهذا أسهم في انخفاض الصادرات النفطية. اما خلال الاعوام اللاحقة لعام(2009)فقد ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت الى (52.6٪) عام(2012)، ثم بعد ذلك انخفضت واستمرت بالانخفاض حتى عام (2015)، أذ بلغت (33.4٪)، ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط المصدر، مما جعل العراق امام تحد صعب وازمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط مصدراً رئيساً للإيرادات وهذا تزامن مع افتقاد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل.

جدول (1)

الاهمية النسبية للناتج النفطي وغير النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للفترة (1990 – 2015)مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (1)	الناتج النفطي (2)	نسبة المساهمة ٪ 2/1 (3)	الناتج غير النفطي (4)	نسبة المساهمة٪ 4/1 (5)
1990	55926.5	36326.4	65	19600.1	35
1991	42451.6	19166.1	45.1	23285.5	54.9
1992	115108.4	53115.8	46.1	61992.6	53.9
1993	321646.9	167951.7	52.2	153695.2	47.8
1994	1658325.8	890014.4	53.6	798311.4	46.4
1995	6695482.9	4215918	63	2479564.9	37
1996	6500924.6	3710428.5	57.1	2790496.1	42.9
1997	15093144	11152807.8	73.9	3940336.6	26.1
1998	17125847.5	11746242.9	68.6	5379604.6	31.4
1999	34464012.6	26926753.9	78.1	7537258.7	21.9

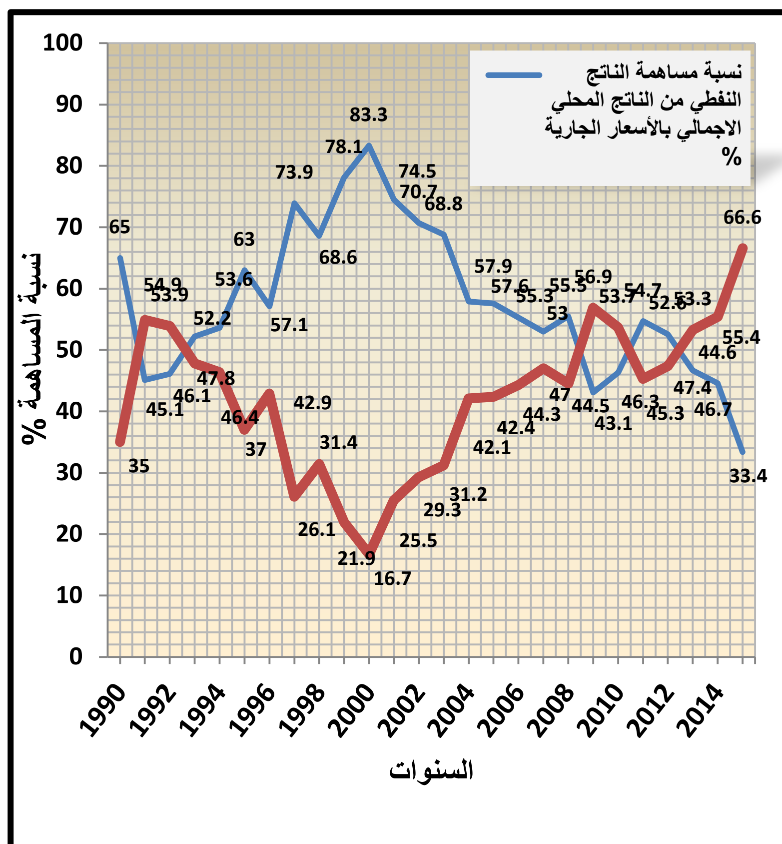
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (1)	الناتج النفطي (2)	نسبة المساهمة ٪ 2/1 (3)	الناتج غير النفطي (4)	نسبة المساهمة٪ 4/1 (5)
2000	50213699.9	41834912	83.3	8378787.9	16.7
2001	41314568.5	30799376.2	74.5	10515192.3	25.5
2002	41022927.4	29021398.8	70.7	12001528.6	29.3
2003	29585788.6	20349772	68.8	9236016.6	31.2
2004	53235358.7	30808541.6	57.9	22426817.1	42.1
2005	73533598.6	42379784.7	57.6	31153813.9	42.4
2006	95587954.8	52851810.9	55.3	42736143.9	44.3
2007	111455813.4	59018094.5	53	52437718.9	47
2008	157026061.6	87166401.2	55.5	78859660.4	44.5
2009	131275592.6	56631453.7	43.1	74644138.9	56.9
2010	159607123.6	73990612.2	46.3	85116511.4	53.7
2011	211309950	115488400	54.7	95821550	45.3
2012	245186418.5	129030500	52.6	116155918.5	47.4
2013	271092000	126750000	46.7	144342000	53.3
2014	260610000	116202000	44.6	144408000	55.4
2015	196820000	65744000	33.4	131076000	66.6

المصدر/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع احصائية لسنوات مختلفة.

ـ الاعمدة (5,3) تم احتسابها من قبل الباحثة.

شكل(2)

نسبة مساهمة الناتج النفطي والناتج غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للفترة(1990-2015)



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2. **اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي**

عملت الحكومة على اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي اذ ادى تركز الموارد المالية المتأتية من العوائد النفطية بيد الدولة الى اعتماد سياسات مركزية شمولية من اجل تخصيص الموارد لتنمية القطاعات الاخرى وهذا ادى سوء تخصيص الموارد لاستخدامها

للأغراض العسكرية على حساب القطاعات الاخرى مما ادى الى اختلال تنمية القطاعات الاخرى[1]

3. سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي

ان الاقتصاد العراقي يتسم بهيمنة الدولة على جميع اوجه النشاط الاقتصادي ويعود سبب ذلك الى هيمنة القطاع النفطي عليه، اذ تعد الدولة المتصرف الوحيد بالعوائد النفطية التي لم تستطع الاستفادة منها في تنمية القطاعات الاخرى بسبب السياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية، وان هيمنة الدولة على فعاليات القطاعات الاخرى ادى الى تحجيم دور القطاع الخاص إذ لم يكن له دور الا في الانشطة والمشاريع الصغيرة التي تكون تحت رقابة واشراف الدولة، اما بالنسبة للقطاعين (التعاوني والمختلط) فكانت تعتمد على ايديولوجية الدولة وسياستها [2].

4. تدني دور القطاع الخاص

ادى تركز الموارد بيد الدولة واتباع ايدلوجية تنطوي على الفكر الاشتراكي في ادارة الانشطة الاقتصادية الى تدني دور القطاع الخاص، إذ يعتبر المساهم الاكبر في العمليات الانتاجية والخدمية، الا انه يعاني من سيطرة الدولة واشرافها شبه المباشر على هذا القطاع وعلى السياسات المصرفية بالإضافة الى عدم وضوح المناخ الاستثماري وعدم ثقة الدولة بالقطاع الخاص[3].

5. انخفاض معدلات الاستثمار

يتسم الاقتصاد العراقي بتدني معدلات الاستثمار لاسيما بعد فرض العقوبات

---

(1)اديب قاسم شندي، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، ع11، المجلد 2، جامعة الكوفة، 2009، ص10.

(2)احمد عمر الراوي، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع4، 2006، ص3.

(3)احمد عمر الراوي، المصدر السابق، ص4.

الاقتصادية التي ادت الى تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انخفاض معدل تراكم رأس المال من جراء الاندثار. حيث نلاحظ ان الدولة لجأت الى تنفيذ الخطط الاستثمارية السنوية السابقة وبالأخص المشاريع التي تتجاوز نسبة التنفيذ فيها 50٪، وهذا الاجراء ادى الى تدني مستويات الاستثمار في البلد، وبالرغم من قيام الحكومة بإصدار عدد من القوانين الاستثمارية المهمة ومنها قانون رقم (20) لسنة(1998)[1]، الذي اكد على منح المستثمرين الحرية في اختيار نوع ومجال الصناعة المطلوبة وكذلك الحرية في تحديد حجم المشروع وحتى نوع التكنولوجيا المستخدمة، ونلاحظ ان الحكومة ركزت اهتمامها الرئيس في اعادة الاعمار بسبب الحروب المتكررة غير ان حملات اعادة الاعمار لا يمكن عدها من ضمن الحملات التنموية لأنها لم تسهم في زيادة الانتاجية ولا في تحسين مستوى المعيشة للأفراد بل على العكس ادت الى زيادة معدلات التضخم واستنفاذ الخزين من العملة الاجنبية

كذلك حاولت الحكومة العراقية بعد عام 2003 أجراء جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد العراقي للانفتاح على العالم الخارجي وتحول ادارة الاقتصاد من المركزية الى اتباع آليات السوق والحرية الاقتصادية، ولكن واجهت الحكومة في مرحلة التحول هذه عدة مشاكل منها غياب الامن والاستقرار بالإضافة الى استنزاف الايرادات العامة في محاربة الارهاب بدلاً من القيام بعملية الاعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك فأن العراق لا توجد فيه سوق تنطبق عليها شروط المنافسة وتعمل بكفاءة في تخصيص وتوجيه الموارد الاقتصادية بالشكل الامثل. كما ان العراق يعاني من الاختلال الهيكلي في الاسعار والانتاج والانفاق والاستثمار والتصدير والاستيراد

---

(1) قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20) لسنة 1998.

وغياب الشفافية وتفاقم الفساد المالي والاداري، كل هذه الاسباب ادت الى بقاء العراق ضمن قائمة الدول النامية[1].

من كل ما سبق نتوصل الى ان عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية ساعد على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في العراق، كما ان الاعتماد على مورد مالي واحد وهو النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ادى الى اضمحلال دور الموارد المالية الاخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وخاصة الضرائب المباشرة، فضلاً عن عدم كفاءة الاجهزة المكلفة بجباية هذه الضرائب بسبب انتشار الفساد المالي والاداري وتفشي الرشوة[2].

ثانيا - الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي

تعاني غالبية الدول النامية ومنها العراق من اختلالات هيكلية على الرغم من وجود موارد اقتصادية هائلة وقد كان لهذا الاختلال انعكاساته على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه. وهناك عدة اسباب لوجود هذه الاختلالات ومنها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها العراق ومنها الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه بعد حرب الخليج، والتي الزمت العراق بعدم استيراد او تصدير أية سلعة غير تلك اللازمة لإدامة الحياة كالغذاء والدواء، بالإضافة الى السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في ادارة الموارد الاقتصادية.

وان الاختلال بشكل عام يشير الى الابتعاد عن نقطة التوازن بين القوى المتضادة والتي يعبر عنها بمتغيري العرض والطلب أو بمتغيري الاستثمار والادخار[3].

---

(1)عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بدون مكان طبع أو دار نشر، 2008، ص7.

(2)فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان , 2012، ص93.

(3)طارق فاروق المصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي , ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007، ص17.

لذلك فأن الاختلال يظهر بشكل اختلال أو بشكل عدم توازن او عدم التساوي بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف التي يجب ان يحققها الاقتصاد القومي.

لذلك فان الاختلال الهيكلي يشير الى الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي وهذا يؤدي الى عدم تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي والتي تترتب عليها العديد من المشاكل والاختناقات والازمات في بنية الاقتصاد القومي وبالتالي يعيق عملية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك نوعان من الاختلالات:

1. الاختلالات الهيكلية الداخلية: يتكون الاختلال الهيكلي الداخلي من عدد من الاختلالات يمكن التعرف عليها في الآتي:

أ. الاختلال الانتاجي – السلعي

من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي والتي تعبر عن مستوى الاداء الاقتصادي مؤشر الناتج المحلي الاجمالي، إذ يشير الى (اجمالي القيمة الصافية للسلع والخدمات التي ينتجها المقيمون في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم)[1] ومن خلال هذا المؤشر يمكن تحليل نمو الناتج للتعرف على أماكن الاختلال السلعي، وبما ان الواقع الاقتصادي للعراق يتصف بضعف قطاعاته الاقتصادية الرئيسة كالزراعة والصناعة، الا ان الواقع يشير الى عدم الاستقرار في الناتج المحلي الاجمالي للفترة من (1990) لغاية(2015)، وهذا يرجع الى الحروب التي مر بها العراق وكذلك العقوبات الاقتصادية بالإضافة الى توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة التي قيدت العراق في تصدير كميات محددة من النفط

---

(1)محمود حسين الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسرة للنشر، عمان، 2009 ,ص38

للحصول على الغذاء والدواء[1].فضلا عن ريعية الاقتصاد وتأثره بالتقلبات الحاصلة في اسعار النفط.

ومن خلال الجدول (1) نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (35٪)عام(1990)ومن ثم ارتفعت هذه النسبة عام(1991)، أذ بلغت (54.9٪) ويعود ذلك الى ارتفاع الناتج غير النفطي خلال هذا العام الى (23285.5) مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض مساهمة القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاخرى بسبب حرب الخليج الثانية التي دفعت الحكومة الى الاهتمام بقطاع الزراعة والصناعة لتعويض النقص في القطاع النفطي.ثم عادت وانخفضت هذه النسبة حتى وصلت الى (37٪) عام(1995)، ثم ارتفعت عام(1996)،أذ بلغت (42.9٪). وخلال الفترة(1997 – 2000) انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الاخرى، وهذا يعود الى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي والخدمات بسبب الحروب والاهمال الذي تعرض له هذا القطاع، بعد ان شهد العراق انقطاعاً شبه تام للتيار الكهربائي. ونلاحظ ان الناتج غير النفطي قد ارتفع بعد عام (2001)، وهذا يعود الى الزيادة الحاصلة في القطاع الزراعي، بسبب توجيه الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وذلك لتلبية حاجة السوق المحلية، من اجل تقليل الآثار الناجمة عن العقوبات الدولية المفروضة على العراق بعد حرب الخليج الثانية. اما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد انخفض انتاجه بسبب تركيز الحكومة آنذاك على صناعة الاسلحة والتصنيع العسكري. وقد تذبذبت نسبة مساهمة الناتج غير النفطي خلال الفترة(2007 – 2012) بين الارتفاع والانخفاض. اما بالنسبة للفترة(2013– 2015)، فنلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير النفطي، إذ بلغت (53.3٪) عام (2013)، ثم ارتفعت عام(2015) الى (66.6٪)، وهذا يعود الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض كميات تصديره لذلك لجأت الحكومة الى زيادة الاهتمام

---

(1)فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي.. فرص وتحديات / دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 27، 2011، ص24.

بالقطاعات الاخرى من اجل زيادة انتاجها لتعويض الانخفاض الحاصل في الناتج النفطي.

من كل ما سبق نتوصل الى ان السبب في هذا الاختلال يعود الى السياسات الاقتصادية الخاطئة،أذ ان القوانين موجودة ولكن التنفيذ هو المعرقل، فضلاً عن انحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء انشطة الزراعة والصناعة بالشكل الذي ادى الى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي، مما فتح قناة استيرادية واسعة فضلا عن تدهور البنى التحتية الناجمة من عقود ما قبل(2003)الى جانب زيادة تكاليف الحرب على الارهاب وتزايد ازمة النازحين من المحافظات الخاضعة لسيطرة داعش التي الحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والاصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين.

ب – الاختلال النقدي

يظهر هذا النوع من الاختلال نتيجة الفجوة بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، بتعبير اخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه، إذ ان كمية النقود المتداولة تزيد عن كمية السلع والخدمات المنتجة والمعبر عنها بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مما يعمل على رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وان هذا الاختلال يرجع الى الاعباء الباهظة التي نجمت عن الانفاق الحكومي العسكري اذ عملت الدولة على تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد خلال الفترة ما قبل عام 2003، وان هذه الظاهرة اخذت تتعمق بشكل كبير اثناء العقوبات الاقتصادية وهذا بدوره ادى الى حدوث التضخم الجامح [1]، بالإضافة الى ان المؤسسات

(1)اسماعيل عبيد حمادي، الممكنات والمشكلات في الاقتصاد العراقي، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص19.

المصرفية عانت من ضعف هيكلي يتمثل في ضعف كفاءة انظمة المدفوعات والقروض المتعثرة وضعف الرقابة وعدم قدرتها على تعبئة المدخرات لتنمية قطاعات الانتاج المختلفة.

جدول (2)

عرض النقد بالمفهوم الضيق ومعدل نموه السنوي في العراق للفترة(1990– 2015) مليون دينار

السنة	صافي العملة في التداول C (1)	الودائع الجاريةD (2)	عرض النقد M1 (3)	معدل النمو السنوي ٪ (4)
1990	13412.1	1947.2	15359.3	29.4
1991	21873	2797	24670	60.6
1992	36021	7888	43909	77.8
1993	67134	19296	86430	96.8
1994	199436	39465	238901	176.41
1995	584398	120666	705064	195.13
1996	88161	78887	960503	36.3
1997	929828	108269	1038097	8.1
1998	1192530	159346	1351876	30.23
1999	1275220	208616	1483886	9.72
2000	1474321	253685	1728006	16.5
2001	1782691.1	376397.9	2159089	24.9
2002	2563693.5	449907.6	3013601.1	39.6
2003	4629794	1143807	5773601	91.5
2004	7162945	2985681	10148626	75.7
2005	9112837	2286288	11399125	12.3
2006	10968099	4491961	15460060	35.6
2007	14231700	7489467	21721167	40.49
2008	18492502	9697432	28189934	29.8
2009	21775679	15524351	37300030	32.3
2010	24342192	27401297	51743489	38.7

السنة	صافي العملة في التداول C (1)	الودائع الجاريةD (2)	عرض النقد M1 (3)	معدل النمو السنوي ٪ (4)
2011	28287361	34186568	62473929	20.7
2012	30593647	33142224	63735871	2.01
2013	35022000	38836000	73858000	1.6
2014	36072000	36620000	72692000	(1.6)
2015	34855000	30580000	65435000	(9.98)

المصدر / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية / تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

ـ العمود (4) احتسب من قبل الباحثين وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} \times 100\ \%$$

ــ الارقام بين الاقواس دليل الاشارة السالبة.

نلاحظ من الجدول (2) ان عرض النقد بالمفهوم الضيق قد ازداد من (15359.3) مليون دينار عام(1990)الى(1483886)مليون دينار عام(1999)، وهذا يرجع الى العقوبات الدولية المفروضة على العراق بعد عام(1991)، إذ توقف امداد النفط بسبب تلك العقوبات وحرمان العراق من اهم مورد للميزانية العامة، وهذا ادى الى اتباع سياسة قائمة على الاصدار النقدي الجديد غير المدعوم الذي اعتبر المنفذ المالي للنشاط الاقتصادي للحكومة، بالإضافة الى ان هذه الفترة شهدت عمليات اعادة الاعمار بعد حرب الخليج الثانية الذي ادى الى زيادة الانفاق الحكومي، ونتيجة لما تعانيه الموازنة العامة من عجز بسبب ضعف المورد الرئيس للموازنة وهو النفط، فان السبيل للخروج من هذه الازمة هو البنك المركزي الذي عمل على تمويل العجز بالإصدار النقدي، مما

ترتب عليه زيادة عرض النقد[1]. كذلك ان التحويلات النقدية داخل العراق كانت تعاني من مشاكل وصعوبات تتمثل بكثرة العمل الورقي والكلفة المصرفية [2]. وان عرض النقد بالمفهوم الضيق قد ازداد من (5773601)مليون دينار عام(2003)ليصل الى (73858000) مليون دينار عام(2013)، وهذا يرجع الى عدة عوامل اهمها تزايد عوائد النفط الذي ادى الى زيادة الانفاق الجاري الحكومي المتمثل بزيادة الرواتب، وزيادة الانفاق العسكري بسبب تدريب وتطوير وتأهيل الاجهزة الامنية نتيجة للوضع الامني المتدهور في البلاد. اما بالنسبة الى الفترة التي اعقبت عام(2013)، فقد انخفض عرض النقد حتى وصل الى (65435000) مليون دينار عام(2015)، بسبب الازمة المالية والانخفاض في اسعار النفط، ورغم الانخفاض الحاصل في اسعار النفط وما نتج عنه من تأثير في الناتج المحلي الاجمالي الا ان البنك المركزي العراقي استطاع بقدرته الفعالة ان يدير السياسة النقدية بشكل فعال.

ت – الاختلال المالي

يرجع هذا النوع من الاختلال الى عدم التوازن او التساوي بين الايرادات الحكومية والنفقات الحكومية التي تقوم بها الدولة مما ينعكس في صورة عجز مستمر يطلق عليه بـ (عجز هيكلي). لذلك فأن العجز المالي هو الفرق بين اجمالي الايرادات الحكومية واجمالي النفقات الحكومية، وان هذا العجز يفسر بعجز الموازنة العامة للدولة وما يترتب عليها من ديون خارجية او داخلية او كليهما معاً. كذلك ان توفر الموارد المالية والعملات الصعبة تعتبر من اهم العوامل التي تؤدي الى انتعاش النشاط الاقتصادي

---

(1)ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم: دراسة تحليلية للمدة 1980 – 2002، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ع48، 2008، ص143.

(2)جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة نمير عباس، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص187.

بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة، وبما ان الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً احادي الجانب اي يعد اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل اساس في ايراداته على القطاع النفطي وانه يتأثر بالطلب العالمي على النفط او عرقلة مروره الى السوق العالمية فان ذلك ادى الى قلة الايرادات النفطية، بالإضافة الى انخفاض الايرادات الاخرى المتأتية من الضرائب والرسوم نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وتردي مستويات الادارة المالية. كل ذلك اسهم في عدم كفاية الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة في الاقتصاد العراقي والتي هي في حالة تزايد مستمر[1]. وكما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3)

المالية العامة للدولة بالأسعار الجارية في العراق للفترة (1990 – 2015) مليون دينار

السنة	الايرادات الحكومية (1)	النفقات الحكومية (2)	فائض (عجز)الميزانية (3)
1990	8491	14179	(568)
1991	4228	17497	(13269)
1992	5047	32883	(27836)
1993	8997	68954	(59957)
1994	25659	199442	(173783)
1995	106986	690783	(583797)
1996	178013	542541	(364528)
1997	410537	605802	(195265)
1998	520430	920501	(400071)
1999	719065	1033552	(314487)
2000	1133034	1498700	(365666)
2001	1289246	2069727	(870481)
2002	1971125	2518285	(547160)
2003	15985527	4901961	11083566
2004	42988850	32982739	10006.1
2005	40435740	30831142	9604598

(1)صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 – 2006)، ط1، دار المدى، بغداد، 2009، ص20

فائض (عجز)الميزانية (3)	النفقات الحكومية (2)	الايرادات الحكومية (1)	السنة
8775439	40323400	49098839	2006
18015466	34031232	52046698	2007
20848809	59403373	80252182	2008
2642328	52567025	55209353	2009
44022	70134201	70178223	2010
30049726	78757666	108807392	2011
14677648	105139576	119817224	2012
6894368	106873027	113767395	2013
(7863671)	113473517	105609846	2014
(3927263)	70397515	66470252	2015

المصدر/ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

ــ العمود (3) احتسب من قبل الباحثين.

ــ الارقام بين قوسين دليل العلامة السالبة.

اذ نلاحظ من الجدول (3) ان الموزنة العامة للدولة تعاني من عجز للفترة من (1990) لغاية(2003)، وذلك بسبب الظروف التي مر بها العراق المتمثلة بحرب الخليج الاولى والثانية والعقوبات الاقتصادية. وهذا يرجع الى زيادة النفقات العامة بشكل يفوق الايرادات العامة نتيجة لزيادة الانفاق العسكري ودعم حملات اعادة الاعمار. ومما ساعد على استمرار ظاهرة العجز المتراكم تدني مستوى الانفاق الانتاجي في الاستثمار أو الخطط الاقتصادية وهذا يؤدي بالتالي الى ضعف وتائر الانتاج الوطني اي ضعف الانتاج وارتفاع الاسعار اي الوصول الى حالة التضخم النقدي[(1)]. اما بالنسبة للمدة من(2003) لغاية (2013) فقد انتعش الاقتصاد العراقي بسبب زيادة اسعار النفط، مما ولد فائضاً في الميزانية العامة للدولة، ولكن في عام(2014) تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة مالية

(1)فخرية عبد اللطيف البياتي، السياسة النقدية واثرها في الاقتصاد العراقي الماضي.. الحاضر، مجلة دراسات اقتصادية، ع 18، بابل، 2006، ص77.

كبيرة وهذا يرجع الى التقلبات في اسعار النفط والهبوط المفاجئ في اسعاره، مما نجم عنه عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.

كذلك فأن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في هيكل الانفاق العام اذ ان النفقات التشغيلية تبتلع مجمل النفقات العامة، اذ بلغت النفقات التشغيلية عام 2013 (66.2) اما الاستثمارية فقد بلغت (33.8) وهذا ينعكس سلبا على البنى التحتية المهدمة التي تحتاج الى اعمار لكي تسهم في تخفيض تكاليف الانتاج والتشغيل بما يسمح للنشاط الاقتصادي الانطلاق من اجل تزايد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس الما الثابت[1].

من كل ما سبق نتوصل الى ان السياسة المالية في العراق تعاني وضعا صعبا يتطلب اجراء تغيير هيكلي في الموازنة العامة لا يتناول الايرادات النفطية فقط بل الايرادات والنفقات بمفاصلها كافة، وكذلك توسيع نطاق الضريبة ووعائها والمكلفين بها، حتى تصبح الضرائب من اهم موارد الدولة في المستقبل، شريطة ان لا تؤدي هذه الضرائب الى زيادة العبء الضريبي ولا تؤدي الى تعويق النشاط والنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق اعتماد درجة عالية من التحصيل الضريبي وتعجيل عملية النمو وتحسين مستوى المعيشة في آن واحد [2].

ث. تزايد عبء المديونية

ان الاقتصاد العراقي وعلى مدى الحقب الزمنية المتتالية يعاني من سوء استغلال الموارد الطبيعية وادى هذا الى ضعف مستوى الاداء وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وهذا يعود بدوره الى القرارات الخاطئة للحكومة، اذ نجد انها عملت على اقحام نفسها في الحروب ومنها حرب الخليج الاولى والثانية والثالثة، مما ادى الى استنزاف الاموال

(1)جمهورية العراق / مكتب رئيس الوزراء / المكتب الاستشاري والاقتصادي / تقييم استراتيجية الموازنة.

(2)اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، ط1، واسط، 2015، ص62.

للأغراض العسكرية، بالإضافة الى دفع تعويضات الكويت التي اسهمت في زيادة عبء المديونية بشكل كبير اثر سلبياً على اقتصاد البلد. وتبعا لذلك فأن الاقتصاد العراقي قد عانى من تزايد حجم المديونية وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة الظروف السياسية والاقتصادية والاجراءات غير المدروسة في الاقتصاد العراقي والتي تمتد منذ عام 1980 ولغاية الوقت الحاضر[1]، وهذا ادى الى تخريب وتدمير الهياكل الاقتصادية والموارد البشرية وكذلك تحمل الاقتصاد الديون الكثيرة لصالح دول متعددة، فقد بلغت الديون الرسمية (125)مليار دولار وكلفة خدمة الدين بلغت(1.1)مليار دولار وبعد فرض العقوبات الدولية لم يقم العراق بتسديد ما ترتب عليه من ديون فتراكمت عليه فوائد مركبة تقدر بـ(6.5٪) اضافة الى تحمل العراق فوائد تأخيريه تصل الى (53 – 65) مليار دولار[2]. وان لهذه المشاكل والازمات انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العراقي، اذ تمثلت بتدمير البنية الاساسية وتدني مستويات المعيشة لكثير من السكان وتلوث البيئة بالإضافة الى تدمير المنشآت الانتاجية ومنشآت التكرير والتصدير النفطية، الامر الذي انعكس سلباً على اداء القطاعات الاقتصادية في العراق[3].

2. الاختلالات الهيكلية الخارجية

هناك اختلالات هيكلية خارجية السبب الرئيسي فيها يرجع الى مجمل الاختلالات الداخلية، فاحتياجات التنمية المحلية للبلدان النامية تتجاوز امكانيات الموارد المتاحة لها ولمواجهة عجز الموارد المحلية اللازمة للقيام بخطط التنمية تلجأ الدولة الى

---

(1)احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الكتب، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2010، ص327.

(2)حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، ع 16، المجلد 3، جامعة الكوفة، 2010، ص70.

(3)نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي : تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مصدر سابق، ص5

الاقتراض من اجل أدامة الحياة وتحقيق معدلات نمو عالية مما يـؤدي الى تحميـل مـوازين مدفوعاتها أعباء مالية باهظة.

كذلك ان الاختلال الخارجي يتمثل بتحليل هيكل التجارة الخارجية[1]، ومن اهـم الاختلالات الهيكلية الخارجية ما يأتي:

أ.الاختلال في ميزان المدفوعات

ان ميزان المدفوعات يعد اداة مهمة تساعد الدولة على التخطيط السليم والمناسب للعلاقات الاقتصادية الخارجية، وهذا يعود الى طبيعة تركيب الميزان إذ يتكون من مجموعة من الفقرات منها الحساب الجاري وحساب رأس المال وفقرة الخطأ والسـهو، فهـو يشـير الى (السجل الاساسي الموجز والمنظم الذي تدون فيه جميع المعاملات التي تتم بين الدولـة والمواطنين والمؤسسات المحلية لدولة ما مع نظيراتها من الدول الاخرى خلال مدة معينـة عادة ما تكون سنة واحدة)[2]والاختلال في ميزان المدفوعات يتمثل بزيـادة الاسـتيرادات على حساب الصادرات، مما يؤدي الى حـدوث خلـل في الجانـب المـدين مـن حسـاباتها الجارية، لذلك تحاول الدولة اللجوء الى القروض أو طلب المساعدة من الـدول الاخـرى حتى يتسنى لها مواجهة العجز في حسابها الجـاري. وان ميـزان المـدفوعات العراقـي قـد تراوح بين الفائض والعجز ويتناوب بين الارتفاع تارة والانخفـاض تـارة اخـرى، وهـذا يرجع لتأثره بحالة الميزان التجاري العراقـي الـذي يعتمـد علـى تصـدير كميـات الـنفط والتغيرات في اسعاره، اي ان التحسن في ميزان المدفوعات يرجع الى ارتفاع اسعار الـنفط والى استقلالية البنك المركزي بعد صدور قانون (56) لعام(2004). اما الانخفاض فيرجع الى الهبوط الحاد في اسعار النفط.كذلك ان من اهم الاسباب الاخرى في اختلال مـوازين المدفوعات هي الازمات الاقتصادية التي يمر بها البلد والتي تـؤدي الى ضـعف امكانيـات الدولة بالإضافة الى تقسيم العمل الدولي الذي ادى للنمو غير المتكافئ.

---

(1)احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مصدر سابق ، ص357.

(2)James C. ،International Economic ،New York University ،1976 ،p.16

أ- الاختلال في الميزان التجاري

يتمثل الاختلال في الميزان التجاري في زيادة حصيلة الواردات عن حصيلة الصادرات[1]، وهذا يعني عجز عوائد الصادرات عن تغطية قيم الواردات، إذ ان عدم وجود المزايا التنافسية وعدم تنوع الصادرات، ويعود عجز الميزان التجاري الى مجموعة من الاسباب منها ارتفاع تكاليف الانتاج للسلع والخدمات الوطنية ووجود بدائل للسلع بالإضافة الى انخفاض الطلب الاجنبي على الصادرات المحلية[2].

وان السبب الرئيس لهذا الاختلال ما فرضته منظمة التجارة الدولية من قيود وشروط للتجارة الدولية ووضعت العراقيل امام زيادة صادرات الدول النامية ومنها العراق حيث تمارس الدول المتقدمة سياسات الاغراق السلعية لأسواق الدول النامية بسلع استهلاكية كمالية وكذلك اتباع سياسات تجارية كسياسة الحصص ورسوم الاستيراد مما يعيق تطور التجارة، بالإضافة الى نشوء التضخم المستورد الذي يلعب دوراً كبيراً في استنزاف المدخرات المحلية وزيادة اتساع الخلل في الميزان التجاري[3].

لذلك نرى بأن الاختلالات في التركيبة السلعية للناتج المحلي والاختلالات في توازن القطاع الخدمي، والاختلالات التي تحصل بين النفقات العامة والايرادات العامة، وما يترتب عليها من عجز في الموازنة العامة، كل ذلك يؤدي الى قصور في الجهاز الانتاجي وبروز حالة من فائض طلب غير مرن، والاختلال في الميزان التجاري وتحويل جزء من النقد الاجنبي لتمويل الواردات، ونمو الضغوط التضخمية، وبالتالي الارتفاع في

---

(1)حسين شناوة مجيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ع5، المجلد الاول، 2011، ص132.

(2)منى يونس حسين، التوازن النقدي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، ط1، مكتب الفتح، بغداد، 2007، ص90.

(3)كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ـ نظرة في التحليل الاستراتيجي، ط1، دار الكتب، بغداد، 2013، ص260.

المستوى العام للأسعار [4]. وبدورها تؤدي تلك الآثار الى ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج، وتمارس تأثيراً سلبياً على دخول الطبقات من ذوي الدخول المحدودة، وهو ما يستلزم ضرورة البحث عن مصدر آخر يمكن من خلاله توفير الدخل المناسب لمواجهة أعباء الحياة، وغالبا ما يكون الاقتصاد الخفي هو الخيار الانسب.

جدول (4)

الميزان التجاري العراقي بالأسعار الجارية للفترة (1990 – 2015) مليون دولار

السنة	الصادرات (1)	الواردات (2)	الميزان التجاري(2 -1) (3)
1990	13710.1	9909	3801.1
1991	1730.4	3034.2	(1303.8)
1992	2108	4254	(2146)
1993	1794.4	3418.3	(1623.9)
1994	382	449	(67)
1995	424	616	(192)
1996	503	492	11
1997	2331	765	1566
1998	3976	903	3073
1999	5128	1229	3899
2000	187426	12329.6	6413
2001	12872.1	12490.4	381.7
2002	12218.8	9346.2	2872.6
2003	9711.1	9456.7	254.4
2004	17810	20297.8	(2487.8)
2005	25865.7	23697.4	2168.3
2006	30486.7	20543.8	9942.9
2007	39627.3	20331.5	19295.8
2008	63144.8	35172.2	27972.6
2009	39259.2	38273.5	985.7
2010	50965.1	43257	7708.1
2011	83225.9	49141.6	34084.3
2012	94391.6	24443.2	69948.4
2013	104645.9	33383.7	71262.2

السنة	الصادرات (1)	الواردات (2)	الميزان التجاري(2 -1) (3)
2014	84506	37064.5	47441.5
2015	49402.5	41644.1	7758.4

المصدر: 1.التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة.

2.االبنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة.

3. العمود(3) احتسب من قبل الباحثين.

• الارقام بين الاقواس دليل الاشارة السالبة.

اذ نلاحظ من الجدول (4) الاختلال الهيكلي في الميزان التجاري الذي يرجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العراق [1]، مما جعل الميزان التجاري يحقق عجزاً للفترة من(1991)لغاية(1995)، لكن بعد عام(1995)بدأ الميزان التجاري يحقق فائضاً لغاية عام(2003)وذلك نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم، اما في عام(2004)فقد تميز الميزان التجاري بوجود عجز وهذا يرجع الى زيادة قيم الواردات. ثم تميزت الفترة من(2005)لغاية(2015) بتحقيق فائض في الميزان التجاري ولكن بشكل متذبذب. ويمكن ان نفسر الاختلال بالميزان التجاري يرجع الى ضعف نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الخدمية في تكوين GDP، ينعكس في حصول صدمة العرض التي انعكست في تضخم اكبر وتلبية الطلب المحلي من خلال الواردات وهذا يؤدي بدوره الى اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي واتساع الفجوة الخارجية بين الواردات والصادرات وانخفاض كبير في النشاط الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد الشرائح التي تعاني الحرمان والفقر[2].

(1)حسين شناوة مجيد، مصدر سابق، ص134.

(2)عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مصدر سابق، ص13.

ت - الاختلال في اسعار الصرف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحديد القدرة التنافسية للبلد وفي تصحيح الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات، لذلك لابد من اختيار سعر صرف مناسب لواقع الاقتصاد العراقي والسيطرة على العوامل المؤثرة فيه، فان الافراط النقدي في العراق لعب دورا كبيرا في تدهور قيمة الدينار العراقي وهبوط سعر صرفه أمام العملات الاخرى مما دفع الى جعل اسعار السلع المستوردة مرتفعة بالدينار العراقي واسعار السلع المحلية منخفضة مقيمة بالعملات الاخرى، الذي ادى الى تفشي ظاهرة التهريب للسلع الزراعية والاولية واسهم ذلك بزيادة الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي الذي انعكس في تفاقم ظاهرة التضخم الركودي في العراق [1]، وقد لجأت الدولة الى اتباع سياسة تعدد اسعار الصرف بسبب العقوبات الدولية على العراق والمشاكل الناجمة عنه مما ادى الى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

وان فترة التسعينات شهدت انغلاقاً في التجارة الخارجية للعراق وقلة مصادر العرض من العملة الاجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وتجميد الارصدة العراقية بالخارج بعد حرب الخليج الثانية [2]، لذلك ارتفع سعر الصرف الموازي من(4) دينار عام (1990)الى (1972) دينار عام(1999)، واتخذ سعر الصرف معدلات متقاربة عند الاعوام (2000) ,(2003) أذ بلغت نحو (1930)، (1936) دينار/ دولار، وان الذي ساعد على تفاقم حالة التضخم المفرط التي عانى منها البلد هو الزيادة الكبيرة في الاصدار النقدي لتمويل العجز بالموازنة وحالة العقوبات الدولية فضلا عن الانفاق الحكومي غير المتوازن، بالإضافة الى الحروب الكثيرة التي اضعفت الاقتصاد العراقي. وفي عام (2004)

---

(1)هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوى الشرائية مع اشارة لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1986 – 1996)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، ع1، 2001، ص80.

(2)مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001، ص36.

انخفض سعر الصرف الى (1453) دينار لكل دولار، بسبب استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة التي تعتبر اكثر اماناً، بالإضافة الى قيام سلطة الائتلاف بتوزيع الرواتب بالدولار وكذلك تمتع البنك المركزي بالاستقلالية في رسم السياسة النقدية بعد تشريع قانون رقم (65) لسنة (2004). وان الحقبة السابقة اعتمدت سعر صرف هجين مصاب بالكثير من التشوهات، لذلك لجأت السلطات النقدية الى اعتماد سعر الصرف المرن[1]، لذلك نجد ان بعد عام (2003) اتسع التعامل في الاسواق الموازية وللسيطرة على حيازة العملة الاجنبية ولتشجيع تدفقها من المقيمين في الخارج، لذلك لجأت الحكومة الى الاعتراف بالسعر الموازي عندما تبنت السياسة النقدية (مبدأ التحرير المالي)، ويتم من خلال اتفاقية صندوق النقد الدولي،اذ ان التحرير المالي وخاصة هروب رؤوس الاموال من العراق. ثم دمج النشاط الثانوي للسوق الموازي للصرف بمجمل الاقتصاد الكلي من خلال مزاد العملة وتم وضع الاطار القانوني والمؤسسي لذلك[2]. وقد شهد عام (2006) اعلى معدلاً لسعر الصرف، أذ بلغ (1482) ديناراً لكل دولار وهذا يعود الى زيادة كمية النقود والتي تؤدي بدورها الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات وبالتالي تقل قدرة البلد التنافسية في السوق وتؤدي الى قلة الصادرات وزيادة الاستيرادات وهذا يعني زيادة الطلب على العملات الاجنبية وانخفاضه على العملة المحلية، أي انخفاض قيمة العملة المحلية اي ارتفاع سعر صرف العملات الاجنبية[3]، وبعد ذلك قامت الحكومة بإلغاء نظام اسعار الصرف المتعددة وحل محلها سعر الصرف المعوم الذي يعكس تدخل البنك

---

(1)اديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، 2006، ص32.

(2)سامي فاضل عطو، حول تعددية اسعار الصرف واثارها الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني، بيت الحكمة، 2001، ص56.

(3)عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص35.

المركزي العراقي في سوق الصرف ليمثل المستوى الافضل في تنفيذ اجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، ورافق ذلك تطور ايجابي في صافي الاحتياطيات الاجنبية وبدون احداث تقلبات ضارة، مما يعتبر نجاحا للسياسة النقدية العراقية في حسن اختيارها لأدواتها في تسيير تلك السياسة بصورة تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1]. لذلك استطاع البنك المركزي العراقي من الحفاظ على استقرار نسبي لسعر صرف الدينار اتجاه الدولار للمدة(2009 – 2011) عن طريق قيامه بدعم سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار والتقليل من التضخم الحاصل في البلد. ثم عادت اسعار الصرف الى التقلب بين الارتفاع والانخفاض النسبي خلال الاعوام التي تلت عام(2011)، وكما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5)

اسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للفترة (1990 – 2015)

السنوات		سعر الصرف دينار/ دولار (1)	معدل النمو السنوي ٪ (2)	السنوات	سعر الصرف دينار/ دولار (1)	معدل النمو السنوي ٪ (2)
1990		4	–	2003	1936	(1.07)
1991		10	150	2004	1453	(24.9)
1992		21	110	2005	1472	1.3
1993		74	252	2006	1482	0.7
1994		458	518	2007	1267	(14.5)
1995		1674	265	2008	1203	(5.05)
1996		1170	(30.1)	2009	1182	(1.7)
1997		1471	25.7	2010	1186	0.3
1998		1620	10.1	2011	1184	(0.2)
1999		1972	21.7	2012	1233	4.1

(1)مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق، نموذج تشخيصي للواقع العراقي، البنك المركزي العراقي، 2008 , ص6.

السنوات		سعر الصرف دينار/ دولار (1)	معدل النمو السنوي ٪ (2)	السنوات	سعر الصرف دينار/ دولار (1)	معدل النمو السنوي ٪ (2)
2000		1930	(2.1)	2013	1232	(0.1)
2001		1929	(0.05)	2014	1214	(1.5)
2002		1957	1.4	2015	1247	2.7

المصدر/ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجاميع الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة.

ـ العمود(2) تم استخراجه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات العمود(1)

من كل ما سبق نتوصل الى ان الاقتصاد العراقي يكون دائماً في وضع حرج والسبب في ذلك يرجع الى كونه بائعاً لمنتج واحد فقط الا وهو النفط وادى هذا الى تعرضه لهزات عنيفة فرضتها عليه ظروف السوق العالمية وقد ادت هذه الهزات الى انخفاض في الدخل القومي مما انعكست آثاره بشكل سلبي على كافة النشاطات الاقتصادية في شكل تدني مستويات الانتاج والتشغيل وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثامن

الاقتصاد الخفي في العراق الاسباب والانماط

اولاً/ اسباب تنامي الاقتصاد الخفي في العراق:

لقد عصف بالاقتصاد العراقي اثناء مدة الدراسة (1990 – 2015) جملة لا يستهان بها من الازمات والحروب ومنها حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية والتي ادت الى احداث تشوهات في البنية التحتية والمتغيرات الاقتصادية الكلية. كما ان العراق شهد بعد عام 2003 غياب دولة القانون والاجهزة الرقابية بالإضافة الى سياسة الاغراق والانفتاح الاقتصادي وانكشاف السوق العراقية امام الاسواق العالمية وهذا ساعد على سهولة تداول الاموال وتهريبها الى الخارج وكذلك توقف العديد من المشاريع الاقتصادية أما بسبب الدمار والتخريب أو بسبب انقطاع التيار الكهربائي. لذلك جاءت انشطة الاقتصاد الخفي ردة فعلٍ على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي مر بها العراق.

وهناك جملة من الاسباب ادت الى تنامي وتفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي في العراق ويمكن اجمالها بالآتي:

أ. ارتفاع معدلات البطالة

تعتبر البطالة من اهم المشاكل التي يواجهها العراق، وذلك لان وجودها يؤدي الى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية تضر البلد، لاسيما اذا كانت الفئة التي تصاب بعضال البطالة هي الفئة الشابة من المجتمع، مما يولد نوعاً من عدم الرضا لدى الشباب على الحكومة، ويقود بهم الامر للعمل خارج النطاق الرسمي في اعمال تندرج ضمن انشطة الاقتصاد الخفي[1].

---

(1)يحيى حمود، مستقبل القوى العاملة في ضوء اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي للمتغيرات الدولية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد21، 2012، ص83.

ب.عجز الموازنة العامة للدولة:

من الاسباب الاخرى لنمو حجم الاقتصاد الخفي هو عجز الموازنة العامة للدولة، أذ ان الاختلال بين الايرادات والنفقات العامة يؤدي الى عجز الموازنة العامة فتلجأ الدولة الى اتباع احدى الطريقتين لمواجهة هذا العجز، الطريقة الاولى تتمثل بفرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع معدل الضرائب، والثانية تتمثل بالإصدار النقدي الجديد لمواجهة العجز، أي تمويل العجز بالتضخم كما حدث في زمن النظام السابق. وكلا الطريقتين يؤديان الى زيادة العبء الضريبي الى جانب ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وهذا بدوره يؤدي الى تقليص دخول دافعي الضرائب الامر الذي يدفعهم الى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل المتأتي من انشطة الاقتصاد الخفي.

ت. البنية الاقتصادية والازمات الاقتصادية:

ان الاقتصاد العراقي قد عانى من ازمات اقتصادية وحروب كثيرة ساهمت بدورها بتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في العراق، اذ ان هذه الازمات والحروب ادت الى ظهور مشاكل عديدة منها الفقر والبطالة والتضخم والتي تعد من اهم الاسباب في زيادة وتوسيع حجم الاقتصاد الخفي.

ث.الفساد الاداري وتعقد الاجراءات والقيود الحكومية:

تتميز الاجراءات الادارية والقيود الحكومية بتعقدها، فحتى في حالة عدم وجود ضرائب فأن الاقتصاد الخفي يستمر بالظهور بسبب القيود والاجراءات الحكومية المعقدة التي تعرقل سير النشاط الاقتصادي، كما ان دخول موظفي الضرائب لا تتناسب مع المستوى المعيشي لهم وهذا يدفعهم الى اتجاهات سلوكية غير مشروعة لدى الموظف تتمثل بتقاضي الرشوة.

ج.عدم الاستقرار السياسي:

ان عدم الاستقرار السياسي في ظل غياب الشرعية من شأنه ان يؤدي الى اتساع حجم الانشطة الخفية، إذ ان تنامي ظاهرة الارهاب والحروب أسهم في تدمير البنية

الاقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في الدولة. ويمكن القول بأن عدم الاستقرار السياسي مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة يؤدي الى وجود فجوة تشجع على نمو واتساع حجم الانشطة الخفية.

ح.انخفاض الدخل:

يعد انخفاض الدخل احد اسباب تنامي حجم الاقتصاد الخفي في العراق، اذ ان انخفاض الدخل يؤدي الى انتشار الفقر، وبالتالي البحث عن وسائل بديلة للحصول على الدخل اللازم لاستمرار الحياة. كما ان انخفاض الدخل يؤدي الى انخفاض انتاجية العمل التي تؤثر سلبيا على الانتاج الوطني(1). وقد اشارت بعض الدراسات الى ان انخفاض الدخل اي الفقر يعتبر من العوامل المسببة للانخراط في الانشطة الخفية في كافة مجالاته، إذ ان المساهمين ما هم الا جيش من العاطلين عن العمل والعاجزين عن الحصول على فرصة عمل في الانشطة العلنية، وان زيادة معدلات التضخم المؤدية الى تآكل الدخل تعطي الافراد شعورا بعدم الاستقرار والامان الاجتماعي، ويضطر الافراد نتيجة لقناعتهم بفشل الحكومة من حماية اموالهم الى الاعتماد على انفسهم في تحقيق هذه الحماية بالانخراط في الانشطة الخفية.

خ.مشكلة السكن:

تشير التقديرات الحالية الى ان العراق يعاني من ازمة سكن كبيرة ونتيجة لهذه الازمة تبدأ الحلقة المفرغة بين الدولة والمواطن تؤدي الى تنامي الانشطة الخفية في قطاع الاسكان. وخير مثال على ذلك السكن العشوائي للكثير من العوائل.

ثانيا"/ انماط الاقتصاد الخفي في العراق:

ان للاقتصاد الخفي في العراق انماطا" أو مظاهر عديدة يمكن اجمالها بالآتي:

---

(1)محمد عربي ياسر، مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق – الاسباب – الآثار واستراتيجية مقترحة للحلول، المركز العلمي العراقي بغداد، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط1، 2011، ص34.

أ - الفساد المالي والاداري

يعد الفساد في الوقت الحاضر مشكلة عالمية موجودة في كافة المجتمعات، وان مشاكل الفساد تظهر بكثرة في بعض البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ولا يختلف اثنان على ان الفساد ظاهرة منبوذة من الجميع، ولكن مع ذلك فأنها موجودة ومنتشرة في جميع دول العالم فهي تصيب جميع المؤسسات مهما كانت طبيعتها.

ولا يوجد تعريف محدد للفساد، والسبب في ذلك يرجع الى تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها. ومن اهم تعاريف الفساد هو تعريف منظمة الشفافية الدولية* التي عرفت الفساد بأنه (استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة)، أما البنك الدولي فقد عرف الفساد بأنه (اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)(1). كما ان الفساد ينطوي على جميع المحاولات التي يقوم بها كل من المدراء والاشخاص العاملون على جعل مصلحتهم الخاصة فوق المصلحة العامة، حتى لو كانت مصلحتهم الشخصية غير مشروعة، متجاوزين بذلك القيم التي تعهدوا باحترامها والعمل على تطبيقها. وان هذه الممارسات المخلة بالمصلحة العامة تكون عرضة للاختلاف بسبب عدم الاتفاق عليها (2).

كما وان الفساد لا يمكن ان يحدث عن طريق استغلال الوظيفة من خلال اللجوء الى الرشوة فقط، وانما يحدث عن طريق سرقة الاموال العامة مباشرة أو عن طريق تعيين الاقارب، أو الاساءة في استخدام السلطة العامة.

---

*منظمة الشفافية الدولية: وهي منظمة غير حكومية تدعو الى محاربة الفساد وتأسست عام 1993 بألمانيا كمؤسسة غير ربحية مقرها الرئيسي في برلين ويرمز لها بالرمز TI.

(1)مفيد ذنون يونس، تأثير الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، ص245.

(2)طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص352.

أي ان الفساد يعبر عن استغلال المنصب العام من اجـل تحقيـق مكاسـب خاصـة سواء أكانت مادية أو معنوية وبشكل يتعارض مع القوانين والتشريعات السائدة سواء ان تم ذلك بشكل فردي أو جماعي.

وتعتبر الرشوة من ابرز اشكال الفساد في العراق فأنها منتشرة في اغلب المؤسسات الحكومية، أذ وجـدت في البدايـة في المؤسسـات العسـكرية، ثـم انتقلـت بعـد ذلـك الى المؤسسات المدنية. أن الاحداث التي تلت عام(2003)خلقت فرصا كثيرة للفساد، وعلـى الرغم من وجود أدلة على ان الفساد كان اصـلا موجـودا في ظـل النظـام السـابق ومـن ضمنها قضية الرشاوي والفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء فـان هنـاك اجماعـا واسـعا على ان الفساد قد وصل الى ذروته بعد عام(2003). كما ان العراق ابتلى بنوع اخر مـن الفساد وهو المحسوبية والمنسوبية التي ازدادت في الآونة الاخيرة فأصبحت هنالك اولويـة لتوارث الوظائف في العديد من المؤسسات الحكومية التي تقـوم علـى اسـاس المحاصصـة السياسية، وهذا يؤدي الى شمول فئة معينة مـن المـواطنين الـذين تـربطهم علاقـات مـع المسؤولين بالوظائف على حساب الفئات الاخرى، ونتيجة لذلك اضطر بعض اصـحاب الكفاءات والمؤهلات الى الهجرة خـارج العـراق[1].ومـن اشـكال الفسـاد الاخـرى هـي اختلاس الاموال العامة مثال على ذلك قيام المحاسب بالتلاعب في سجلات دائرته لأخذ المال مباشرة[2].

تتعدد أسباب الفساد وتختلف حدتها من مجتمع الى مجتمع آخر تبعـا لطبيعـة البيئـة والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الاخلاقية والدينية المتفاعلة فيه. كما ان الفساد يتأثر بدرجة كفاءة الجهاز الاداري للدولة، كما ان منظومة الفساد تتأثر طرديـا بضعف العوامل التي اشرنا اليها آنفـا، ولـذلك تـزداد فـرص الفسـاد وتنمـو في مراحـل

---

(1)احمد النجار، مواجهة خطر الفساد، مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، الاهـرام، القـاهرة، 2007، ص68.

(2)معن خليل العمر، جرائم الاحتيال وآثارها على التنمية، الرياض، جامعة نايف، 2004، ص107

التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات. ومن اهم اسباب الفساد في العراق الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي وكذلك موروث الفترة السابقة الذي ادى الى انهيار القيم الاخلاقية لأغلب افراد المجتمع، وغياب الشفافية والوضوح في عملية منح العقود الخاصة بإعادة الاعمار وضعف الارادة السياسية في مكافحة الفساد[1]. كما ان السرعة في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي بعد عام(2003) اسهمت في تنامي ظاهرة الفساد بدلاً من القضاء عليها.

ويعد العراق من اكثر البلدان التي لا تتصدى للفساد، فقد اشار (بيتر ايفن) مدير منظمة الشفافية الدولية الى ان الثراء النفطي هو الذي يوفر الارض الخصبة للفساد، فنلاحظ ان اغلب الدول النفطية تعتبر من اكثر الدول فساداً[2].

وان للفساد آثاراً كبيرة من اهمها[3]:

1. ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين، والسبب في ذلك يعود الى مشاركة المتنفذين في الدولة لهم واعاقة اعمالهم، وهذا اثر سلبياً على بنية القطاع الاقتصادي، وكذلك ادى الى تدني النمو الاقتصادي.
2. زيادة الفرقة الاجتماعية بين افراد المجتمع، وهذا بدوره ادى الى عدم التزام الافراد بدفع الضرائب، وعدم الاكتراث للاعتناء بالمرافق العامة.
3. ادى الفساد الى التضخم الوظيفي والترهل الاداري بسبب قيام اصحاب المناصب باستغلال المنصب بتوظيف اقاربهم او الذين يدفعون رشاوى وبأعداد كبيرة يفوق ما تحتاج اليها المؤسسة الحكومية وهذا ادى الى تردي

---

(1)ميسر زهير الطائي، الفساد الاداري واخلاقيات الوظيفة العامة، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي، العدد 2، 2005، ص68

(2)Eifen peter ،oil wealth (can cause corrupt) ،2006 ،p.2

(3)فاتن بوليفة، الفساد والآليات القانونية لمحاربته، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 2001، ص195.

الاداء الاقتصادي وزيادة البطالة المقنعة، وكذلك زيادة الانفاق على الجوانب التشغيلية بدلا من التركيز على الجوانب الانتاجية.

4. ان انتشار الفساد يؤدي الى اضعاف الدولة وحدوث الانفلات الامني وزيادة الاضطرابات وهذا يقود الى تهديد امن واستقرار البلد

من كل ما سبق نتوصل الى انه يجب مكافحة الفساد واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي له عن طريق توفير الارضية القانونية الحازمة للممارسة الحكومية، والعمل على تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة، وتطوير برامج الاصلاح، واعتماد مبدأ الشفافية والوضوح، واخيرا اتباع وسائل واساليب رقابية حديثة.

ويشير الجدول (6) الى ان العراق من اكثر البلدان فساداً حسب مؤشر ادراك الفساد (Corruption Perceptions Index (CPI*، إذ نلاحظ ان العراق احتل عام (2003) الترتيب (113) من اصل (132) مرتبة عالمية، وهذا يرجع الى عدم الاستقرار السياسي والوضع الامني، الامر الذي ادى الى تنامي عمليات الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي وكذلك عمليات تهريب النفط في ظل غياب سلطة القانون. وبعد عام 2005 انخفضت درجة المؤشر الى ان وصلت الى (1.5) في عام(2007)وهي اسوء درجة يحصل عليها العراق. واستمرت درجة المؤشر عند نفس المستوى لغاية عام(2010)، اما في العامين(2011)و (2012)فقد كانت درجة المؤشر(1.8).

لذلك فأن الفساد الاداري والمالي يعتبر آفة لابد من التصدي لها عن طريق اتخاذ جملة من الاجراءات منها اشاعة الديمقراطية واستقلال القضاء وحرية الصحافة والاعلام وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفساد والاصلاح الشامل لمؤسسات

---

*مؤشر ادراك الفساد: هو مؤشر يشير الى درجة الفساد او عدم النزاهة، وهذا المؤشر يقع بين الصفر والعشرة درجات، فكلما كانت الدولة اكثر شفافية ونزاهة ومحاربة ومانعة للفساد كلما اقتربت من العشر درجات والعكس صحيح.

الدولة كافة والحوكمة الادارية في مواجهة الفساد وتقديم الدعم لأنظمة الحكومة الالكترونية[1].

جدول (6)

مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003 – 2012)

السنة	المرتبة من مجموع الدول	درجة المؤشر	عدد البلدان الكلي
2003	117-113	2.2	132
2004	132-129	2.1	145
2005	143-137	2.2	158
2006	162-160	1.9	163
2007	178	1.5	180
2008	178	1.5	180
2009	179	1.5	183
2010	175	1.5	183
2011	175	1.8	183
2012	169	1.8	183

المصدر: اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي،ط1، واسط،2015، ص142.

ب - غسيل الاموال

تعتبر جريمة غسيل الاموال Money Laundering واحدة من اهم الجرائم الاقتصادية الحديثة والتي ترتبط بالجريمة المنظمة Organized Crime، لاسيما جرائم الارهاب والمخدرات وتهريب الاسلحة والخطف والسرقة والفساد السياسي والمالي... الخ من الجرائم.

وقد ظهر مصطلح (غسيل الاموال) لأول مرة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة والتي عقدت في فينا عام(1998)[1].

---

(1)سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد المالي والاداري في العراق: المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد أو حماية المال العام، اليمن، 2008، ص10.

وان هذه الظاهرة لم تكن موجودة في العراق أو انها غير معروفة، وان وجدت فهي في حالات فردية لا يمكن التعامل معها على انها ظاهرة ملموسة، غير انه في نهاية عقد التسعينات من القرن المنصرم وبداية الالفية الثالثة بدأ الحديث عن عملية غسيل الاموال ولو بشيء بسيط بسبب ضعف امكانية القطاعات الانتاجية على توفير السلع والخدمات مما أدى ذلك الى نشوء ما يسمى بالسوق السوداء وعمليات تهريب النفط بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه بعد حرب الخليج الثانية. فهناك عوامل داخلية وخارجية هيأت الظروف المناسبة للقيام بجريمة غسيل الاموال، فتتمثل العوامل الداخلية بغياب دولة القانون بعد عام (2003)، وسياسة الاغراق وانكشاف السوق العراقية امام الاسواق العالمية، وانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والانفلات الامني وانتشار العمليات الارهابية بشكل كبير، فضلا عن فتح الحدود مع دول العالم بشكل واسع. اما على صعيد العوامل الخارجية، فان سياسة السوق الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي ساعدت على تكوين أرض خصبة لعملية غسيل الاموال، وخلق بيئة ملائمة لولادة هذه الظاهرة ونموها في العراق. فقد تراوح حجم عمليات غسيل الاموال في العراق للمدة (2003 – 2012) بين (4.6) مليار دينار و(38.2) مليار دينار[2].

تعتبر عملية غسيل الاموال من اهم مظاهر الاقتصاد الخفي، أذ تعد عملية غسيل الاموال بمثابة الجسر الذي من خلاله تعبر الاموال القذرة وغير المشروعة التي تولدت من الاقتصاد الخفي وترمي الوصول الى الاقتصاد المعلن. وان هذه العملية هي نتاج الحروب والعقوبات الاقتصادية، لأنها تمثل جزءاً من برامج الهيمنة وفتح الاسواق امام الشركات والمنتجات الاجنبية، مما جعل الموارد العراقية تحت تصرف السياسة الغربية، لذلك تعتبر جريمة غسيل الاموال نتيجة للحرب الاخيرة على العراق.

---

(1)غسان رياح، جريمة غسيل الاموال: دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، طرابلس، لبنان، 2005، ص30

(2)اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي , مصدر سابق، ص150.

ويقصد بعملية غسيل الاموال بانها (عملية يلجأ اليها كل من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو الجريمة غير المنظمة من اجل اخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال اخرى للتمويه كي يتم اضفاء الصفة الشرعية للدخل المتحقق)[1].

لذلك فأن عملية غسيل الاموال تعبر عن مجموعة من الانشطة التي تعمل بالخفاء وبعيداً عن الاجهزة الحكومية الرقابية، باعتبار ان مصادر هذه الاموال غير مشروعة فيتم تبيضها وتحويلها من اجل اكتسابها الصفة الشرعية القانونية حتى تكون جزءاً من النظام المالي الرسمي في الدولة.

كما ان لعملية غسيل الاموال اضراراً اجتماعية تتمثل باختلال الهيكل الاجتماعي وزيادة حدة الفقر، واضرار امنية وسياسية، أذ ان ارتفاع معدلات الجريمة يؤدي الى بذل المزيد من الجهود لمكافحتها وتحقيق الاستقرار والامان وهذا يؤدي بدوره الى زيادة النفقات وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، كما ان لهذه العملية اضراراً اقتصادية كبيرة منها استنزاف الاقتصاد الوطني وزيادة تدفق الاموال المشبوهة الى داخل البلد، كما ان عمليات غسيل الاموال تؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد، إذ ان هروب الاموال الى الخارج يؤدي الى نقل جزء كبير من الدخل الوطني الى الدول الاجنبية، ومن ثم تعجز الدول التي هربت منها رؤوس الاموال عن القدرة على الانفاق على الاستثمارات اللازمة لأقامه المشاريع الانتاجية القادرة على استيعاب العمالة العاطلة، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج وهذا يؤدي بدوره الى اختلال التوازن بين الادخار القومي والاستهلاك القومي، والزم الدولة بالتحويل الخارجي المستمر لمعالجة هذا الاختلال، وكذلك عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي بالمقارنة مع استقرار اسعار صرف العملات الاجنبية، فضلا

---

(1)المؤسسة العربية للاستثمار، غسيل الاموال آثاره وضوابط مكافحته ، السنة الثالثة، الكويت، 2005، ص1.

عن سوء توزيع الدخل، اضافة الى ادخال السلع والبضائع الرديئة والمغشوشة الى السوق العراقية، وهذا يؤدي الى ضعف دور الصناعات الوطنية [1]. كما ان عمليات غسيل الاموال تؤدي الى زيادة الدخل لدى بعض الافراد وهذا يؤدي الى زيادة الاستهلاك وهذا يعني الضغط على المعروض السلعي، اي ان الطلب يكون اكبر من العرض، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم. كما أن هروب رؤوس الاموال الى الخارج يؤدي الى انخفاض الادخارات المحلية، وهذا ينعكس في زيادة المديونية الخارجية.

من كل ما سبق نتوصل الى ان جريمة غسيل الاموال لها اضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية، ونظراً لخطورة الخسائر الناجمة عن عملية غسيل الاموال فلابد من تظافر جميع الجهود المصرفية والقانونية والدولية لمكافحة هذه الجريمة والعمل على الحد منها [2]عن طريق التعرف على العميل وطبيعة الاعمال التي يقوم بها والتحقق من مدى صحتها، والتأكد من عمليات تحويل المبالغ الضخمة والتعرف على مبرر منطقي لعملية التحويل، والاعتماد على سياسة التقارير الدورية حول الانشطة المصرفية، بالإضافة الى قيام بعض المؤسسات الدولية بمكافحة جريمة غسيل الاموال ومنها مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الاموال Financial action task force (FATF)*وكذلك اتفاقية الامم المتحدة لعام(1988)والتي تعرف باتفاقية فيينا، لذلك يجب على الحكومات اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير التي تؤكد على جدية انخراطها في الحملة الدولية المتصاعدة والهادفة الى تعزيز أواصر التعاون الدولي من اجل التصدي لكافة انواع الجريمة

---

(1)يونس عرب، دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الاموال والاتجاهات الدولية لمكافحتها، مجلة البنوك، المجلد 19، العدد 20، عمان، 2000، ص11

(2)عبد القادر الشيخلي، الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الاموال، مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2002، ص36.

*تعد مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الاموال والتي تأسست عام 1989 من قبل الدول الصناعية السبعة وهي (امريكيا، اليابان ,ألمانيا ، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، كندا) وحاليا وصل عدد اعضاءها الى (29) دولة.

المنظمة العابرة للحدود ولاسيما ابرز مظاهرها المتمثلة بجريمة غسيل الاموال الملوثة وان ابرز مصادر الاموال غير المشروعة في العراق هي:

1. سرقة المصارف والبنوك بعد احداث عام 2003.
2. تهريب النفط ومشتقاته الى الخارج.
3. سرقة وتهريب الآثار الوطنية وبيعها في الخارج.
4. الفساد الاداري والمالي، بما فيها عمليات الاختلاس للأموال المخصصة للمشاريع الخدمية واعادة اعمار البنية التحتية.
5. الاموال المتأتية من جرائم السطو والخطف والمخدرات وانتشار الشركات الوهمية والغش الصناعي والتجاري.

ت - التهرب الضريبي

التهرب الضريبي يعتبر آفة تحرم القطاع العام من الواردات وتنعكس على المواطن لأن نتيجة التهرب الضريبي قلة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. وان الحافز الاساس لهذا التهرب هو الفساد، اذ يوجد عدة اطراف هم شركاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الآفة. والتهرب الضريبي يقصد به (عدم قيام الشخص المكلف بدفع الضريبة عن الوفاء بالتزاماته كلياً أو جزئياً اتجاه الدوائر المالية مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة وذلك عن طريق استخدام طرق ووسائل غير مشروعة)[1]. كذلك يعرف (بانه محاولة تخلص المكلف من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة)[2].

ومن اهم أشكال التهرب الضريبي الكتمان الكلي للنشاط الاقتصادي، أذ لا يتم وصول اي معلومات عن هذه الانشطة الى وزارة المالية، وبالتالي لا يترتب عليها دفع

---

(1)عمار فوزي المياحي، الادارة الضريبية في العراق، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2007، ص43

(2)محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، عمان، دار المسيرة للنشر، ط1، 2010، ص118.

ضرائب، اي وجود انشطة اقتصادية تعمل بالخفاء بدون ترخيص، ومن الاشكال الاخرى اخفاء البيانات الحقيقية عن الموارد المالية المتحققة من بعض الانشطة والمشاريع الاقتصادية، بالإضافة الى تخفيض اسعار البيع للسلع والخدمات وكذلك تزوير فواتير الاستيراد، أذ تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من اجل التهرب من دفع الرسوم الجمركية[1].

وان لظاهرة التهرب الضريبي اسباباً عديدة منها اسباب ادارية، اذ ان الادارة الضريبية تتميز بضعفها وعجزها عن كشف وسائل التهرب وكذلك عدم دقة حصر المكلفين وهذا من شأنه ان يحفز المكلفين بدفع الضرائب الى التهرب من دفع الضرائب كلياً أو جزئياً. واسباب تشريعية، اذ يعاني التشريع الضريبي العراقي من كثرة التشريعات المتعلقة بالرسوم والضرائب، وان ضخامة هذه التشريعات تمثل نقطة ضعف ومن ثم سبباً اخر من اسباب التهرب الضريبي. واسباب اجتماعية تتمثل بضعف الوعي الضريبي لدى الاشخاص المكلفين بدفع الضريبة، وان المقصود بالوعي الضريبي هو شعور الافراد المكلفين بدفع الضريبة بمسؤولياتهم المالية تجاه الدولة، أذ كلما نضج هذا الشعور كلما زادت ثقة الافراد بالحكومة ومن ثم اقبلوا على دفع الضرائب. واسباب اقتصادية تتمثل بالظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق، فعندما تسود حالة من الكساد تزداد حاجة الدولة الى الموارد المالية لغرض زيادة الانفاق وان حالة الكساد تؤدي الى انخفاض مستوى دخل الافراد ومن ثم تدني قدرة الاشخاص المكلفين على تسديد ما بذمتهم من ضرائب، بالإضافة الى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي الى تدهور القوة الشرائية للدينار وبالتالي انخفاض المستوى المعاشي الذي يؤدي بدوره الى التهرب من دفع الضرائب، ومن اهم الاسباب الاقتصادية للتهرب الضريبي حالة الازدواج الضريبي والذي يقصد بها شمول المكلف بنفس الضريبة لأكثر من مرة وعلى نفس وعاء الضريبة

(1)محمد حباش، التهرب الضريبي، بحث منشور على الموقع الالكتروني

وخلال نفس الفترة المالية، اذ ان الازدواج الضريبي يؤدي الى زيادة العبء الضريبي وهذا يؤدي بدوره الى اللجوء الى التهرب الضريبي.

وان للتهرب الضريبي آثاراً اجتماعية تتمثل بعدم العدالة في توزيع الضرائب، إذ نلاحظ ان الاشخاص الحريصين على دفع الضريبة هم الذين يتحملون عبء الضريبة على العكس في حالة الاشخاص الذين يلجؤون الى محاولة التهرب الضريبي، وآثار مالية، إذ ان زيادة التهرب الضريبي يؤدي الى النقص في الايرادات العامة وهذا يؤدي بالحكومة اما الى الاصدار النقدي الذي يؤدي بدوره الى التضخم، أو اللجوء الى الديون لتمويل العجز في الموازنة العامة. وآثاره الاقتصادية تتمثل بانه يؤدي الى انخفاض الاموال وبالتالي اضعاف تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه يؤثر على ادارة النشاطات الاقتصادية، ويعمل على تقليل المنافسة بين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، واخيراً فأن التهرب الضريبي يؤدي الى زيادة معدلات الضرائب وفرض ضرائب جديدة، مما ينعكس على التطور والبناء الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية.

وبما ان للتهرب الضريبي آثاراً اجتماعية ومالية واقتصادية على البلد، لذلك لابد من اتخاذ اساليب معينة من اجل مكافحة التهرب الضريبي ومنها ضرورة اتخاذ الاجراءات والعقوبات الصارمة والرادعة للتهرب الضريبي، كذلك ينبغي صياغة القوانين والتشريعات الضريبية على نحو سليم بحيث لا توجد ثغرات تساعد الاشخاص المكلفين على التهرب الضريبي، وتنمية الوعي الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية، بالإضافة الى الاعتماد على تبليغات الآخرين ومنح مكافأة مالية لمن يقوم بهذا التبليغ وحمايته عند وجود موظفين فاسدين وتسهيل وسائل الافصاح والتبليغ[1].

---

(1)ايسر احمد التكريتي، الوسائل المقترحة لمعالجة التهرب الضريبي، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص46

ث - الشركات الوهمية

ظهرت في العراق منظمات اسست من اجل السرقة والاحتيال والنصب على الآخرين، اذ تتولى هذه المنظمات عملية استثمار اموال المدخرين الضخمة وذلك نتيجة لقلة المجالات الاستثمارية بالإضافة الى محدودية الخبرة الاقتصادية لدى الغالبية من افراد المجتمع الذي هدفهم الوحيد الحصول على الربح السريع، فتعمل هذه المنظمات على سرقة الاموال الضخمة. ونلاحظ ان هذه الشركات تلعب الدور الاكبر في عمليات غسيل الاموال داخل وخارج العراق. وتمارس هذه الشركات الوهمية عمليات النصب والاحتيال من خلال قيامها بعمليات الاستغلال المالي واستغلال الاموال المتأتية من المواطنين بفوائد عالية جدا وتهدف من ذلك الحصول على الربح وتدمير الاقتصاد العراقي من خلال استخدام الاموال بعيدا عن السلطة النقدية. وان لهذه الشركات ارتباطات بشركات مضاربة نقدية عالمية، اذ تستخدم الاموال المشبوهة بهدف تنفيذ سياسة غسيل الاموال. والجدول (7) يوضح بعضاً من هذه الشركات.

جدول (7)

الشركات الوهمية في العراق

ت	اسم الشركة	الدولة
1	شركة مارجين للتجارة العامة	الامارات / دبي
2	شركة الجزيرة للتجارة	الامارات / رأس الخيمة
3	شركة سور الصين للاستيراد والتصدير	الامارات / رأس الخيمة
4	شركة الكرنك للاستيراد والتصدير	الامارات / رأس الخيمة
5	شركة طريق الحرير للاستيراد والتصدير	الامارات / رأس الخيمة
6	شركة الغاية للاستيراد والتصدير	الامارات / عجمان
7	شركة شارع سدني للاستيراد والتصدير	الامارات / عجمان
8	شركة وسام الخيل للاستيراد والتصدير	الامارات / عجمان

المصدر: اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، ط1، 2015، ص157.

ج - تقليد العلامات التجارية

تتميز بعض المشاريع والانشطة الاقتصادية بالغش التجاري اي تقليد العلامات والماركات التجارية ذات الجودة والشهرة وكذلك تزوير تواريخ صلاحيتها للسلع المحلية والاجنبية، وهذا يعد نوعاً من انواع الاحتيال. وكذلك شاع في العراق ايضاً عمليات التزوير مثلاً تزوير العملة النقدية وتزوير الشهادات العلمية، اذ تشير هيئة النزاهة العراقية الى ان هناك (905) قضية تزوير شهادات علمية لمسؤولين عراقيين [1]. ويقصد بعملية التزوير بأنها (تقليد الحقيقة او اختلافها أو تحريفها بقصد غش الآخرين)[2]. لذلك يجب التصدي لهذه الظاهرة عن طريق تشكيل لجان متخصصة لمراقبة عمل الانشطة الاقتصادية والتأكد من عدم تزوير او تقليد الماركات التجارية بالإضافة الى التأكد من تواريخ صلاحية البضائع.

ح - التهريب

ان ظاهرة التهريب في العراق موجودة منذ النظام السابق، ولكنها تجلت بوضوح خلال فترة العقوبات الاقتصادية ولاسيما بعد قانون النفط مقابل الغذاء وازدادت وتوسعت بعد الحرب الاخيرة وان ظاهرة التهريب اتخذت اشكالاً عدة، كتهريب الثروة الحيوانية والآثار والمعادن النفيسة (الزئبق الاحمر) وكذلك تهريب النفط الخام، أذ تقدر وزارة النفط العراقية كمية النفط المهربة بنسبة تتراوح ما بين(15 – 20٪)من اجمالي النفط ومشتقاته، فنلاحظ ان انتاج العراق من النفط الخام بلغ (2020) مليون برميل / يوم للعام(2006)، قسم منه لغرض الاستهلاك والقسم الآخر لغرض التصدير والمتبقي هرب منه ما نسبته(20٪) حسب تقديرات وزارة النفط.

---

(1)جميل عودة، ظاهرة الشهادات الجامعية.. التزوير والتصدير، معهد الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2007، ص2.

(2)معن خليل العمر، جرائم الاحتيال وآثارها على التنمية، مصدر سابق، ص107.

وكذلك الحال بالنسبة للكمية المهربة من المشتقات النفطية، اذ ان اجمالي الكمية المهربة من المشتقات النفطية للفترة (2003 – 2006) بلغ حوالي (286) ألف برميل / يوم، ونتيجة لتهريب المشتقات النفطية فأن الكمية المتبقية من الانتاج خلال الفترة ذاتها انخفضت الى (1623) مليون برميل / يوم، وبما ان العراق يستهلك خلال الفترة ذاتها حوالي (1947) برميل / يوم، لذلك يلجأ الى استيراد المشتقات النفطية لسد العجز في الاستهلاك الداخلي، وان الكمية المستوردة من المشتقات النفطية ايضاً تعرضت للتهريب وبنسبة 15٪ لتصبح الكمية المهربة الاجمالية للفترة ذاتها بلغت (335) الف برميل/ يوم[(1)]. ومن العوامل المساعدة على التهريب ضعف الاجهزة الامنية، فحتى يتم السيطرة على عمليات التهريب لابد من ان تقوم الحكومة بوضع اجراءات قانونية صارمة بحق المهربين ويجب عليها السيطرة والرقابة على كافة المنافذ الحدودية الرئيسية للتهريب.

خ - التسول

تعد ظاهرة التسول من الظواهر السلبية التي ابتليت بها المجتمعات البشرية كافة إسلامية وغير اسلامية، وأصبحت هذه الظاهرة في العراق مهنة يومية لكثير من الناس، اذ ينتشر المتسولون في الشوارع حاملين عوقهم واحيانا صغارهم وشيخوختهم كوسيلة لطلب المساعدة من المارة. واتسعت في الآونة الاخيرة وسط غياب الدور الحكومي لمعالجة هذه الظاهرة.

للتسول اسباب عديدة لا يمكن حصرها في محور واحد ولكن الدافع الوحيد لها هو الحصول على المال، وبمرور الزمن يتحول التسول نفسه الى دافع وباعث وان وصل المتسول الى حد الاكتفاء والاشباع وإنما يترقى ليصبح من طبقة الاثرياء. وان للتسول

---

(1)وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثاني، تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية، 2005، ص1.

أسباباً عديدة منها الفقر والكسل وكذلك النقص العقلي والعوق الجسدي وفقدان المعيل واخيرا التربية الخاطئة في مرحلة الطفولة[1].

وان التسول يعد من اهم مظاهر الاقتصاد الخفي وذلك لأنه يولد دخول خفية لا يتم ادراجها في الحسابات القومية على الرغم من ان هذه الدخول تستخدم لأغراض الانفاق الاستهلاكي.

د - الباعة المتجولين

ان غالبية مدن العراق تتحول يوما بعد آخر الى سوق كبيرة ومفتوحة للباعة المتجولين تكتفي فيها التجارة بالفعاليات الاقتصادية الاخرى عبر ساحات كبيرة يعرض فيها الباعة بضائعهم الى درجة نرى فيها بان المعروض على الطرقات وفي العربات يفوق في كمياته ونوعياته ما هو موجود في الدكاكين والمتاجر. لذلك اضحت ظاهرة البسطات والباعة المتجولين والبالات المعروضة سمة مميزة لمدن العراق وبذلك تتحول حتى الشوارع الى اماكن للإغراق السلعي وهذا يقابله فقر بين شرائح المجتمع، أذ تشير احصائيات حكومية في سنة 2011 الى ان 23٪ من عدد السكان البالغ حوالي 30 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر[2]. وعلى الرغم من اعتبار العراق من البلدان الغنية بالنفط لكن نجد ان العراق يخيم عليه الفقر وذلك لان ايراداته تذهب الى نشاطات لا تصب في قنوات مكافحة الفقر بسبب سوء التخطيط والفساد.

ر - تجارة المخدرات

أسهمت الحروب على العراق في تغيير التركيبة الاجتماعية، التي ادت الى توسع الاعمال المشبوهة لدى المفسدين في المجتمع، لاسيما تعاطي والمتاجرة في المخدرات، وقد كان السبب الرئيس في ذلك غياب القانون وعدم وجود دور للأجهزة الرقابية في العمل

---

(1)http://www.rudaw.net/arabic
(2)http://elaph.com/web/Economics/2012

للحد من هذه الظاهرة [1]. وان تجارة المخدرات تؤثر سلبياً على الموارد البشرية في العراق، اذ ان المدمنين يحسبون ضمن خسائر القوة العاملة، بالإضافة الى تأثيرها السلبي على الصحة وبالتالي التأثير على التعليم لأنها تساعد على التسرب من التعليم وانتشار الامية [2].

---

(1)عباس كاظم، ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على الاقتصاد العراقي، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2008، ص4.

(2)عبد الكريم العلوجي، ما تبقى من العراق، مجلة العربي، القاهرة، العدد 954، 2006، ص15

الفصل التاسع

تحليل مؤشرات البطالة في العراق

اولا - مشكلة البطالة المزمنة في العراق

لقد تفاقمت خطورتها وازدادت يوما بعد يوم وذلك نتيجة للظروف التي مر بها العراق منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم وحتى يومنا هذا، والتي انعكست على الاستقرار الامني والاقتصادي بشكل عام وعلى العاطلين عن العمل بشكل خاص، ففي ظل هذه الظروف اصبح عرض القوى العاملة اكثر من الطلب عليه مما ترك آثاراً اجتماعية واقتصادية كبيرة على الفرد العاطل.

وان ظاهرة البطالة في العراق اصبحت مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وانها تعبر عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في الهيكل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، وهذا يؤدي الى آثار اجتماعية، اذ تعد البطالة آفة اجتماعية خطيرة تنخر الجسم لأنها تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو وتلاشي الرفاه الاقتصادي.لذلك فإن مشكلة البطالة تعد من التحديات التي تواجه العراق لأن معدلات البطالة في حالة تزايد مستمر، وهذا التزايد يمثل هدراً للموارد البشرية. ان تحليل البطالة في العراق يحتاج الى تحليل دقيق، وليس فقط تحليل سوق العمل، لان البطالة تعد نتاج تفاعل عرض العمل والطلب عليه ولكن هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل داخلية وخارجية قد يصعب السيطرة عليها.

ثانيا – اسباب البطالة في العراق

من اهم اسباب البطالة في العراق السياسات الاقتصادية غير المدروسة للحكومات المتعاقبة، اذ عملت خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم اعتماد سياسة الخصخصة حين قامت ببيع الشركات بأقل من قيمتها الى القطاع الخاص، وان هذه المشاريع التي تم خصخصتها لم يكن لها مسوغ مالي او اقتصادي، كما انها لم

تخضع لدراسة جدوى اقتصادية، بالإضافة الى غياب التنسيق والانسجام بين القطاعات الاقتصادية وهو امراً فاقم من مشكلة البطالة. كما ان الحكومة السابقة هدرت الموارد ولم تستخدمها في تنشيط الاستثمار او دعم القطاع الخاص بالإضافة الى ان الحروب دمرت البنى التحتية والصناعات أي حصل هدر في الموارد بسبب الدعم.

ان معدلات البطالة في العراق تتباين حسب المعايير المستخدمة كالتباين البيئي بين الريف والحضر والتحصيل الدراسي والفئات العمرية. ويشير الجدول (8) الى تزايد معدلات البطالة لفترة من(1992 -2003)، أذ بلغت (7.5٪) عام(1992)اصبح (28.1٪) عام(2003)وهذا يرجع الى الحروب والعقوبات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الخاطئة، وكذلك تسريح اعداد كبيرة من منتسبي القوات المسلحة، بالإضافة الى تلكؤ برامج اعادة الاعمار وعجز النظام السابق عن توفير التمويل اللازم لها او اقامة مشاريع جديدة في ظل العقوبات المفروضة على العراق. ولكن بعد عام(2003)انخفضت معدلات البطالة من (26.8٪)واستمرت بالانخفاض حتى عام(2007)اذ بلغت (11.7٪)، وهذا الانخفاض في معدلات البطالة يرجع الى توجه الكثير من العاطلين للعمل في الاجهزة الامنية لسوء الاوضاع الامنية في البلد.ثم بعد ذلك تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض أذ بلغت عام (2015)حوالي(25٪) بسبب ايقاف العمل بسياسة التعيين المركزي لبعض الكليات والنزوح وعمليات الارهاب وكذلك بسبب الازمة المالية التي يمر بها العراق بعد تراجع اسعار النفط. وان زيادة معدلات البطالة في العراق يرجع الى عدة اسباب منها النهب والتدمير والحرق الذي اصاب مؤسسات الدولة بعد عام(2003) وكذلك فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرصة عمل بالقدر الكافي، بالإضافة الى ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في سوق العمل، وكذلك عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل وعدم التوازن بين معدلات التشغيل وعدد السكان.

لذلك فان البطالة ناتجة عن الاختلال في هيكل قوة العمل، اي حصول تعارض بين متطلبات سوق العمل ودافع عرض العمل في الاقتصاد الكلي، مما يفضي الى انواع من البطالة وتكوين دخول من انشطة غير منتجة، وان انحسار تنمية الانشطة الانتاجية من شأنه ان يؤدي الى اتساع الاختلال في سوق العمل.

وبالرغم من ان مشكلة البطالة تعد مشكلة خطيرة، لكن نجد الدولة تضع قضية البطالة وكأنها تجري خارجها ولا صلة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية بخلقها أو زيادتها، أذ لم يحظ موضوع مؤشرات البطالة في العراق بالاهتمام الا بعد احداث عام(2003).

ثالثا – مراحل البطالة في العراق

مرت البطالة في العراق بعدة مراحل ففي النصف الثاني من عقد السبعينات ووائل الثمانينات من القرن العشرين سادت البطالة السلوكية التي تدل على عزوف بعض العاملين عن العمل بسبب رفضهم العمل بالأعمال الدنيا خوفا من المجتمع، أما في نهاية الثمانينات اي بعد نهاية حرب الخليج الاولى فقد شهدت البطالة الهيكلية التي تعود الى عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، اذ تم تسريح اعداد كبيرة من افراد القوات المسلحة، اما خلال عقد التسعينات فقد سادت البطالة المقنعة التي تشير الى وجود عاملين في القطاعات الاقتصادية ولكنهم لا يضيفون شيئا للإنتاج اي ان معدل الانتاجية يكون صفراً أو سالباً، اما بعد حرب الخليج الثالثة فقد سادت البطالة المستوردة نتيجة لانفتاح السوق العراقية على السلع المستوردة دون قيود الامر الذي اوقف الكثير من الانشطة الحرفية والمعامل الصغيرة التي كانت قائمة.

وتتسم البطالة في العراق بانها مشكلة معقدة لا يمكن الحد منها الا من خلال تفعيل دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي جنبا الى جنب وذلك بتوسيع دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية، لاسيما في مجال المشاريع الصغيرة ورفع كفاءة ادارة الموارد النفطية، لذا فان على الدولة والقائمين على الملف الاقتصادي النهوض بواقع

المشاريع الصغيرة التي لا تحتاج الى مبالغ طائلة ولا تتطلب وقتا من اجل الحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي.

من كل ما سبق نتوصل الى ان الاختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض العمل والطلب عليه يتمثل في ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الفائض في عنصر العمل، مما يؤدي الى دخول اعداد متزايدة من الافراد للعمل بالأنشطة الخفية بوصفها وسيلة لمواجهة اعباء المعيشة، إذ ان ارتفاع معدلات البطالة كانت ولا تزال المحرك الـرئيس نحـو التحـول والاقدام على انشطة الاقتصاد الخفي.

جدول(8)

مؤشرات البطالة في العراق للفترة(1990 – 2015)

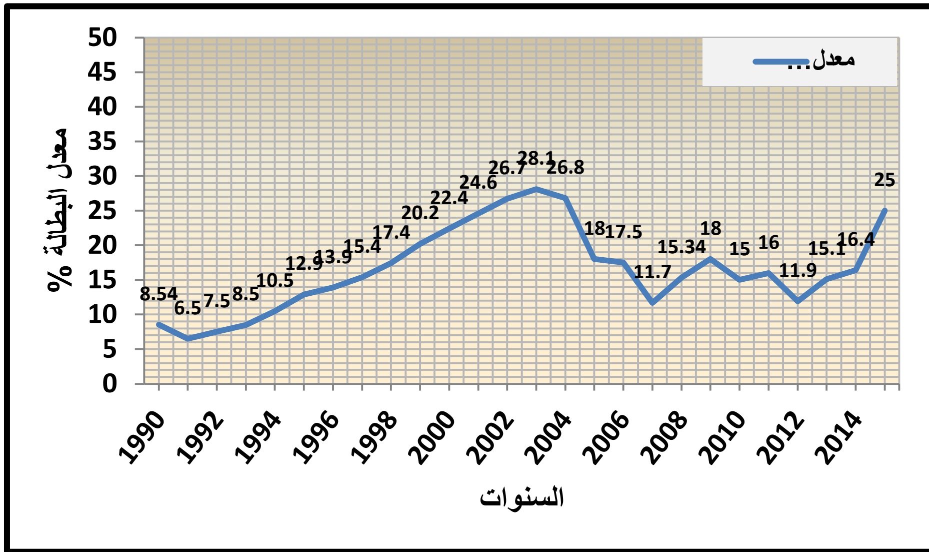
السنة	معدل البطالة ٪ (1)	السنة	معدل البطالة ٪ (1)
1990	8.54	2003	28.1
1991	6.5	2004	26.8
1992	7.5	2005	18
1993	8.5	2006	17.5
1994	10.5	2007	11.7
1995	12.9	2008	15.34
1996	13.9	2009	18
1997	15.4	2010	15
1998	17.4	2011	16
1999	20.2	2012	11.9
2000	22.4	2013	15.1
2001	24.6	2014	28
2002	26.7	2015	36.4

المصدر: 1.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،الحسابات القومية، مؤشرات التشـغيل والبطالـة لسنوات متفرقة.

2. مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنظمة الكردستانية للتنمية الاقتصادية، تداعيات البطالة، دراسات في اوليات الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان، 2008، ص10.

شكل(3)

معدل البطالة في العراق للفترة (1990 – 2015)



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(8)

الفصل العاشر

تحليل مؤشرات التضخم في العراق

اولا – مشكلة التضخم المزمنة في العراق

شهد الاقتصاد العراقي منذ عقود مضت وحتى الوقت الحاضر موجات تضخمية مستمرة وحادة، الامر الذي نتج عنه ارتفاع اسعار كثير من السلع والخدمات وعدم الاستقرار، حتى اصبح التضخم مناخا عاما تتحرك من خلاله مختلف الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية، وان التضخم في الاقتصاد العراقي لم ينشأ بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية فقط وانما بسبب تفاعل عدة عوامل ومنها ارتفاع حجم المضاعف النقدي على الرغم من قيام البنك المركزي بوقف قانون الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، الا ان هذا لم يمنع من زيادة معدلات هذا المضاعف وزيادة سرعة دوران النقود. بالإضافة الى تفوق المعروض النقدي على الطلب عليه وظهور الفجوة التضخمية التي تتمثل بنقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة، فضلا عن الانفاق الاستهلاكي المتزايد الذي لا تقابله استجابة مناسبة من الجهاز الانتاجي المحلي مما انعكس في نمو الضغوط التضخمية. وقد عانى الاقتصاد العراقي التضخم بكل انواعه ابتداءً بالتضخم الزاحف الذي يرافق عملية النمو الاقتصادي وانتهاءً بالتضخم الجامح خلال فترة السبعينات.اما خلال فترة الثمانينات فقد عانى من حالة التضخم الركودي. كما انه عانى من حالة التضخم الجامح خلال فترة التسعينات بسبب العقوبات الدولية والحروب، إذ لجأت الحكومة الى سياسة طبع النقود، لتغطية العجز في ميزانيتها، وهذا ادى الى حدوث زيادة في الطلب الكلي مقارنة بالمعروض السلعي، الذي نجم عنه انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وزادت سرعة دوران النقود واستخدم النقود بوصفها وسيطاً للتبادل فقط وليس مخزناً للقيمة. اما بالنسبة للفترة التي اعقبت حرب الخليج الثالثة، فرغم ما شهدته هذه الفترة من تطورات اقتصادية عديدة وفي مقدمتها رفع العقوبات الاقتصادية والتوقف عن سياسة طبع النقود وكذلك التخلص من نسبة كبيرة من الديون الرسمية.

ثانيا – اسباب تزايد التضخم في العراق

هناك عوامل كثيرة أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم ومنها زيادة المعروض النقدي وعدم الاستقرار السياسي والاختلالات الهيكلية وارتفاع التكاليف الانتاجية... الخ. وأوضح واضعوا السياسة النقدية، بان التضخم في الاقتصاد العراقي الذي تأثر سلبيا بالأوضاع الامنية ناجم عن مصدرين هما صدمة العرض التي تركزت في عجز تجهيز الطاقة والوقود وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الانتاج والتسويق والمصدر الآخر التأثير الكبير للأنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، اي ان ضغوط الطلب الكلي أسهمت في تعظيم مخاطر التضخم الجامح[1]. لذلك فقد عملت السياسة النقدية على خفض التضخم وتعزيز قيمة العملة المحلية وذلك بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

ونلاحظ من الجدول (9) ان ارتفاع معدلات التضخم في العراق لم تنشأ بسبب عامل واحد وانما نتيجة لتفاعل عوامل حقيقية ونقدية.فقد شهدت المدة (1992 – 1995) ارتفاع معدلات التضخم من (83.8)عام 1992 الى (351.4) عام 1995نتيجة لاستمرار التوسع النقدي المفرط لتمويل العجز فضلاً عن ضعف الادارة المصرفية وتخلفها بالإضافة الى تدني اسعار صرف الدينار العراقي والقوة الشرائية وتقاطع بعض السياسات الاقتصادية مما ادى الى عدم فعالية بعض الاجراءات التي انتهجتها الدولة، الا أن معدل التضخم شهد انخفاضاً كبيراً عام(1996)وحقق معدل نمو سالب بلغ (– 15.34) ويعود ذلك الى قرار مجلس الامن لبرنامج النفط مقابل الغذاء. كذلك عملت الحكومة الى اتباع سياسات معينة منها اتباع سياسة نقدية تقشفية مع سياسة ترشيد الانفاق اي ضغط النفقات العامة واستعمال البطاقة التموينية، وارتفعت الايرادات العامة بسبب فرض ما يسمى بضرائب التضخم التي عمل بها في عام(1996)واخيراً اتباع سياسة التمويل الذاتي

---

(1)مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، 2008، ص1.

للوزارات والمؤسسات [1]. فنلاحظ ان الفترة بعد عام(1996)شهدت انخفاض التضخم بسبب بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة منها اتباع سياسة مالية هادفة الى تقليل الانفاق البحث عن مصادر جديدة للإيرادات من اجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة[2].واستمرت بالانخفاض حتى وصلت في عام(2000)الى (4.97)، ولكن بعد عام (2000)ارتفعت معدلات التضخم حتى وصلت الى (32.6) في عام(2003)، بعد عام (2003) تذبذب التضخم بين الارتفاع والانخفاض بسبب تذبذب الرقم القياسي للاسعار بسبب ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الوقود والطاقة والايجارات بشكل اساسي اضافة الى ان الاستيرادات تشكل الجزء الاعظم من الناتج المحلي في العراق الامر الذي بات فيه العراق مستورد للتضخم. ورغم ذلك فان السياسة النقدية واجهت تحديات اعاقت عملها ومن اهمها عدم الاستقرار السياسي وكذلك تدهور الوضع الامني، وارتفاع معدلات الفساد الاداري والمالي بالإضافة الى التزام الحكومة بتوصيات صندوق النقد الدولي في تقليص الدعم الحكومي لبعض السلع، الامر الذي ادى بدوره الى ارتفاع اسعار بعض السلع ومنها المشتقات النفطية[3]. وارتفع خلال العامين (2005)و (2006)، اذ بلغ (53.2) في عام(2006)، ويعد هذا المعدل هو اعلى معدل والسبب في ذلك يعزى الى التغيرات بالرقم القياسي لأسعار المستهلك لبعض السلع كالوقود والايجارات والغذاء والخدمات الطبية والنقل والمواصلات ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية. ونلاحظ ان معدلات التضخم اخذت بالانخفاض التدريجي

(1)ثريا عبد الرحيم، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم، مصدر سابق، ص148

(2)ايمان عبد خضر وحسين علي بخيت، العلاقة بين الضغوط التضخمية واسعار الصرف للدولار في السوق العراقية للفترة (1990 – 1998) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد34، 2000، ص39.

(3)اديب قاسم وحيدر كامل، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للفترة (1970 – 2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد1، العدد5، 2011، ص11.

خلال الفترة التي اعقبت عام(2007)حتى وصلت الى (1.4) عام(2015)، وهذا يعود الى قيام البنك المركزي بالحفاظ على استقرار معدلات التضخم ضمن حدودها المعقولة وذلك من خلال الحفاظ على استقرار اسعار الصرف للدينار العراقي، بالإضافة الى التحسن الكبير في الوضع الامني.

جدول (9)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق

للمدة (1990 – 2015)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100 = 1988 (1)	معدل التضخم ٪ (2)	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100 = 1988 (1)	معدل التضخم ٪ (2)
1990	161.2	51.6	2003	181301.7	32.6
1991	461.9	186.5	2004	230184.1	27
1992	848.8	83.8	2005	315259	37
1993	2611.1	207.5	2006	483074.4	53.2
1994	15461.6	492.14	2007	632029.8	30.8
1995	69792.1	351.4	2008	648891.2	2.7
1996	59020.8	(15.34)	2009	630713.8	(2.9)
1997	7261.3	23.02	2010	646479.6	2.5
1998	83335.1	14.77	2011	682682.5	5.6
1999	93816.2	12.57	2012	724723.8	6.1
2000	98486.4	4.97	2013	703016	(2.99)
2001	114612.5	16.37	2014	718482	2.2
2002	136752.4	19.31	2015	728540.7	1.4

المصدر:1.العمود(1) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات مختلفة.

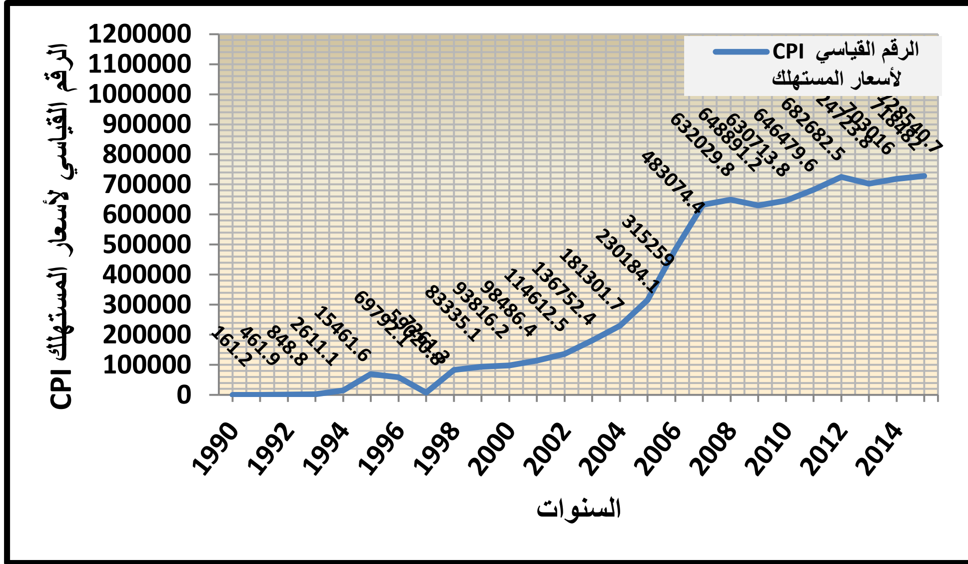
2. الارقام بين الاقواس دليل العلامة السالبة.

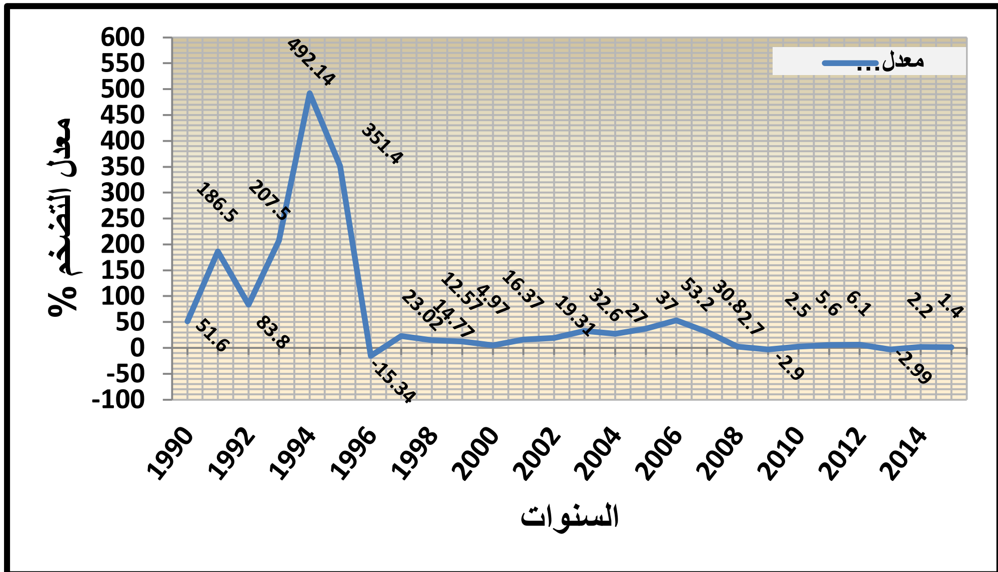
3. العمود (2) تم استخراجه من قبل الباحثين بالاستناد الى المعادلة الآتية:

$$\text{Inflation rate} = \frac{\text{CPI(this year)} - \text{CPI(last year)}}{\text{CPI(last year)}} * 100$$

شكل (4)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق للفترة (1990 – 2015)





الفصل الحادي عشر

الناتج المحلي الاجمالي في العراق

تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في العراق

تطور الناتج المحلي في العراق

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاساسية في الحسابات القومية، كما انه من اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويتم اعتماده لرسم السياسات الاقتصادية واجراء المقارنات المحلية والدولية، كما ان نمو وتطور الناتج المحلي بوصفه اتجاهاً عاماً يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وتحسن المستوى المعيشي وبالتالي يعتبر مقياساً للرفاهية الاقتصادية.

وان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي عميق يصيب بنية الاقتصاد ذاته ويترتب عنه عجز مستمر في عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية فلذلك تلجأ الدولة الى انتاج السلع في نطاق الاقتصاد الخفي لمواجهة الطلب المتزايد عليها محلياً.

ومن خلال استقراء الأرقام في الجدولين (1) و(10) نستطيع ان نؤشر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق، إذ نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حقق معدلات نمو متذبذبة خلال المدة (1990 – 1999)، فنلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بلغ (55926.5) مليون دينار عام (1990) بمعدل نمو سنوي موجب قدره (174٪)، الا انه انخفض في عام (1991) الذي شهد حرب الخليج الثانية، وما تبع ذلك من عقوبات دولية فرضت على العراق، لذلك شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة معدلات نمو سالبة خلال هذا العام. وحقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية معدلات نمو موجبة للفترة (1992-1995) اما في عام (1996) فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو سنوي سالباً بلغ(2.9).

ونلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حقق معدلات نمو سالبة للأعوام(2, 2002, 2001، وكذا الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فقد حقق معدلات نمو سالبة للعامين (2003, 2002) وذلك بسبب العقوبات الدولية على العراق التي اثرت بدورها على جميع القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج. لكن بعد عام (2003) فان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حققا معدلات نمو موجبة لغاية عام (2013)، ويعود ذلك الى ارتفاع كمية وسعر النفط المصدر، باستثناء عام (2009) فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو سنوي سالباً بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية والتراجع في أسعار النفط. اما بالنسبة للعامين (2014, 2015) فقد حقق كل من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة معدلات نمو سالبة بسبب الانخفاض الحاصل بأسعار وكميات النفط المصدر.

من كل ما سبق نتوصل الى ان هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي أسهم في حدوث تشوهات اقتصادية وسوقية في المستقبل، لذا نرى من الضروري الاستفادة من عائدات النفط في توليد نمو متوازن في باقي القطاعات الاقتصادية.

جدول (10)

معدلات نموه السنوي في العراق للفترة (1990 – 2015)(مليون دينار)

معدل النمو السنوي في GDP بالأسعار الجارية وGDPبالأسعار الثابتة لسنة 1988

السنوات	معدل النمو السنوي في GDP بالأسعار الجارية ٪ (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة٪ (3)
1990	174	29711.1	57.8
1991	(24.1)	10682	(64)
1992	171.1	14163	32.5
1993	179.4	18454	30.2
1994	415.5	19165	3.8
1995	303.7	19571	2.1
1996	(2.9)	21728	11.02
1997	132.2	26343	21.2
1998	13.5	35525	34.85

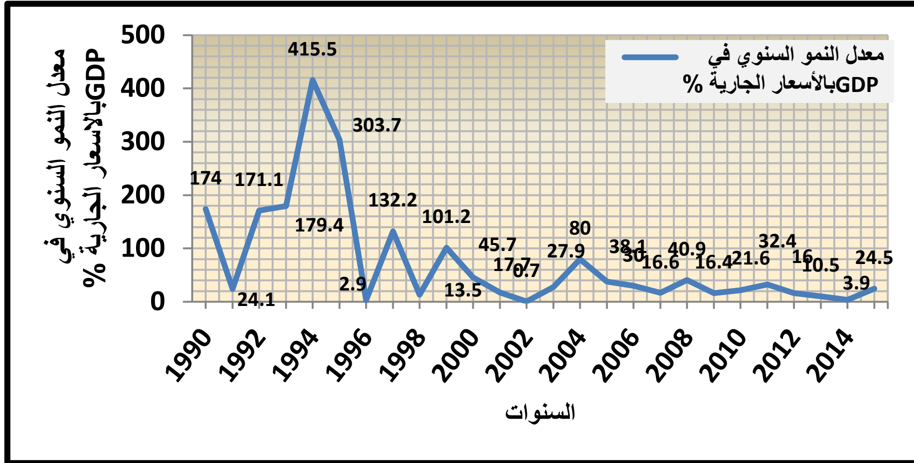
السنوات	معدل النمو السنوي في GDP بالأسعار الجارية ٪ (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة٪ (3)
1999	101.2	41771	17.58
2000	45.7	42359	1.4
2001	(17.7)	43335	2.3
2002	(0.7)	40345	(6.9)
2003	(27.9)	26990	(33.1)
2004	80	41608	54.2
2005	38.1	43439	4.4
2006	30	47851	10.2
2007	16.6	48511	1.4
2008	40.9	51717	6.6
2009	(16.4)	54721	5.8
2010	21.6	57926	5.8
2011	32.4	62897	8.5
2012	16	68286	8.5
2013	10.5	75685	10.8
2014	(3.9)	72736	(3.9)
2015	(24.5)	54972	(2.4)

المصدر /وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية لسنوات مختلفة.

- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.**
- **العمود (1) تم استخراجه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1) العمود (1).**
- **العمود(3) تم استخراجه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات العمود (2) الجدول (11).**

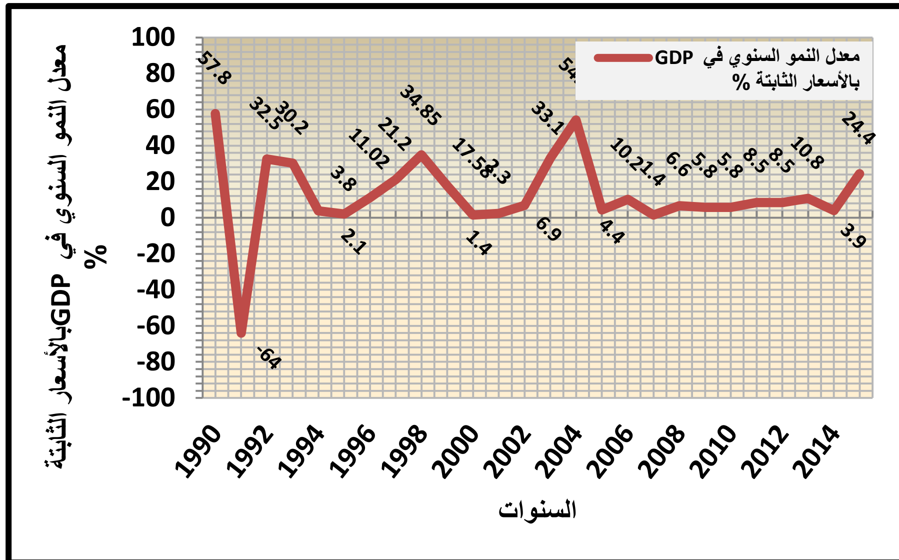
شكل (6)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للفترة (2015 – 1990)



شكل (7)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 في العراق للفترة (2015 – 1990)



المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

الفصل الثاني عشر

قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق وسبل المعالجة

اولا – طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق

هناك اسلوبان لقياس حجم الاقتصاد الخفي اسلوب التقدير المباشر واسلوب التقدير غير المباشر ولتعذر استخدام اسلوب التقدير المباشر لعدم وفرة البيانات، لذلك اقتصرت الدراسة على استخدام الاساليب غير المباشرة في التقدير، وقد تم استخدام طريقة معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب.

ان هذه الطريقة تقوم على اساس افتراض ان معاملات الاقتصاد المعلن يتم جانب منها باستخدام النقود السائلة والجانب الآخر يتم باستخدام الودائع، وان النسبة بينهما ثابتة. اما بالنسبة الى معاملات الاقتصاد الخفي فإنها تتم بواسطة النقود السائلة. لذلك فان التغيرات التي تتم بالاقتصاد المعلن يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب وان هذه الطريقة تقوم على عدة افتراضات هي:

- هناك سنة لا يوجد فيها اقتصاد خفي تعتبر سنة اساس.
- ان معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب ثابتة.

لذلك فان اي زيادة في هذا المعدل لابد من ان ينعكس في زيادة الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي.

يمكن تقدير معدل التغير في نشاط الاقتصاد الخفي بالنسبة الى معدل نشاط الاقتصاد المعلن من خلال التغيرات التي تحدث على معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب، اي يتمثل بالفرق بين نسبة سنة الاساس وسنة المقارنة فإذا وجد ان هذه النسبة كانت اعلى فان ذلك دليلا على وجود اقتصاد خفي. ويمكن تحويل هذه النسبة من

خلال استخدام سرعة دوران النقود المقدرة في الاقتصاد المعلن من اجل تقدير الحجم الكلي للاقتصاد الخفي وذلك باستخدام المعادلات الآتية:

$$K = C/M1*100$$
$$RK = Kt - Kt\text{-}1$$
$$V = PGDP / M1$$
$$HEC = V*D$$

أذ ان:

K : نسبة العملة في التداول الى عرض النقد

C: العملة في التداول

M1: عرض النقد بالمفهوم الضيق

RK: النمو في نسبة العملة في التداول الى عرض النقد

PGDP: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدون مساهمة النفط

V: سرعة دوران النقود

D: الودائع تحت الطلب

HEC: حجم الاقتصاد الخفي

ووفقا لهذه الطريقة تم اعتماد سنة 1996 سنة اساس وذلك لان نسبة النقود المتداولة الى عرض النقد هي اقل نسبة من باقي السنوات، ومن خلال الجدول(11) نلاحظ ان العملة بالتداول استمرت بالارتفاع خلال مدة الدراسة عدا عام 2015 فقد انخفضت أذ بلغت (34855000) مليون دينار، وكانت اكبر من الودائع تحت الطلب للمدة (1990 – 2009)، وقد استخدمت نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد، وتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على المعادلات السابقة وحساب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط، ونلاحظ ان سرعة دوران النقود (V) كانت منخفضة ولاسيما في سنة (1991) أذ بلغت (0.9)، ثم بدأت بالارتفاع لغاية (1995) أذ بلغت (3.5)، وهذا يعود الى ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة نسبة الاقتصاد الخفي بسبب ضعف الاجهزة الرقابية، ثم استمرت بالتذبذب بين الارتفاع

والانخفاض لغاية عام (2003)، واستمرت بالارتفاع للمدة (2004 – 2006)، وبعد ذلك تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى عام (2012)، وان الانخفاض يعزى لسببين همـا، عودة الثقة بالدينار بوصفه مخزناً للقيمة، ارتفاع قيمـة النـاتج المحلـي الاجمـالي للاقتصـاد العراقي، الذي يعود الى ارتفاع صادرات النفط من جهة وارتفاع اسعار النفط عالميـا مـن جهة اخرى، ثم استمرت بالارتفاع لغايـة عـام (2015)، أذ بلغـت (2). وان السـبب في تذبـذب سـرعة دوران النقـود يرجـع الى ارتفـاع الميـل الحـدي للادخـار لـدى الافـراد وبالأخص في فترات الازمات مثـل حـرب الخلـيج الاولى والثانيـة والثالثـة والعقوبـات الدولية، بالإضافة الى ضعف ثقـة الافـراد بقيمـة الـدينار كمخـزن للقيمـة، وعليـه فـان الاقتصاد الخفي بدأ يتنامى للمدة (1991 – 1995)، ثم انخفض في عـام (1996)، أذ بلـغ (228772) مليون دينار، لذلك نرى ان حجم الاقتصاد الخفي كان متذبذبا بين الارتفـاع تارة والانخفاض تارة اخـرى، ففـي عـام (1997) ارتفـع واسـتمر بالارتفـاع لغايـة عـام (2001)، أذ بلغ (1844350)مليون دينار، ثم تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لغاية عـام (2005) ثم ارتفع للمدة (2006 – 2013)، ثم انخفض للعامين (2014)، (2015)، أذ بلغ (73240000)، (61160000) مليـون دينـار علـى التـوالي. امـا بخصـوص نسـبة حجـم الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلـي الاجمـالي عـدا الـنفط فقـد ارتفعـت للمـدة (1990 – 1993)، ثم تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتـى عـام (1996) واسـتمرت بالارتفـاع لغاية عام (2001)، ثم تذبذبت بين الارتفاع والانخفـاض حتـى عـام (2006)، أذ بلغـت (29.4٪) ثم اسـتمرت بالارتفـاع لغايـة عـام (2011)، ثـم انخفضـت للمـدة (2012 – 2015)، وكما هو موضح بالجدول الآتي.

جدول (11)

تقدير حجم الاقتصاد الخفي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي

عدا النفط في العراق للفترة 1990 – 2015(مليون دينار)

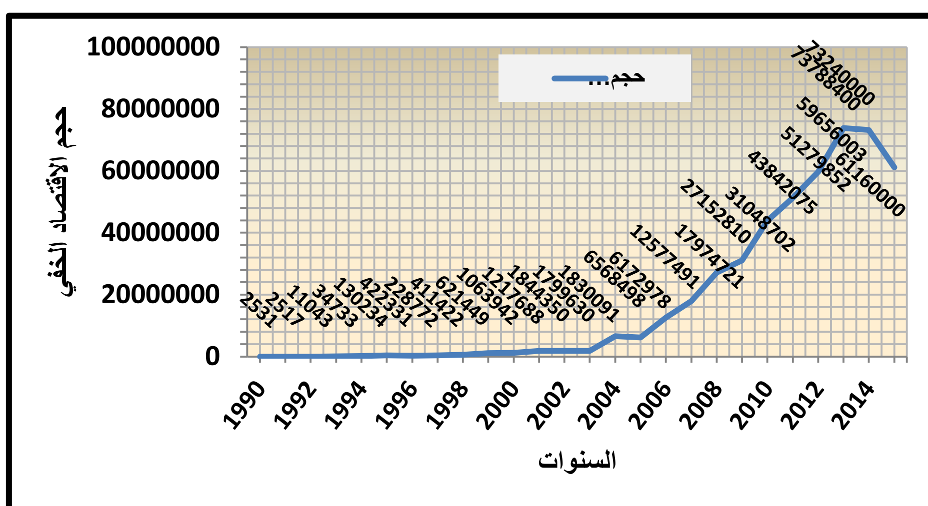
السنوات	V (1)	K (2)٪	RK (3)	HEC (4)	٪HEC/GDP (5)
1990	1.3	87.3	78.1	2531	12.9
1991	0.9	88.6	79.4	2517	10.8
1992	1.4	82	72.8	11043	17.8
1993	1.8	77.7	68.5	34733	22.5
1994	3.3	83.5	74.3	130234	16.3
1995	3.5	82.9	73.7	422331	17
1996	2.9	9.2	صفر	228772	8.2
1997	3.8	89.6	80.4	411422	10.4
1998	3.9	88.2	79	621449	11.5
1999	5.1	85.9	76.7	1063942	14.1
2000	4.8	85.3	76.1	1217688	14.5
2001	4.9	82.6	73.4	1844350	17.5
2002	4	85.1	75.9	1799630	14.9
2003	1.6	80.2	71	1830091	19.8
2004	2.2	70.6	61.4	6568498	29.2
2005	2.7	79.9	70.7	6172978	19.8
2006	2.8	70.9	61.7	12577491	29.4
2007	2.4	65.5	56.3	17974721	34.2
2008	2.8	65.6	56.4	27152810	34.4
2009	2	58.4	49.2	31048702	41.5
2010	1.6	47	37.8	43842075	51.5
2011	1.5	45.3	36.1	51279852	53.5
2012	1.8	48	38.8	59656003	51.3

٪HEC/GDP (5)	HEC (4)	RK (3)	٪(2) K	V (1)	السنوات
51.1	73788400	38.2	47.4	1.9	2013
50.7	73240000	40.4	49.6	2	2014
46.6	61160000	44.1	53.3	2	2015

المصدر / احتسبت بالاعتماد على بيانات الجدول(1) العمود(4) والجدول (2) العمود(3, 2, 1).

شكل (8)

حجم الاقتصاد الخفي في العراق للفترة (1990 – 2015)



المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(11)

وللتعرف على العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية سوف

يتم استخراج معدل النمو السنوي المركب للمتغيرات وكما موضح في الجدول (12).

جدول (12)

معدل النمو السنوي المركب لحجم الاقتصاد الخفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية في العراق للفترة (1990 – 2015)

معدل النمو السنوي المركب ٪ / الفترة	HEC	UNE	CPI	GDP
(1990 – 2002)	65.7	9.2	67.9	66.11
(2003 – 2015)	31.02	(0.90)	11.3	15.7

احتسبت وفق الصيغة الآتية:

$$r = (\text{سنة الاساس} \div \text{سنة المقارنة})^{\frac{1}{t}} - 1 \times 100$$

أذ ان:

HEC: الاقتصاد الخفي ، CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

GDP: الناتج المحلي الاجمالي،UNE : البطالة

ونلاحظ من الجدول (12) ان معدل النمو السنوي المركب للاقتصاد الخفي قد انخفض من (65.7) للفترة من (1990 – 2002) الى (31.02) للفترة من (2003 – 2015)، وكذلك الحال في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فقد انخفض معدل النمو السنوي المركب للبطالة من (9.2) الى معدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (0.90)، اما بالنسبة للتضخم فقد انخفض معدل النمو السنوي المركب من (67.9) الى (11.3)، واخيرا فأن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد انخفض من (66.1) الى (15.7).

من كل ما سبق نتوصل الى ان هناك علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية

ثانيا - سبل معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي

يتعذر القضاء على الاقتصاد الخفي تماما، لذلك لابد من اتخاذ جملة من الاجراءات الكفيلة بتضييق نطاق هذا الاقتصاد بحيث لا يؤثر على سلبيا على النشاط الاقتصادي،

وذلك من خلال تبني جملة من الاصلاحات التنظيمية والاقتصادية والقانونية. وبما ان ارتفاع العبء الضريبي يعتبر من الاسباب الرئيسة لنمو انشطة الاقتصاد الخفي. وان اسعارها تلعب دوراً مهماً في التأثير في رغبات الافراد للعمل في الانشطة الرسمية او الاتجاه للعمل بالأنشطة الخفية التي لا تخضع للضرائب. لذلك فحتى يتم التغلب على ظاهرة الاقتصاد الخفي لابد من اتباع وسائل معينة لإصلاح النظام الضريبي وذلك من اجل تجنب التهرب الضريبي ومراجعة اساس حساب معدل الضريبة ومراجعة وسائل الكشف عن مصادر الدخل وتبسيط الاجراءات واتباع عقوبات صارمة بشأن المتخلفين عن دفع الضرائب.

وقد عمدت الحكومات الى اتباع وسائل وقائية ووسائل علاجية مع الاخذ بعين الاعتبار التفريق بين الدخول المتهربة من دفع الضرائب عليها(1)، الاول: الدخول المتولدة من الانشطة الاقتصادية المشروعة والثاني: الدخول المتولدة من الانشطة غير المشروعة. وان قرار التهرب من دفع الضريبة من النوع الاول يتأثر بسياسة الضرائب وتنظيمها الاداري والفني. بينما سلوك الممول من النوع الثاني يتأثر بسرية النشاط وطبيعته المحظورة التي تؤثر بدورها على قرار تهربه وان التهرب الضريبي يتأثر بعوامل ذاتية منها كفاءة الجهاز الضريبي، واسعار الضريبة، واحتمال اكتشاف التهرب. وعوامل اخرى خارجة عن النظام الضريبي منها: سياسات الانفاق الحكومي، طبيعة الاقتصاد، البيروقراطية، النمو الاقتصادي وغيرها. لذلك لابد من تخفيض عملية التهرب الضريبي من خلال زيادة عمليات المراجعات الضريبية ولكن هذه العملية مكلفة بالإضافة الى ان منع التهرب الضريبي قد يؤدي الى آثار ايجابية وسلبية حيث ان القضاء على التهرب الضريبي بشكل كامل امر صعب التحقيق ومن ثم يكون من الافضل الا نقضي على التهرب الضريبي بالكامل ولكن نحاول الوصول الى وضع امثل من خلال تساوي التكلفة الحدية

(1)Robert Draeseke,A Fuzzy logic Approach To Modeling The New Zealand Underground Economy ،2002 ،pp.121-122.

للقضاء على الاقتصاد الخفي مع الايراد الحدي الذي ينتج من هذه العملية الا ان تطبيق هذه الطريقة غاية في الصعوبة، فالسلطات لديها العديد من الوسائل التي يمكن اللجوء اليها لمواجهة الاقتصاد الخفي مثل عمليات التفتيش الضريبي وخفض معدلات الضرائب وشدة العقوبات الخ. ولتحقيق الوضع الامثل يجب اجراء موازنة دقيقة بين هذه الادوات. كذلك يجب تعديل معدلات الضرائب مع معدلات التضخم اي ما يطلق عليها التقييس في ظل وجود التضخم[1] Inflation Indexation في التخفيف من اللجوء نحو الاقتصاد الخفي، حيث ان عدم تقييس معدل الضريبة بالتضخم سوف يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي وبالعكس فان اجراء التقييس سوف يترتب عليه التقليل من الشعور بأن التضخم سيؤدي الى نوع من عدم العدالة في توزيع الدخل.

ومن الاساليب الاخرى للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي فرض الغرامات على الذين يعملون في صورة خفية وكذلك زيادة اعداد مفتشي العمل وكذلك سن القوانين الصارمة للحد من هذه الظاهرة. ومن الوسائل الأخرى لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي تنمية الوعي الجماهيري حول الآثار السلبية لبعض انشطة الاقتصاد الخفي على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني. ونلاحظ ان دولاً اخرى طبقت برامج تهتم بتحسين المهارة الذاتية بوصفها وسيلةً لأقناع الافراد باختيار بيئة رسمية تتناسب مع وضعهم الثقافي والتعليمي الجديد. وتعتبر برامج التربية الوطنية المطبقة في بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا من اهم وسائل تعويد الفرد للالتزام بمبدأ المشروعية ومراعاة المبادئ النظامية والنظام العام وسلطة القانون على التصرفات المالية والانشطة الاقتصادية.

وهناك وسائل اخرى للتغلب على ظاهرة الاقتصاد الخفي ومنها اصلاح البيئة الادارية والتنظيمية، حيث تعتبر تطوير الانظمة الحكومية وتبسيط اجراءاتها من الخطوات المهمة لمواجهة الاقتصاد الخفي والتغلب عليه. وتبرز اهمية اصلاح البيئة الادارية والتنظيمية في ان الاقتصاد الخفي يمتاز بانخفاض تكاليف الدخول فيه وان الحكومات من

---

(1)عبد الجبار صالح، الاقتصاد الموازي في العراق، مصدر سابق، ص10.

خلال تبسيط الاجراءات الحكومية واصلاح البيئة الادارية تستطيع ان تحقق للقطاع الرسمي تلك الميزة، فتزيد من جاذبيته ومن ثم تميل الكفة لصالحه بتساوي القطاعين في تكاليف الدخول وتؤدي بالعاملين في الانشطة الخفية لتحمل تكاليف اخرى مثل تكاليف الانكشاف والعمولات والرشاوى التي تدفع مقابل استمرار النشاط الخفي، وبالتالي هذا يشجع على عملية التحول الى انشطة الاقتصاد الرسمي.

وبما ان البيروقراطية والتعقيد من المسببات المهمة لنشوء ونمو الاقتصاد الخفي فان اصلاح البيئة الادارية والتنظيمية الحكومية ينبغي ان يتضمن قدراً اقل من القوانين والقرارات والاجراءات وكذلك مرونة عالية في التطبيق وبتكاليف اقل، وقدرة على تحقيق التنافسية مع وجود جهاز حكومي كفوء وقادر على استيعاب التغيرات التنظيمية والادارية[1].

وقد اوضح كل من (Giles &Draeseke (2002)[2] بأن صانعي السياسات الاقتصادية في دول الاتحاد الاوربي وكندا والولايات المتحدة ونيوزيلندا قد اولوا هذه الوسائل والاجراءات اهمية كبيرة ومن الوسائل الاخرى للتغلب على ظاهرة الاقتصاد الخفي هي اصلاح السياسات الاقتصادية حيث ادى التعثر في السياسات الاقتصادية المطبقة في اغلب دول العالم الى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي وقد اوضحت عدد من الدراسات التطبيقية ان فشل السياسات الحكومية هو السبب الرئيس لنمو الاقتصاد الخفي، وان الدول التي تطبق سياسات مغلقة هي اكثر الدول عرضة لنمو كبير في حجم الاقتصاد الخفي.

وهناك اعتقاد بأن البرامج التي تهدف لمعالجة الاقتصاد الخفي يمكن ان تكون اكثر فعالية من حيث التكلفة في تعزيز العمالة، والانتاج، وتخفيف حدة الفقر. ففي افريقيا

---

(1)Dongala ،J ،The Informal Sector Trade Among Sub- Saharan African Countries: A Survey and Empirical Investigation ،The developing Economies ،1993,vol.31.pp.131 – 72.

(2)Thomas &Zilberfar ،The Underground Economy in the United States ،1986 ، vol.33,pp.799 – 811.

على سبيل المثال وجد ان المشاريع المحلية الرسمية قد زادت عندما اصبحت البيئة الاقتصادية اكثر انفتاحاً. ويدل هذا على ما يمكن تحقيقه اذا ما تم تحرير الاقتصاد كله[1].

لذلك لابد للحكومة من وضع الحواجز الشديدة امام الخروج من الاقتصاد المعلن بعد الدخول فيه، كذلك يجب على الحكومة المقارنة بين التكاليف والعوائد المترتبة على تنفيذ سياسة معينة، كذلك لابد من الحكومات اتباع المصداقية وكذلك الاتساق الزمني عند وضع السياسات فعلى سبيل المثال عند لجوء الحكومة الى اعلان العفو الضريبي يجب ان تعقبه حملة لمواجهة التهرب الضريبي والا فإن المنشآت سوف تلجأ الى التهرب الضريبي متوقعة العفو لاحقاً.

وحتى يتم التغلب على الاقتصاد الخفي لابد من اصلاح الاختلالات الهيكلية في اسواق العمل، حيث ان سياسات سوق العمل في الدول النامية قد أسهمت في احداث مخرجات لسوق العمل مخيبة للآمال وذلك نتيجة لهيمنة القطاع العام على سوق العمل لذلك لابد من اصلاح سياسات سوق العمل والتي كانت تخدم مجموعة من افراد المجتمع لتسهم في خدمة المجتمع بأكمله. لقد اثبتت الاصلاحات الخاصة بسوق العمل نجاحها في ايجاد نسب عالية من فرص العمل وتحقيق الامان الوظيفي والمراجعة المستمرة لسياسات الحد الادنى للأجور، ولوائح سوق العمل، وتأمين البطالة وزيادة انتاجية العمل وذلك عن طريق تطوير التأهيل والتدريب وفق متطلبات سوق العمل الفعلي[2].

ومن اسباب نمو الاقتصاد الخفي هو انخفاض مستوى الدخل لذلك حتى يتم التغلب على ظاهرة الاقتصاد الخفي يجب على الحكومة اصلاح السياسات الاقتصادية ومن اهم هذه السياسات اتباع سياسة معينة من اجل ارتفاع مستوى الدخل وذلك من اجل رفع المستوى المعيشي عن طريق معالجة مسببات الفقر في المجتمع.

---

(1)WWW. EGYPTIAGREENS. COM / DOCS / GENERAL / INDEX.

(2)Vito ،the underground economy in the united states ،estimations and implications ، Bianca national ،Review ،1980 ،p.428.

فلابد من اصلاح السياسات النقدية والمالية من اجل مواجهة الاقتصاد الخفي. ومن اهم وسائل اصلاح السياسة النقدية الاعتماد على التعاملات النقدية الالكترونية وهذا يعد اجراء آمناً لإدارة النقود وتبادل الاموال ويؤدي هذا الى تضيق الخناق على التعامل النقدي وبنفس الوقت تشجيع الادخار وكذلك تنمية الودائع البنكية، وكذلك تبني سياسات توفر الخدمات المصرفية واعادة هيكلة القطاع المصرفي التي تساعد على المنافسة والتعميق المالي. وهذه الاجراءات تشجع المنشآت على العمل بالأنشطة المعلنة وتحد من الاقتصاد الخفي بسبب زيادة تكلفة الفرصة البديلة، بالإضافة الى تثبيت سعر الصرف أذ أن اتباع سعر صرف مزدوج يشجع على استخدام قنوات غير رسمية[1]. أما بخصوص الاصلاحات بشأن السياسة المالية، فهناك عدة وسائل منها منح اعفاءات ضريبية على الانشطة الخفية المتحولة الى الاقتصاد المعلن لمدة تتراوح من سنتين الى خمس سنوات مع محاولة ربطها بالمجالات الاستثمارية التي تحتاجها الدولة، وتبني برامج معينة تهدف الى تحسين اداء المؤسسات الصغيرة وذلك عن طريق استخدام المساعدات المالية مثل توفير ائتمان قصير الاجل لتشجيع العاملين في الانشطة الخفية من الدخول بصورة مشروعة في النشاط التجاري، وضع سياسات مالية وتشريعات مرنة ومستقرة تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية والمحلية، وتساعد الافراد على التنبؤ بالاستثمار المستقبلي، معالجة اسباب العجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الشفافية في الانفاق العام والحيلولة دون الاسراف والهدر والتبذير لموارد الدولة[2].

وبالرغم من ان الكثير من الدول قد مارس بعضاً أو كلاً من هذه الوسائل من اجل التغلب على ظاهرة الاقتصاد الخفي الا انه يبدو ان هذه الوسائل والاجراءات لم

(1)سيد بن حسن عبد الله، نخبة الاقوال في مكافحة غسيل الاموال، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010، ص105.

(2)Barbara Harris – White ،Work and Wellbeing in Informal Economies: The Regulative Roles of Institutions of Identity and The State ،World Development ،Vol.38 ، No.2,2010 ،p.172-178.

تكن ناجحة في التغلب على هذه الظاهرة، فهناك الكثير من الدول مازال ينمو فيها الاقتصاد الخفي.

ومما سبق يتضح ان القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي مسألة شبه مستحيلة ففي جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء سوف يتعايش الاقتصاد الخفي جنباً الى جنب مع الاقتصاد الرسمي. لذلك فإن السبيل الوحيد امام صانعي السياسات الاقتصادية هو محاولة البحث عن علاج اخر يعمل على انحسار انشطة الاقتصاد الخفي او العمل على استغلال انشطة الاقتصاد الخفي لخدمة الاقتصاد المعلن والنهوض بالبلد بشكل عام. وباعتقاد الباحثة ان الحل الافضل هو اقتراح استراتيجية لإدماج الاقتصاد الخفي المشروع بالاقتصاد المعلن.

وتم التوصل الى جملة من الامور من اجل استيعاب هذه المشروعات ومن اهم هذه الامور تسهيل اجراءات تسجيل المشروعات وكذلك تخفيض نسبة الضرائب وتفعيل دور الجمعيات الاهلية والبنوك من اجل ان تلعب دور الوسيط في دعم الثقة بين الدولة والعاملين في القطاع الخفي.

لذلك حتى يتم دمج الاقتصاد الخفي بالاقتصاد المعلن يجب توفر عدة عوامل[1]:

1. اعفاء المشروعات التي كانت تعمل في الاقتصاد الخفي من الضرائب على السنوات السابقة فور انضمامها للقطاع المعلن.
2. تسهيل الاجراءات الادارية امام انتقال هذا القطاع الى الجانب الرسمي ولاسيما الشركات العائلية والمنشآت التي تعمل في الخفاء في مناطق المخالفات والسكن العشوائي.
3. تقديم العديد من المحفزات والمزايا مثل امكانية الحصول على ترخيص مؤقت بمجرد الانتهاء من الاجراءات اللازمة لمزاولة النشاط المعلن.
4. تخفيض نسبة الضمان الاجتماعي وتكييفه مع وضعية المؤسسة.

---

(1)نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، 2007، ص96.

5. تسهيل اجراءات التأمين على العمالة والمساعدة الفنية والتسويقية بشكل رسمي وكذلك يجب تخصيص شباك خاص لهذه المشروعات بجميع فروع خدمات الاستثمار التابعة للهيئة العامة للاستثمار.

6. ان اغلب النشاطات في الاقتصاد الخفي هي نشاطات فردية وصغيرة لذلك يمكن تأسيس جمعيات تعاونية لهم (باعة متجولين، اعمال حرة... الخ) تقدم المساعدة والاستشارات وتساعدهم في حل المشاكل التي تواجههم وبالتالي تدفعهم للعمل في الاقتصاد المعلن.

7. يجب على الدولة ان تعمل على توفير جميع حاجات الافراد وحسن الادارة لمؤسساتها وايضاً الاستغلال الامثل للموارد، مما يزيد الثقة بينها وبين المتعاملين.

8. العمل على توازن ثمن العمل داخل اطار الاقتصاد المعلن مع تكلفة العمل خارج هذا الاطار.

الفصل الثالث عشر

قياس اثر الاقتصاد الخفي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

اولا - توصيف وبناء النموذج القياسي

تعتبر النماذج القياسية احدى ادوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من ناحية ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من ناحية اخرى.

لذلك يجب التعبير عن أي ظاهرة اقتصادية بصورة كمية عن طريق اتباع صيغة رياضية معبرا عنها برموز ومعادلات رياضية، وان هذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج. وان هذه المرحلة تسمى بمرحلة توصيف وصياغة النموذج. وتتضمن هذه المرحلة عدة خطوات يمكن ادراجها بالآتي:

أ - بناء هيكل النموذج

أن النموذج يتكون من مجموعة من المعادلات كل معادلة تضم متغيرا تابعا ومتغيرا مستقلا واحدا، إذ يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط(Simple Linear Regression) في تقدير العلاقات المدروسة، وان النموذج يضم المعادلات الآتية:

1. معادلة الناتج المحلي الاجمالي.
2. معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم).
3. معادلة البطالة.

ب - متغيرات النموذج:

استخدمت عددا من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي يؤثر الاقتصاد الخفي في مسارها الزمني وذلك بالاعتماد على ما جاءت بها النظرية الاقتصادية، بالإضافة الى طروحات بعض المدارس الفكرية وما استخدمته النظرية الحديثة، وفيما يأتي وصف لمتغيرات النموذج:

1. المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

يطلق على هذه المتغيرات بالمتغيرات الخارجية لأنها تتحدد بقوى من خارج النموذج (Exogenous Variables) ويمكن الحصول عليها من الاحصاءات الرسمية للدولة ومن خلال النشرات الدولية للمؤسسات والجهات ذات الصلة، او من خلال طرق القياس المتبعة. ونلاحظ ان النموذج المقدر في هذه الدراسة يضم متغير مستقل واحد وهو حجم الاقتصاد الخفي والذي يرمز له بالرمز .(HEC)

2. المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

يطلق على هذه المتغيرات بالمتغيرات الداخلية (Endogenous Variable) لأنها متغيرات تتحدد قيمتها من داخل النموذج، وان المتغيرات التابعة في هذا النموذج يمكن ادراجها بالآتي:

اولا – البطالة:

ويرمز لها بالرمز (UNE)وقد اعتمدت الدراسة على معدلات البطالة السنوية على مستوى البلد ككل، لبيان اثر الاقتصاد الخفي على البطالة وبواقع (26)مشاهدة.

ثانيا – الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)

ويرمز له بالرمز (CPI) وقد اعتمدت الدراسة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الاساس (1988)، لبيان اثر الاقتصاد الخفي على التضخم وبواقع (26) مشاهدة.

ثالثا – الناتج المحلي الاجمالي

ويرمز له بالرمز (GDP) وقد اعتمدت الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، لبيان اثر الاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الاجمالي وبواقع (26) مشاهدة.

ت – تحديد العلاقة بين المتغيرات

يتضمن النموذج المعادلات الثلاثة الآتية:

$$\text{Ln}\, GDP = \alpha_1 + \alpha_2 lnHEC + \ell 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\text{Ln CPI} = \alpha_3 + \alpha_4 lnHEC + \ell 2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
$$\text{Ln UNE} = \alpha_5 \mp \alpha_6 lnHEC + \ell 3 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وهنا يمكن ان نحدد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية وكما يأتي:

1. العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية تفترض النظرية الاقتصادية وبالاستناد الى افكار اغلب المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة سببية موجبة بينهما لذا فمن المتوقع ان تكون المعلمة (α_2) موجبة.

2. العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي والتضخم

تفترض النظرية الاقتصادية ان هناك علاقة سببية موجبة بين حجم الاقتصاد الخفي ومعدلات التضخم السائدة في البلد فيصبح من المتوقع ان تكون المعلمة (α_4) موجبة.

3. العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي والبطالة

تفترض النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على افكار اغلب المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة سببية قد تكون ايجابية أو سلبية بين حجم الاقتصاد الخفي وبين معدلات البطالة السائدة في البلد. وبالاعتماد على هذه الفرضية يصبح من المتوقع ان تكون المعلمة (α_6)أما موجبة أو سالبة.

ث – مصفوفة معاملات الارتباط

لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد جدول مصفوفة معاملات الارتباط الآتية:

جدول(13)

مصفوفة معاملات الارتباط

	HEC	GDP	CPI	UNE
HEC	1.000000	0.970939	0.905592	(0.084846)
GDP	0.970939	1.000000	0.948330	0.021502
CPI	0.905592	0.948330	1.000000	0.028363
UNE	(0.084846)	0.021502	0.028363	1.0000000

المصدر: احتسبت بالاعتماد على برنامج (Eviews).

يشير الجدول (13)الى العلاقة بين هذه المتغيرات حيث يوضح قوة واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة عالية من الارتباط بينها واتجاه العلاقة إيجابية (طردية)، ما عدا البطالة فان العلاقة عكسية أي أن حجم الاقتصاد الخفي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة التضخم وانخفاض معدلات البطالة، الا ان هذا الارتباط اضافة الى كونه عاجزا عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فانه لا يقدم دليلا كافيا على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات.

ثانيا - الاساليب القياسية المستخدمة

1 - اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

أن تحليل السلاسل الزمنية يعد خطوة مهمة قبل مرحلة تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. للتأكد من استقراريه (stationers) هذه المتغيرات وبالتالي معرفة الخصائص الاحصائية لها، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون تباينها و متوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن[1]. اما في حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة فإنه

(1)عدنان الوردي: أساليب التبنؤ الاحصائي، طرق وتطبيقات، جامعة البصرة، 1990، ص258.

ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف * (spurious regression)، وحتى يتم معالجة تلك المشكلة سوف يتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة (unit Root Test) للتأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، ورغم تعدد اختبارات جـذر الوحـدة الا اننا سوف نركز على استخدام اختبـارين وهمـا: اختبـار ديكـي –فـوللر (Dickey and Fuller 1979) الموسع الذي يسمح بإدراج عدد من الفروق ذات الفجـوة الزمنيـة حتـى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي واختبار فيليبس – بيرون (phillips-perron 1988).

أ – اختبار ديكي – فولر

في عام 1981 طوّر كل من ديكي وفوللر ثلاث معادلات مختلفـة لاختبـار وجـود جذر الوحدة تكون المعادلة الاولى بدون حد ثابت، اما المعادلة الثانية فإنهـا تحتـوي علـى الحد الثابت فقط، في حين تحتوي الثالثة على الحد الثابت والاتجاه العام، وان حدود الخطأ (e_t) في المعادلات الثلاثة هي حـدود الخطـأ الـتي تتصـف بالضوضـاء البيضـاء (white noise) وتتميز بالخواص المرغوبة.

ويمكن توضح اختبار ديكي –فوللر من خلال الصيغ الاتية [1]

الصيغة الأولى: من دون حد ثابت ومن دون اتجاه زمني.

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

إذ إن:

Y_t: السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختبار استقراريته.

---

*الانحدار الزائف: يعني وجـود اتجـاه عـام (trend) في السلسـلة الزمنيـة، في حالـة عـدم اسـتقرارها وتم استخدام طريق (OLS)، ستكون النتائج غير صحيحة بالرغم من ارتفاع معامـل التحديـد وقـيم احصاء (t ,F).

1 انظر في ذلك:

- Badi G. Baltagi ،Econometrics ،2nd Edition ،Verify Berlin Heidelberg New York. USA.1999.p370.

μ_t : متغير عشوائي (Random Variable) أو حد الاضطرابات، يفترض بأنه يتوزع توزيعاً طبيعياً مستقلاً بتباين ثابت ووسط حسابي مساوٍ للصفر، ويشار إلى هذا الافتراض كالآتي: ($U_i \sim N(0,\sigma^2 U_i)$).

Δ: الفرق الأول للسلسلة، ($\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$).

δ: تمثل معلمة المتغير المتباطئ.

الصيغة الثانية: تتضمن حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \mu_t \quad \text{..................(5)}$$

إذ إن:

β_1: تمثل معلمة الحد الثابت.

الصيغة الثالثة: تتضمن حداً ثابتاً واتجاهاً زمنياً.

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \mu_t \quad \text{..................(6)}$$

إذ إن:

β_2: معلمة الاتجاه الزمني.

t: الاتجاه الزمني، والغرض من إدخاله في النموذج هو للتخلص من الترابط الزائف وإزالة الاتجاهات غير العشوائية.

يتطلب إجراء اختبار (DF) باستخدام الصيغة الأولى حساب ما يسمى قيم ($\hat{\tau}$) وذلك لغرض اختبار الفروض الآتية:

1. فرضية العدم: ($H_o : \delta = 0$).

2. الفرضية البديلة: ($H_1 : \delta \langle 0$).

ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة، يتم استخدام معايير مثل (Akaike (info Criterion (AIC) او (Schwartz info criterion (SC)) (Final Prediction

.(error (FPE)[1]

في حالة التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الـذاتي، يـتم مقارنـة قيمـة($\hat{\tau}$) المحسوبة مع القيم الجدولية المعدة خصيصاً لذلك من قبل (Dickey-Fuller) والتي تدعى بالقيم الحرجة (Critical values)عند حجم العينة (n) ومستوى معنوية(1٪، 5٪، 10٪)، وذلك لان توزيع المعلمات يختلف عن توزيع (t) الطبيعي، لذا فان القيم الجدولية تختلف كذلك،وقـد سـعت الدراسـات لتحديـد قـيم جدوليـة خاصـة والـتي طورهـا (Mackinnon)عام (1991)[2] في تحليله المعـروف بــ (Response Surface Analysis)، ومن خلال صيغة إذا تم التعويض فيها بالقيم المطلوبة يمكن الحصول على القـيم الحرجـة التي يشار إليها أحياناً بالمصطلح (MK Critical tau values) لاختبـارات جـذر الوحـدة والتكامل المشترك وهي تتمثل في:

$$CV(K, Model, n, e) = b + b_1\left(\frac{1}{n}\right) + b_2\left(\frac{1}{n}\right)^2$$

وخلافها يأخذ الفرق الثاني وتُكرر خطوات الاختبار لمعرفة درجة استقرار المـتغير المعني، غير أن اخذ الفروق للحصول على الاستقرار سيحذف معلومات احتمالية مهمـة حول العلاقات بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل، لذا لابد من التأكد مـن وجـود علاقـة توازنيـة طويلـة الأجـل بـين المـتغيرات بوسـاطة اختبـار التكامـل المشـترك .(Cointegration test)

ب – اختبار فيلبس – بيرون

يعتمد اختبار فيليبس- بيرون (phillips – perron) على نفس المعادلة اعلاه، الا انه يختلف عـن اختبـار (Dickey – fuller) البسـيط والموسـع في طريقـة معالجـة وجـود

1DimitiosAsterion and Stephen G.Hall.Applied Economerrics ،palgraveMacmill an Ltd. New York ،2007.p295.

2J.G.Mackinnon: " Critical Values for co integration tests " ;Engle ،R.F Granger ،C.W.J ، (eds): Long Run Economic Relationships: Reading in co integration ،ch.13 ,Oxford University Press ،1991 ،PP.267-276.

الارتباط الذاتي، حيث تقوم بعملية تصحيح غير معلمية (Non parametric) لـ أحصائية (t) للمعلمة (δ) وله قدرة اختبارية افضل وأدق لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً.

وفي اغلب الاحيان تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول.

2 – **اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية**

يُستخدم اختبار التكامل المشترك (Counteraction) لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يشترط ان تكون المتغيرات لهذا الاختبار غير مستقرة لمستواها ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الاول أو الثاني. إذ تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير، فان هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة وذلك في الأمد الطويل

ولإجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات لابد من أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة (Integrated) من الرتبة نفسها، ولهذا فان الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وبعد معرفة هذه الرتبة، يمكن التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين تلك المتغيرات بوساطة اختبار التكامل المشترك، لذا لا يمكن معرفة العلاقة بين هذه المتغيرات إلا إذا كانت تربط بينها علاقة تكامل مشترك (counteraction)، وهذا يعني انه حتى إذا كانت هناك سلسلتان متكاملتان من نفس الرتبة كلاً على حدة، فليس هناك ما يضمن اتصافهما بخاصية التكامل المشترك.

هناك اختبارات عديدة للتكامل المشترك، نختار منها الاختبار الذي وضعه انجل وجرانجر(EG)، والذي يتضمن إجراء خطوتين كما يلي:

الخطـوة الاولى- يـتم تقـدير علاقـة انحـدار التكامـل المشـــترك (counteraction Regression) بين المتغيرين (X_t ،Y_t) في حالة كون السلسلتين غير مستقرتين ولهما نفس درجة التكامل، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وفق الآتي:

$$Y_t = \alpha_o + \alpha_1 X_t + \mu_t \text{ ………….(7)}$$

إذ إن:

α_o،α_1 : المعلمات المقدرة.

μ_t: حد الخطأ العشوائي أو البواقي.

وتحسـب البواقي (u_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصـير عـن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل على وفق الصيغة أدناه:

$$u_t = Y_t - \alpha_o - \alpha_1 X_t \text{ …………..(8)}$$

الخطوة الثانية –

نجري اختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (u_t)، وذلك بتقدير الصيغة الآتية:

$$\Delta u_t = \delta u_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ……………….(9)}$$

وبعد ذلك نقارن قيمة ($\hat{\tau}$) المحسوبة مع القيمة الحرجـة لهـا مـن جـداول أعـدها خصيصاً لذلك كل من انجل وجرانجر[1]، فإذا كانت قيمة($\hat{\tau}$) اقل من القيمـة الحرجـة، نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون سلسلة (u_t) غير مستقرة، وبيانات كل مـن (X_t ،Y_t) لا تتصفان بخاصية التكامل المشترك، ومن ثم فان نموذج تصحيح الخطأ لا يصلح لتفسـير سلوك هذه الظاهرة،أما إذا كانت قيمة($\hat{\tau}$) اكبر من القيمة الحرجة، فإننا نرفض فرضـية العدم، ومن ثم تكون سلسلة (u_t) مستقرة أو ساكنة، وبيانات سلسلتي كل من (X_t ،Y_t) تتصفان بخاصية التكامل المشترك(counteraction)، وعندها يكون النموذج الأكثر ملاءمة

---

1 يُنظر: عبد القادر محمد عبد القادر عطيه،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسـكندرية، الـدار الجامعية , 2005، ص670.

لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ولا يترتب في هذه الحالة الحصول على انحدار زائف.

3 - نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يتطلب اختبارات التكامل المشترك مثل Engle and Granger(1987)، Johansen(1988)، Johansen and Juselius(1990)، ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، في هذه الحالة لا يمكن اجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، أي I(0)، I(1). لذلك ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed lag model)(ARDL) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب ان تكون المتغيرات المتعددة لها نفس رتبة التكامل الى جانب خصائص اخرى سيتم التطرق اليها.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL) من خلال اسلوب اختبار الحدود (Bound Test) المطور من قبل (Pesaran et al)(2001) أذ تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model)(AR) ونماذج فترات الابطاء الموزعة، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في أبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو اكثر[1]. وتتميز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة[2]:

1. ان انموذج (ARDL) يمكن ان يستعمل بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت بالمستوى، أم بالفرق الاول، أم مزيجاً بين الاثنين.
2. أن هذا النموذج يأخذ عددا كافيا من مدد التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات انموذج الاطار العام.

---

(1) Pesaran ،M. ،Shin ،Y. and smith ،R. ،Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship ،Journal of Applied Econometrics ،Vol.16 ،2001 ،pp.289-329.

(2) محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار محمد خلف، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (2009-1980)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 1، ع4، 2012، ص18.

3. يمكن عن طريق هذا الأنموذج ان نحصل على أنموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط، أذ ان انموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج، لذلك فأن هذا الأنموذج له القدرة على تقدير المعلمات القصيرة والطويلة الاجل في نفس المعادلة وفي الوقت نفسه.
4. كما انه يعطي افضل النتائج للمعلمات في الاجل الطويل.
5. يعتبر انموذج (ARDL) من الناحية الاحصائية اكثر اهمية من النماذج الاخرى في تحديد التكامل المشترك في حالة العينات او المشاهدات الصغيرة

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل:

في المرحلة الاولى: يتم اختبار التكامل المشترك وذلك في اطار UECM الذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين Y (المتغير التابع)، X (المتغير المستقل):

$$Dy = \alpha 0 + \sum^{m} B_1\, Dy_{t-i} + \sum^{n} \theta_i\, Dy_{t-i} + \lambda 1 Y_{t-i} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t \ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث تعبر المقدرات $\lambda_{1,}\lambda_2$ عن معاملات العلاقة طويلة الاجل (long-run) Relationship، أما B, θ فتعبر عن معلمات قصيرة الاجل (Short - run) Relationship، ويشير D الى الفرق الاول للمتغيرات بينما يمثل كل من (m,n) من فترات الابطاء الزمني Lags للمتغيرات على انه ليس بالضرورة ان تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفس العدد $(m \neq n)$ – e_t حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفراً وتباين ثابت وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

بعد ذلك يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود حسب اجراء Pesaran et al(2001) الذي يستند اختبار F(اختبار Wald) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك

للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (10) من خلال الفروض الاتية:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$

مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $H_1: \lambda_1 = \lambda_2 \neq 0$

وبما ان توزيع اختبار F غير معياري والذي يعتمد على (1) فيما اذا كانت المتغيرات المدرجة من نموذج ARDL متكاملة من I (1) ; (2)، I (0) عدد المتغيرات المستقلة (3) فيما اذا تضمن نموذج ARDL على قاطع واتجاه زمني، (4) حجم العينة.

لذا فان رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من Pesaran et al(2001) حيث يتكون الجدول من حدين: قيمة الحد الادنى (Lower Critical Bound، LCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) وقيمة الحد الاعلى (Upper Critical Bound UCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فاذا كانت قيمة Fالمحسوبة اكبر من UCB، ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة (وجود تكامل مشترك)، على نقيض ذلك، اذا كانت F المحسوبة اقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم تكامل مشترك)، اما اذا اوقعت قيمة F المحسوبة بينUCB ، LCBففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فان المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الاجل الطويل بالصيغة الاتية:

$$Y_t = \propto_0 + \sum_{i=1}^{P} \propto_1 Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \propto_2 X_{t-i} + P_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots.. (11)$$

أذ تمثل كل من $(\propto_2, \propto_1)$ معاملات المتغيرات وتشير p, qالى فترات الابطاء لتلك المتغيرات، e_tيمثل الحد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار رتبة الابطاء في نموذجARDL حسب معيار Akaike (AIC) او معيار SBC (Schwarz Bayesian criterion) قبل ان يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة OLSبهدف الغاء الارتباط الذاتي في الاخطاء العشوائية.

اما المرحلة الثالثة فيمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model)، (ECMالآتي:

$$DY_t = c + \sum_{i=1}^{P} \delta_1 DY_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_2 DX_{t-i} + \theta ECT_{t-1} + V_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots. (12)$$

حيث ان ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بتقارب النموذج لحالة التوازن وتمثل (θ) معامل تصحيح الخطأ الذي تقيس سرعة التكييف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن Disequilibrium في الاجل القصير باتجاه التوازن في الاجل الطويل.

ثالثا - تقدير النماذج وتحليل النتائج

أ - قياس اثر حجم الاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الاجمالي(النموذج الاول)

1 – اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار (ADF):

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في التحليل فقد تم استعمال طريقة ديكي – فوللر الموسع (ADF)لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، هذه الطريقة تستند الى فرضية العدم (H0:β=0) التي تنص بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (يوجد فيها جذر الوحدة) مقابل الفرضية البديلة(H1:β<1) التي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية.

ولتفسير ذلك تم استعمال المعلمة الاحتمالية (.Prob) التي يعد استخدامها اسلوباً متقدماً يستعمل بدلا من مقارنة قيمة (t) الحرجة، وعندما تكون قيمة (.Prob) اكبر من (0.05)فالمعلمة غير معنوية (اي ان tالمحتسبة اقل من t الحرجة)، أما اذا كانت اقل من (0.05) فالمعلمة معنوية. وتشير النتائج الموضحة في الجدول(14) الى ان السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي(GDP)غير ساكنة عند المستوى، إذ سجلت (.Prob)قيمة أعلى من (0.05) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط، أم حد ثابت واتجاه عام، أم بدون حد

ثابت واتجاه عام، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير في مستوياته، وعند حساب الفروق الاولى، كانت قيمة (.Prob) أقل من (0.05) وعند مستوى معنوية (1%,5%,10%) وبعدم وجود حد ثابت واتجاه عام، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي انها متكاملة من الرتبة الاولى 1~(1) . اما السلسلة الزمنية للاقتصاد الخفي(HEC) فتشير النتائج الى رفض فرضية العدم (H0:β=0) وذلك لان قيمة (.Prob) اقل من (0.05)عند مستوى معنوية (1%,5%,10%)، وفي كل الحالات بوجود أو عدم وجود حد ثابت واتجاه عام، وان السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة اي انها ساكنة عند المستوى (0) ~1

الجدول (14)

النتائج الاحصائية لاختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار (ADF)

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GDP	0.88	0.36	0.44	0.14	0.5	0.01*
HEC	0.0005*	0.0030*	0.000*	–	–	–

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews:9

*** مستوى معنوية 1٪.**

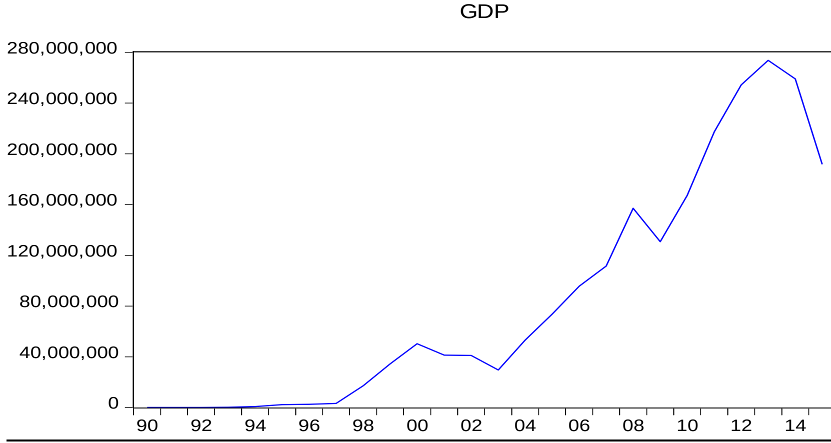
**** مستوى معنوية 5٪.**

***** مستوى معنوية 10٪.**

وبما ان احد متغيرات النموذج قد سكن بعد اخذ الفرق الاول، بينما المتغير الثاني ساكن في المستوى، اصبح من الضروري استخدام نموذج (ARDL)، وذلك لان اهم مميزات هذا النموذج قدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى أم الفرق الاول أم مزيجاً من الاثنين، ويعد اكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة مثل عينة البحث، كما ان تطبيق هذا النموذج يمكننا من الحصول على أكفأ تقدير للمعلمات الطويلة والقصيرة الاجل.

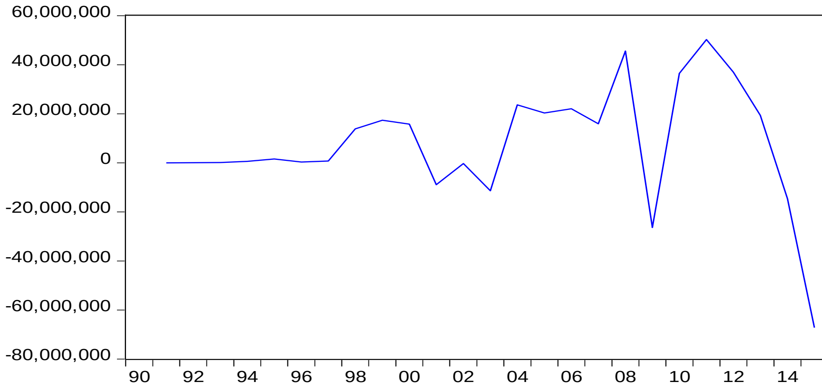
شكل (9)

عدم استقرارية الناتج المحلي الاجمالي GDP بالمستوى



شكل(10)

استقرارية الناتج المحلي الاجمالي GDP بالفرق الاول



المصدر / من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews:9)

2 – تقدير النموذج:

يبنى نموذج (ARDL) المقدر على اساس ان المتغير التابع (GDP) وان مدة التخلف الزمني (3,4)بناءً على قيم (AIC)(Akaike) والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج، اذ تم تحديد مدة الابطاء الزمني الى (3) تخلفات

زمنية لمتغير (GDP)، أما المتغير (HEC) فقد حدد له (4) تخلفات زمنية وفقا لمعيار (Akaike) وكما يتضح من الجدول (15).

جدول (15)

نتائج تقدير أنموذج ARDL لأثر الاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الاجمالي

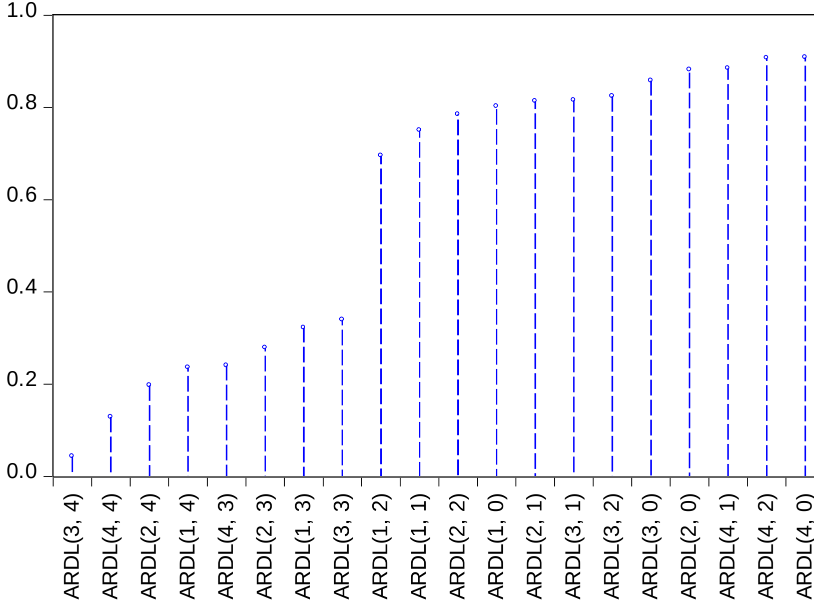
Dependent Variable: LNGDP
Method: ARDL
Date: 06/10/17 Time: 22:45
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags ،automatic): LNHEC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3 ،4)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	4.953645	0.157162	0.778526	LNGDP(-1)
0.6814	0.419935	0.217576	0.091368	LNGDP(-2)
0.0799	-1.899806	0.153691	-0.291982	LNGDP(-3)
0.0011	4.158887	0.125724	0.522872	LNHEC
0.0971	-1.788011	0.165331	-0.295614	LNHEC(-1)
0.0013	-4.085708	0.177199	-0.723982	LNHEC(-2)
0.0121	2.914131	0.147915	0.431045	LNHEC(-3)
0.0277	2.478982	0.117681	0.291729	LNHEC(-4)
0.0002	4.984337	0.861472	4.293866	C
17.61760	Mean dependent var		0.990505	R-squared
1.725359	S.D. dependent var		0.984661	Adjusted R-squared
0.043469	Akaike info criterion		0.213686	jhfS.E. of regression
0.489804	Schwarz criterion		0.593601	Sum squared resid
0.148612	Hannan-Quinn criter.		8.521846	Log likelihood
2.032792	Durbin-Watson stat		169.5093	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection

المصدر / من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews: 9)

شكل(11)



ويتضح من الاختبارات الاحصائية للنموذج معنوية هذه الاختبارات وجودة النموذج المقدر من خلال R^2المعدل البالغة (0.98)فضلا عن قيمة (F – Statistic) والبالغة (169.5) وبمستوى معنوية احصائية (0.0000).

وبما ان قيمة اختبار (DW) لا يمكن الاعتماد عليها في نماذج الانحدار الذاتي (VAR) لذلك نستعمل بدلا عنها احصائية (Durbin's h – Statistic) التي ابتكرها داربن عام (1970)، اذ يمكن استخدامها في حالة كون قيم المتغير التابع المتخلفة زمنيا واحدة من المتغيرات المستقلة، وان هذا الاختبار يأخذ الصيغة الآتية:

$$h = (1 - \frac{d}{2})\sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma^2 y}}$$

أذ ان:

n: عدد المشاهدات.

d: قيمة اختبار DW-statistic الاعتبارية.

σ_y^2 :قيمة التباين المقدرة لمعلمة المتغير التابع المتخلف زمنياً.

h: اختبار احصائية Durbin's h-Statistic.

تقبل فرضية العدم (H0) أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر، اذا كانت قيمة احصائية Durbin′s h – Statistic موزعة توزيعا طبيعيا، اذا كانت القيمة الاحصائية لـ(h) محصورة(1.96 ±) عند مستوى معنوية5% وبين(3±) عند مستوى معنوية (1%)، ولغرض الكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي نقارن قيمة (h) المحتسبة مع القيمة الحرجة، فاذا كانت القيمة المحتسبة ل(h) اقل من (3±) فان ذلك يعني قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية (1%). وبما ان قيمة احصائية Durbin′s h – Statistic لهذا النموذج هي (2.3503) وعند مقارنتها مع القيمة الحرجة نجد انها محصورة بين القيمة(3±) وبذلك تقبل فرضية العدم (H0) عند مستوى معنوية (1%)، اي ان النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي.

وبعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية، اذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test، إذ بلغت قيمة Prob. Chi – square (0.6447) كما هو موضح في الجدول (16) وهي اكبر من (0.05)، اي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Prob. Chi – squareلاختبار Heteroskedasticity Test ARCH قد بلغت (0.2328)وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (16) أختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الاول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.7381	Prob. F(1,12)	0.117157	F-statistic
0.6447	Prob. Chi-Square(1)	0.212712	Obs*R-squared

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews: 9)

جدول (17)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الاول

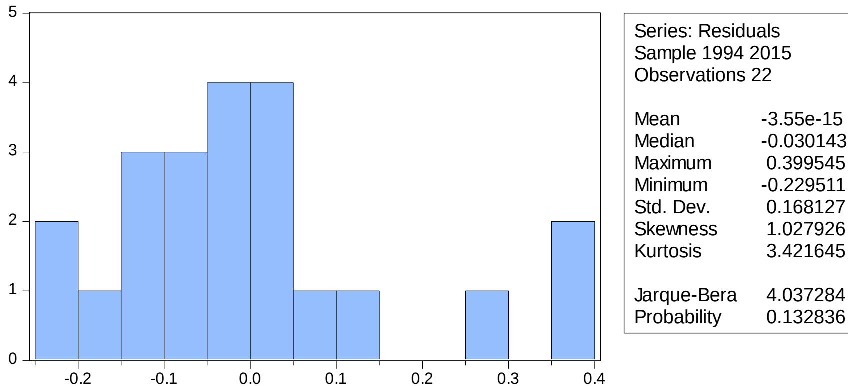
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.2543	Prob. F(1,19)	1.381764	F-statistic
0.2328	Prob. Chi-Square(1)	1.423677	Obs*R-squared

المصدر / من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews: 9)

ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (0.1328) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي انها موزعة توزيعا طبيعيا كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل (18)

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الاول



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews.9)

3 – اختبــار الحــدود للتكامــل المشــترك The Bound Test Approach to Cointegration: بعد تقدير النموذج (ARDL) نعمل اختبـار الحـدود Bound Test المقترح من قبل بيسران وآخرين (Pesaran et al) عام 2001، للتأكد مـن وجود أو عدم وجـود تكامـل مشـترك (علاقـة توازنيـه طويلـة الاجـل) بـين المتغيرات، ويتم اختيار فرضية العدم أو الفرضية البديلة، أذ تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بينهما، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الاجل)، ويتم ذلك باستخدام اختبار (F- Statistic) بعد اجراء اختبار(F) لمعلمات مستويات المتغيرات، فاذا كانـت (F) المحتسبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبـالعكس، أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمتين فلا يمكن أتخـاذ قـرار حاسـم، ويبين الجدول(19) نتائج اختبار الحدود لنموذج .ARDL

جدول (19)

نتائج اختبار التكامل المشترك للأنموذج باستعمال

منهجية اختبار الحدود للنموذج الاول

K	Value	Test Statistic
1	14.00900	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews:9)

الجدول (19) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحـدود أذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F – Statistic) والبالغة (14.0090) هي أكبر مـن قـيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجـة الحريـة عنـد مسـتوى معنوية (1%,5%,10%) وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقا لاختبار الحدود، نذهب نحو تحديد العلاقة القصيرة الاجل والعلاقة طويلة الاجل.

4 – تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ان العلاقة القصيرة الاجل تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECMt -1) بوصفه متغيراً تفسيرياً، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين، ويوضح الجدول (20) نتائج تقدير أثر حجم الاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير.

جدول(20)

نتائج العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الاول

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNGDP
Selected Model: ARDL(3 ،4)
Date: 06/11/17 Time: 23:59
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1884	1.388372	0.144496	0.200614	D(LNGDP(-1))
0.0799	1.899806	0.153691	0.291982	D(m LNGDP(-2))
0.0011	4.158887	0.125724	0.522872	D(LNHEC)
0.0013	4.085708	0.177199	0.723982	D(LNHEC(-1))
0.0121	-2.914131	0.147915	-0.431045	D(LNHEC(-2))
0.0277	-2.478982	0.117681	-0.291729	D(LNHEC(-3))
0.0004	-4.761471	0.088647	-0.422088	CointEq(-1)

Cointeq = LNGDP - (0.5356*LNHEC + 10.1729)

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews:9)

يبين الجدول (20) أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات النموذج. أذ تشير النتائج الى ان المتغيرات لها الاشارة المتوقعة، إذ من المتوقع ان تكون الاشارة موجبة. إذ تؤدي زيادة حجم الاقتصاد الخفي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.52) وحدة. أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ، فقد جاءت قيمته كما متوقع، اي سالبة ومعنوية، إذ بلغت قيمته (-0.422088) وبمعنوية منخفضة جدا بلغت (0.0004)، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 42% من الاختلال قصير الاجل في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الاجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية.

5 – تقدير العلاقة طويلة الاجل

يبين الجدول (21) أثر حجم الاقتصاد الخفي على GDP في الاجل الطويل، ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير الاقتصاد الخفي على قيمة GDP معنوي من الناحية الاحصائية، إذ بلغت قيمة (Prob.(0.0000 وهي اقل من 1% لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من حجم الاقتصاد الخفي ←الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان زيادة الاقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.53) وحدة في الاجل الطويل، وهذا يبين لنا التأثير الكبير لحجم الاقتصاد الخفي على حجم الناتج المحلي الاجمالي. وان هذا المقدار المرتفع يعكس حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتخلف القطاعات السلعية وعدم قدرتها على اشباع حاجات المجتمع والاعتماد على الخارج في سد الفجوة بين الطلب والانتاج المحلي.

جدول(21)

نتائج العلاقة طويلة الاجل للنموذج الاول

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.271555	0.085394	0.535550	LNHEC
0.0000	6.917296	1.470649	10.172912	C

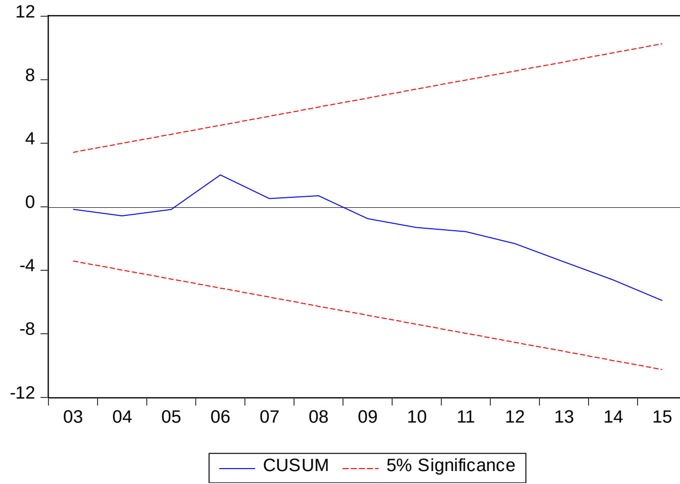
المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي:Eviews

6 - اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

كي يتم التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغييرات هيكلية فيها لاسيما معلمات العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل خلال المدة المستعملة في تقدير أنموذج (ARDL)، لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المتابع The Cumulative Sum of the recursive residuals (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المثالية The Cumulative Sum of recursive residuals Squared (SUSUMQ) المطورين من قبل براون وآخرين (Broun et al). إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.، اذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم الدراسات قمنا بتطبيق هذين الاختبارين الذين افترضهما كل من Broun، Dublin، Evans (1975).

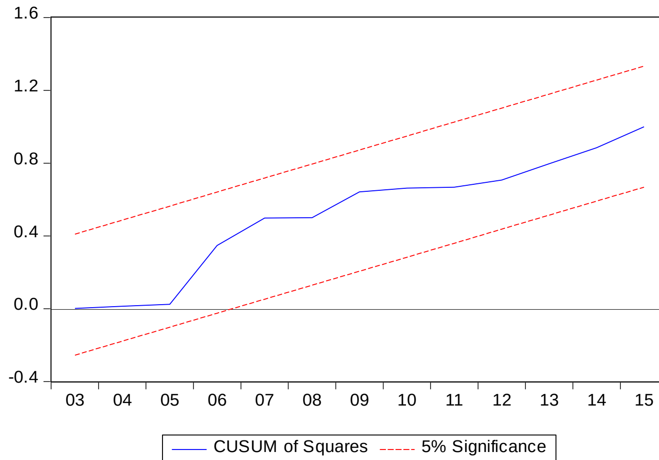
شكل(12)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعCUSUM



شكل(13)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المثاليةCUSUM



Substituted Coefficients:

=========================

LNGDP = 0.778526002273*LNGDP(-1) + 0.0913679045579*LNGDP(-2) - 0.291982114263*LNGDP(-3) + 0.522871593779*LNHEC - 0.295614164111*LNHEC(-1) - 0.723982162699*LNHEC(-2) + 0.431044692679*LNHEC(-3) + 0.291729493284*LNHEC(-4) + 4.2938659953

Cointegrating Equation:

D(LNGDP) = 0.200614209705*D(LNGDP(-1)) + 0.291982114263*D(LNGDP(-2)) + 0.522871593779*D(LNHEC) + 0.723982162699*D(LNHEC(-1)) -

0.431044692679*D(LNHEC(-2)) -0.291729493284*D(LNHEC(-3)) - 0.422088207432*(LNGDP - (0.53555027*LNHEC(-1) + 10.17291154))

ب – قياس اثر حجم الاقتصاد الخفي على معدلات التضخم (CPI)

1 – اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار (ADF):

نلاحظ من الجدول (22) ان السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم (CPI) غير ساكنة عند المستوى، إذ سجلت .Prob قيمة اعلى من 5%، سواء كانت بوجود حد ثابت فقط أم حد ثابت واتجاه عام أم بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير في مستوياته وعند حساب الفروق الاولى وكانت قيمة .Prob اقل من 5% بوجود ثابت فقط واقل من 10% بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (أي انها متكاملة من الدرجة الاولى (1)1، ان السلسلة الزمنية للمتغير (HEC) والذي يمثل حجم الاقتصاد الخفي فتشير النتائج الى رفض فرضية العدم (H0: B = 0)، وذلك لان قيمة .Prob اقل من 5% عند مستوى معنوية (1%,5%,10%) بكافة الحالات، وان هذه السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة اي انها ساكنة عند المستوى (0)1.

وبما ان احد متغيرات الأنموذج قد سكن بعد اخذ الفرق الاول، بينما المتغير الثاني ساكن عند المستوى، اصبح من الضروري استعمال ARDL وذلك لأن من اهم مميزات هذا النموذج قدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت ساكنة في المستوى أم في الفرق الاول أم مزيجاً بين الاثنين.

الجدول (22)

النتائج الاحصائية لاختبار ديكي-فوللر الموسع (ADF)للنموذج الثاني

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
Cpi	0.847	0.304	0.773	0.043**	0.152	0.06***
HEC	0.0005*	0.0030*	0.0000*	-	-	-

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews:9

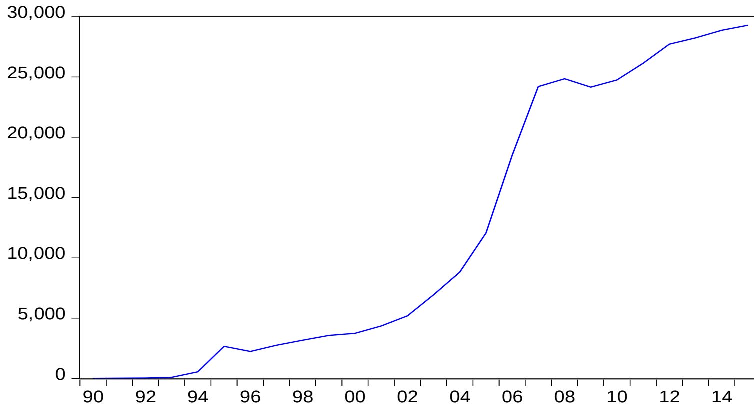
* مستوى معنوية 1٪.

** مستوى معنوية 5٪.

*** مستوى معنوية 10٪.

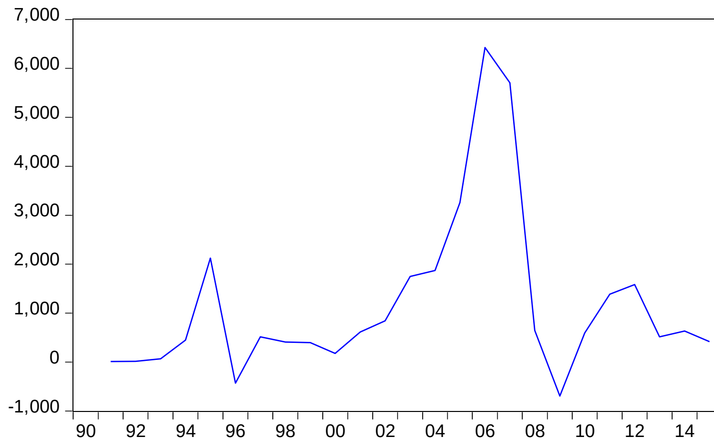
شكل (14)

عدم استقرارية الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالمستوى



شكل (15)

استقراريه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بالفرق الاول



2 - تقدير النموذج: ان الأنموذج ARDL المقدر مبني على اساس ان المتغير التابع هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LN CPI) وان مدة التخلف الزمني 2)، (1بناءً على قيم Akaike والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار والتي يتم تحديدها تلقائيا من

قبل البرنامج إذ ان القيمة (2) تعني تخلفاً زمنياً لمدتين للمتغير التابع وتخلفاً زمنيـاً لفترة واحدة (1) للمتغير المستقل (LN HEC).

جدول (23)

تقدير النموذج الثاني اثر الاقتصاد الخفي على التضخم

Dependent Variable: LNCPI
Method: ARDL
Date: 06/19/17 Time: 22:37
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags ،automatic): LNHEC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2 ،1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

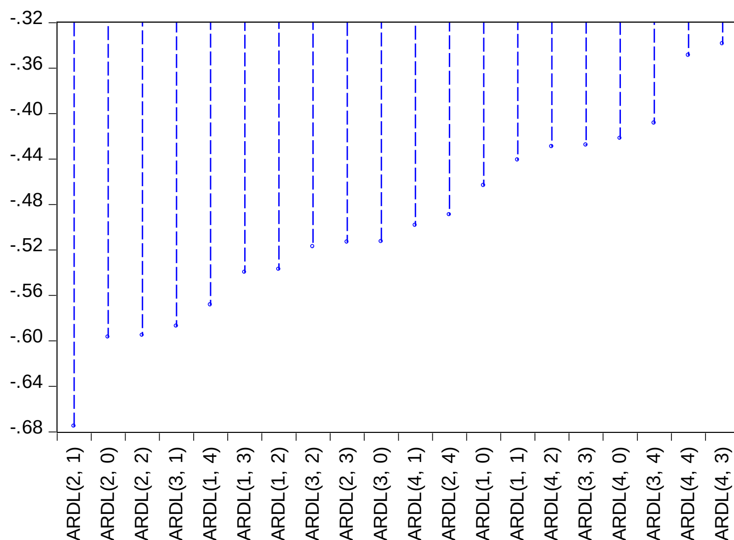
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
0.0000	5.938470	0.191425	1.136772	LNCPI(-1)
0.0197	-2.545604	0.141292	-0.359673	LNCPI(-2)
0.0071	3.017528	0.144730	0.436727	LNHEC
0.0921	-1.773991	0.166628	-0.295597	LNHEC(-1)
0.7029	-0.387257	0.509401	-0.197269	C
8.671082	Mean dependent var		0.981948	R-squared
1.801858	S.D. dependent var		0.978147	Adjusted R-squared
0.375129	Akaike info criterion		0.266362	S.E. of regression
0.620557	Schwarz criterion		1.348023	Sum squared resid
0.440241	Hannan-Quinn criter.		0.498455	Log likelihood
1.777899	Durbin-Watson stat		258.3769	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر / من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

LNCPI = 1.13677177842*LNCPI(-1) - 0.359673451508*LNCPI(-2) + 0.436726722589*LNHEC - 0.295597329569*LNHEC(-1) - 0.197269017316

شكل (16)



كما ان الاختبارات الاحصائية للنموذج توضح جودة الأنموذج المقدر من خلال معامل R^2 البالغة 98%، فضلا عن قيمة(F – Statistic) والبالغة (258.37) وبمستوى معنوية احصائية (0.0000).

وبما ان قيمة احصائية Durbin – Watson تعد قيمة مضللة لا يمكن الاعتماد عليها في نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، لذلك نستعمل بدلا عنها احصائية(Durbin's h Statistic)والتي تم استخراجها وفق الصيغة الآتية:

$$h = (1 - \frac{d}{2})\sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma^2 y}}$$

وبما ان قيمة احصائية (Durbin's h Statistic)للنموذج هي (2.708) وبمقارنتها مع القيم الحرجة نجد انها محصورة بين القيمة (3±) وبذلك نقبل فرضية العدم (H0) عند مستوى معنوية 1% اي ان النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

وبعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية، أذ بينت

النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test، أذ بلغت قيمة Prob. Chi -Square (0.5905) كما هو موضح في الجدول (24)وهي اكبر من 5% اي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا.

جدول(24)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.6448	Prob. F(1,18)	0.219779	F-statistic
0.5905	Prob. Chi-Square(1)	0.289503	Obs*R-squared

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Prob.chi – Square لاختبار Heteroskedasticity قد بلغت(0.3684) وهي اكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول (25).

جدول(25)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الثاني

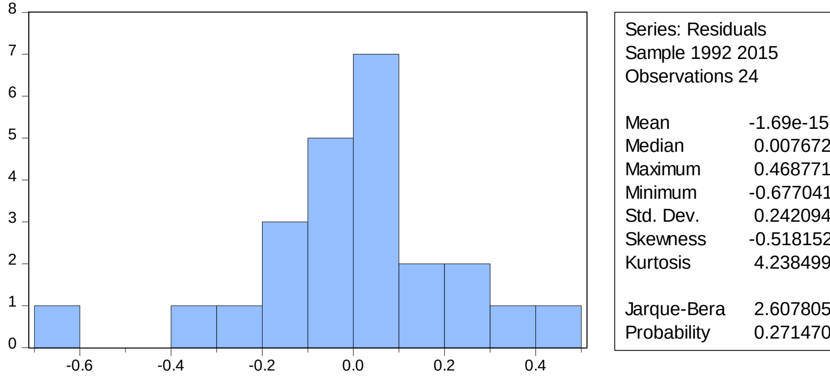
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.3914	Prob. F(1,21)	0.765779	F-statistic
0.3684	Prob. Chi-Square(1)	0.809202	Obs*R-squared

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (0.271470) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي انها موزعة توزيعا طبيعيا كما هو موضح في الجدول والشكل الآتي:

جدول (26)

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

3 – اختبار الحدود للتكامل المشترك: بعد تقدير النموذج (ARDL) نعمل اختبار الحدود، ويبين الجدول (27) نتائج اختبار الحدود لنموذج .ARDL

جدول (27)

نتائج اختبار التكامل المشترك للأنموذج باستعمال منهجية اختبار الحدود للنموذج الثاني

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	3.653861	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

الجدول (27) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود أذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F – Statistic) والبالغة (3.653861) هي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (1%,5%,10%) وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل،

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقا لاختبار الحدود، نـذهب نحـو تحديـد العلاقـة القصيرة الاجل والعلاقة طويلة الاجل.

4 – تقدير العلاقة قصيرة الاجل: ان العلاقة القصيرة الاجل تتمثل بتقـدير أنمـوذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي يمثل التعبير عـن المـتغيرات المسـتعملة بصـيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECMt - 1) بوصفه متغيراً تفسيرياً، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيـف الاخـتلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل، فاذا كانت معلمـة حـد تصـحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بـين المـتغيرين، ويوضح الجدول (28) نتائج تقدير أثر حجم الاقتصاد الخفـي علـى معـدلات التضخم في الاجل القصير.

جدول(28)

نتائج العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الثاني

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNCPI)
Selected Model: ARDL(2 ،1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/20/17 Time: 01:11
Sample: 1990 2015
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7029	-0.387257	0.509401	-0.197269	C
0.0519	-2.073804	0.107484	-0.222902	LNCPI(-1)*
0.0758	1.878185	0.075141	0.141129	LNHEC(-1)
0.0197	2.545604	0.141292	0.359673	D(LNCPI(-1))
0.0071	3.017528	0.144730	0.436727	D(LNHEC)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews:9

يبين الجدول (28) أنموذج تصـحيح الخطـأ والمعلمـات قصـيرة الاجـل لمـتغيرات النموذج. أذ تشير النتائج الى ان المتغيرات لها الاشارة المتوقعة، إذ مـن المتوقـع ان تكـون

الاشارة موجبة. إذ تؤدي زيادة حجم الاقتصاد الخفي لوحدة واحدة الى زيادة معدلات التضخم بمقدار (0.43) وحدة. أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ، فقد جاءت قيمته كما متوقع، اي موجبة ومعنوية، إذ بلغت قيمته 0.144730 وبمعنوية منخفضة بلغت (0.0071)، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 14% من الاختلال قصير الاجل في معدلات التضخم في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الاجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية.

5 – تقدير العلاقة طويلة الاجل: يبين الجدول (29) أثر حجم الاقتصاد الخفي على CPI في الاجل الطويل، ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير الاقتصاد الخفي على قيمة CPI معنوي من الناحية الاحصائية، إذ بلغت قيمة Prob.(0.0002) وهي اقل من 1% لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من حجم الاقتصاد الخفي ←الى قيمة معدلات التضخم، إذ ان زيادة الاقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدلات التضخم بمقدار (0.63) وحدة في الاجل الطويل، وهذا يبين لنا التأثير الكبير لحجم الاقتصاد الخفي على معدلات التضخم.

جدول (29)

العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني

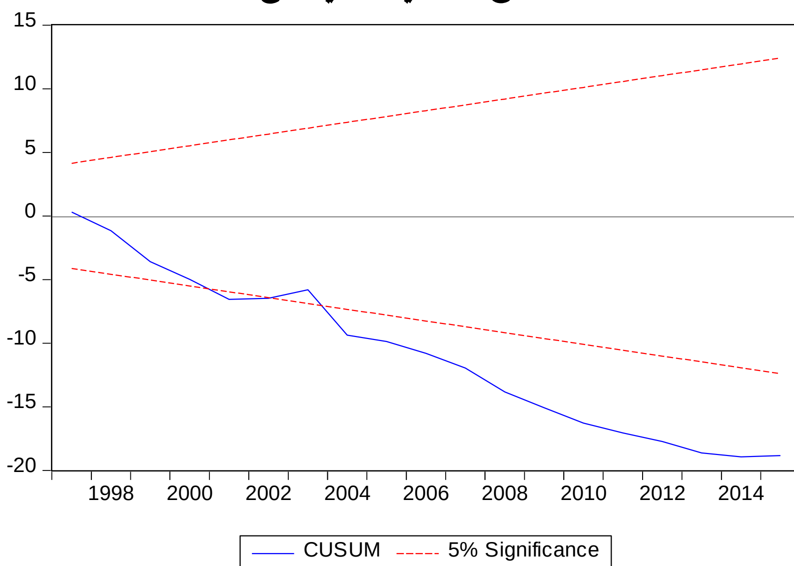
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.706035	0.134539	0.633146	LNHEC
0.6994	-0.391969	2.257841	-0.885005	C
EC = LNCPI - (0.6331*LNHEC -0.8850)				

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيEviews:9

6 - اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

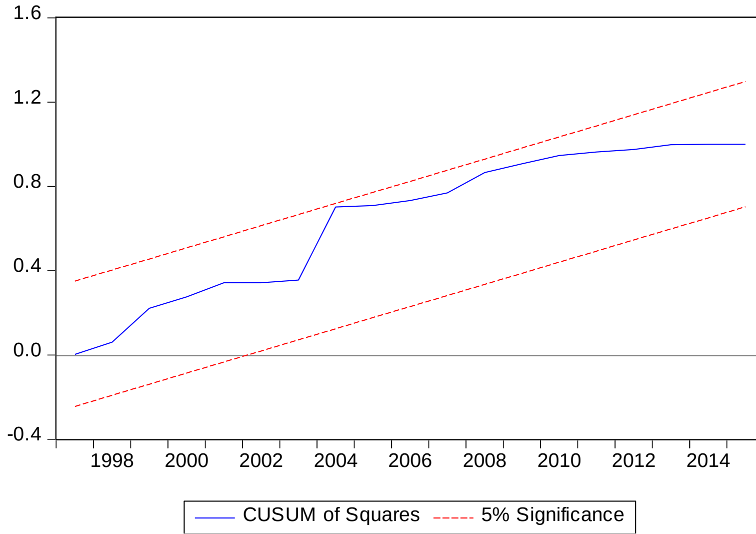
كي يتم التأكد من خلـو البيانـات المسـتخدمة في هـذه الدراسـة مـن وجـود اي تغييرات هيكلية فيها لاسيما معلمات العلاقـة الطويلـة والقصـيرة الاجـل خـلال المـدة المستعملة في تقدير أنموذج (ARDL)، لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لـذلك مثـل: المجمـوع التراكمـي للبـواقي المتـابع The Cumulative Sum of the recursive residuals (CUSUM) واختبـار المجمـوع التراكمـي لمربعـات البـواقي المتاليـة The Cumulative Sum of recursive residuals Squared (SUSUMQ) المطورين من قبـل براون وآخرين (Broun etal). إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعـاملات المقـدرة بصـيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، اذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% في ضوء معظم الدراسات قمنا بتطبيق هذين الاختبـارين الـذين افترضـهما كـل مـن Broun، Dublin، Evans (1975) وكمـا موضح في الشكل(17) و(18).

شكل(17) المجموع التراكمي للبواقي المتابع CUSUM



شكل (18)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المثالية CUSUM



ت – قياس اثر حجم الاقتصاد الخفي على البطالة

1 – اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار (ADF):

نلاحظ من الجدول (30) ان السلسلة الزمنية لمعدلات البطالة (LN UNE) غير ساكنة عند المستوى إذ سجلت .Prob قيمة اعلى من 5%، سواء كانت بوجود حد ثابت فقط أم حد ثابت واتجاه عام أم بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغير في مستوياته وعند حساب الفروق الاولى وكانت قيمة .Prob اقل من 5% بوجود ثابت فقط واقل من 10% في حالة بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (أي انها متكاملة من الدرجة الاولى (1)، ان السلسلة الزمنية للمتغير (LN HEC) والذي يمثل حجم الاقتصاد الخفي فتشير النتائج الى رفض فرضية العدم (H0: B = 0)، وذلك قيمة .Prob اقل من 5% عند مستوى معنوية (1%,5%,10%) بكافة الحالات، وان هذه السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة اي انها ساكنة عند المستوى 1(0).

وبما ان احد المتغيرات الأنموذج قد سكن بعد اخذ الفرق الاول، بينما المتغير الثاني ساكن عند المستوى، اصبح من الضروري استعمال ARDL وذلك لأن من اهم مميـزات هذا النموذج قدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت ساكنة في المستوى أم في الفرق الاول أم مزيجاً بين الاثنين.

الجدول (30)

التنائج الاحصائية لاختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)للنموذج الثالث

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
UNE	0.466	0.866	0.628	0.002*	0.005*	0.0001*
HEC	0.0005*	0.003*	0.000*	-	-	-

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews:9

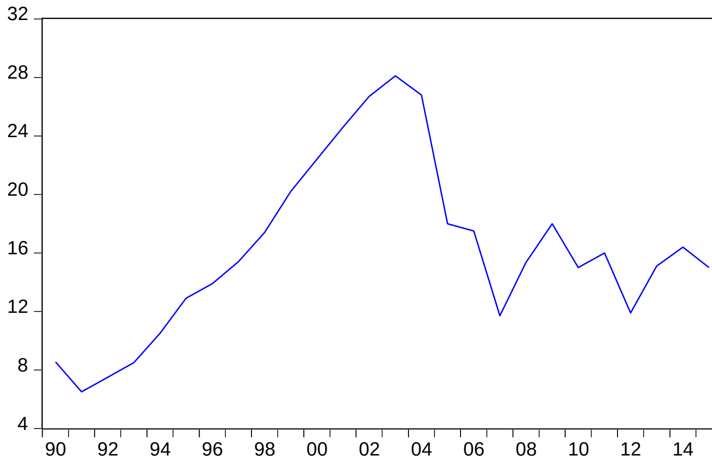
* مستوى معنوية 1٪.

** مستوى معنوية 5٪.

*** مستوى معنوية 10٪.

شكل(19)

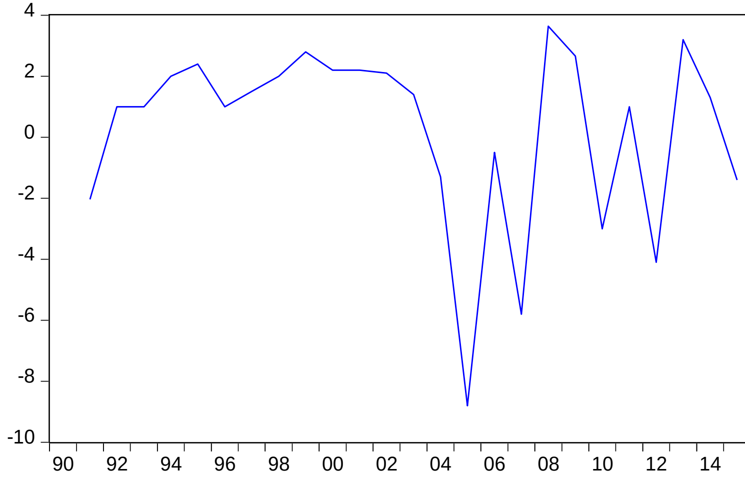
عدم استقرارية معدلات البطالة بالمستوى



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

شكل (20)

استقرارية معدلات البطالة بالفرق الاول



المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

2 - تقدير النموذج

ان الأنموذج ARDL المقدر مبني على اساس ان المتغير التابع هو معدلات البطالة(LN UNE) وان مدة التخلف الزمني 1)، (0بناءً على قيم Akaike والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار والتي يتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج أذ ان القيمة (1) تعني تخلفاً زمنياً لفترة واحدة للمتغير التابع وعدم وجود تخلف زمني للمتغير المستقل (LN HEC).

جدول(31)

تقدير النموذج الثالث اثر الاقتصاد الخفي على البطالة

Dependent Variable: LNUNE
Method: ARDL
Date: 06/20/17 Time: 08:47
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags ،automatic): LNHEC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1 ،0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

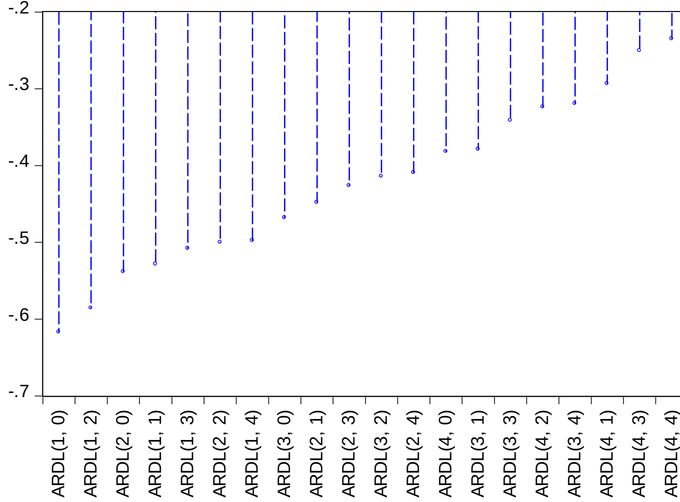
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.140521	0.115401	0.824023	LNUNE(-1)
0.8231	0.226291	0.015834	0.003583	LNHEC
0.1173	1.630179	0.274341	0.447226	C
2.735785	Mean dependent var		0.771530	R-squared
0.378446	S.D. dependent var		0.750760	Adjusted R-squared
-0.382660	Akaike info criterion		0.188935	S.E. of regression
-0.236395	Schwarz criterion		0.785322	Sum squared resid
-0.342092	Hannan-Quinn criter.		7.783246	Log likelihood
1.821540	Durbin-Watson stat		37.14644	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

LNUNE = 0.824023172054*LNUNE(-1) + 0.00358301206352*LNHEC + 0.447225531488

شكل (21)



كما ان الاختبارات الاحصائية للنموذج توضح جودة الأنموذج المقدر من خلال معامل R^2 البالغة 77%، فضلا عن قيمة(F – Statistic) والبالغة (37.14644) وبمستوى معنوية احصائية (0.000000).

وبما ان قيمة احصائية Durbin – Watson تعد قيمة مضللة لا يمكن الاعتماد عليها في نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، لذلك نستعمل بدلا عنها احصائية(Durbin's h Statistic) والتي تم استخراجها وفق الصيغة الآتية:

$$h = (1 - \frac{d}{2})\sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma^2 y}}$$

وبما ان قيمة احصائية Durbin's h Statistic للنموذج هي (2.46) وبمقارنتها مع القيم الحرجة نجد انها محصورة بين القيمة(±3) وبذلك نقبل فرضية العدم (H0) عند مستوى معنوية 1% اي ان النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ وكما موضح في الجدول(32).

بعد فحص معنوية الأنموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبارات التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية، اذ بينت

النتائج بأن الأنموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار الذاتي بدلالة اختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test، إذ بلغت قيمة Prob. Chi Square- (0.9719) كما هو موضح في الجدول (32)وهي اكبر من 5% اي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا.

جدول (32)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.9745	Prob. F(1,21)	0.001045	F-statistic
0.9719	Prob. Chi-Square(1)	0.001244	Obs*R-squared

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews:9.

للتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Brob. Chi Square لاختبارHeteroskedasticity قد بلغت(0.3559) وهي اكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول (33).

جدول(33)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الثالث

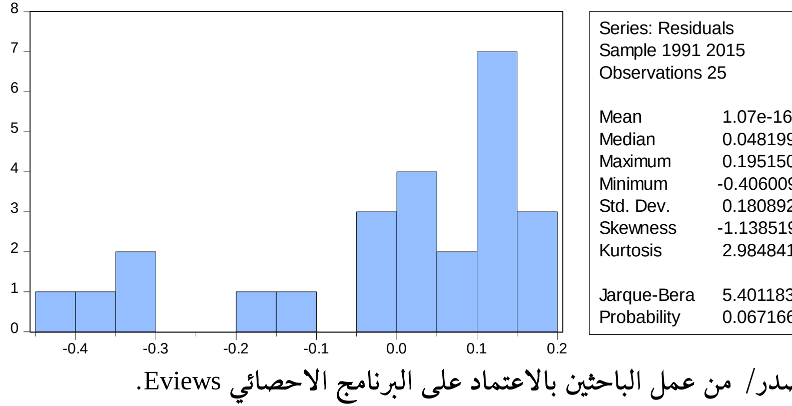
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.3778	Prob. F(1,22)	0.810071	F-statistic
0.3559	Prob. Chi-Square(1)	0.852330	Obs*R-squared

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (0.067166) وهي اكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي اي انها موزعة توزيعا طبيعيا كما موضح في الشكل والجدول(34).

جدول (34)

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

3 – اختبار الحدود للتكامل المشترك

بعد تقدير انموذج ARDL نعمل على اختبار الحدود (Bound Test) للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الاجل) بين المتغيرات، ونختار اما فرضية العدم أو الفرضية البديلة، اذ تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بينهما، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الاجل) ويتم ذلك باستخدام اختبار(F – Statistic) بعد اجراء اختبار F لمعلمات مستويات المتغيرات، فاذا كانت (F) المحتسبة اكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبالعكس، أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمتين فلا يمكن اتخاذ قرار حاسم، ويبين الجدول (35) نتائج اختبار الحدود لأنموذج ARDL.

جدول (35)

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود للنموذج الثالث

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	1.059387	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

الجدول (35) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود، إذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبارF والبالغة 1,059387 وهي اقل من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية 1٪ و 5٪ و 10٪ وهذا يشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، اي نقبل فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل. ويمكن ان نفسر ذلك بأن بيانات البطالة في العراق غير دقيقة والسبب في ذلك يرجع الى اجراء مسح للتشغيل لفترات زمنية متباعدة لذلك تكون تقديرية وليست دقيقة بالإضافة الى ان حجم الاقتصاد الخفي قد يؤثر على معدلات البطالة ولكن هذا لا يدرج ضمن اعداد العاملين فعلا.

تحليل النتائج

الاستنتاجات

1. ان حجم الاقتصاد الخفي يتسع وينمو مع تزايد الازمات الاقتصادية التي يعيشها البلد، كما ان التأني والتراخي في معالجته قد يهيئ المناخ لبروز ثقافة جديدة هي (ثقافة الفساد)، اي تسود القيم السلبية على حساب القيم الايجابية.
2. ان الاقتصاد العراقي يتسم بعدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وادى هذا الى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، كما ان اعتماده على مورد مالي واحد (النفط) ادى الى اضمحلال دور الموارد المالية الاخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم، فضلاً عن عدم كفاءة الاجهزة المكلفة بجباية الضرائب بسبب انتشار الفساد الاداري والمالي وتفشي ظاهرة الرشوة.
3. تعد الجريمة المنظمة مثل جريمة غسيل الاموال من الجرائم التي يمكن ان تسبب اضراراً سياسية واقتصادية، إذ انها تمس هيبة الدولة ونظامها السياسي، كما انها تمس بالاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الاقتصادية، وان لها اضراراً اجتماعية تتمثل باختلال الهيكل الاجتماعي وزيادة حدة الفقر.

4. ان الاستقرار السياسي له اثر كبير في حجم الاقتصاد الخفي، إذ ان عدم الاستقرار السياسي مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة سوف يؤدي الى وجود فجوة تساعد على نمو حجم الاقتصاد الخفي.

5. أظهرت نتائج قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق بأن حجم هذا الاقتصاد قد تذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وهذا يرجع الى تذبذب سرعة دوران النقود الذي يعود الى ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الافراد وبالأخص في فترات الازمات وكذلك ضعف ثقة الافراد بقيمة الدينار بوصفه مخزناً للقيمة.

6. انخفض معدل النمو السنوي المركب لحجم الاقتصاد الخفي من (65.7)٪ للفترة (1990 – 2002) الى (31.9)٪ للفترة (2003 – 2015) وكذا الحال بالنسبة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل البطالة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية.

7. يبين اختبار السكون للنماذج ان كلاً من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة لم يحقق السكون إلا بعد أخذ الفرق الاول لها، اما حجم الاقتصاد الخفي فقد سكن في المستوى مما تطلب استخدام انموذج ARDL.

8. يشير اختبار الحدود للتكامل المشترك الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين حجم الاقتصاد الخفي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، وكذا الحال بالنسبة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، أذ ان F المحتسبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية (1٪ , 5٪ , 10٪).

9. يشير انموذج تصحيح الخطأ الى أن زيادة حجم الاقتصاد الخفي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.52) وحدة، وجاءت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية أذ بلغت (–0.422088) وهذا يؤكد وجود علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرين، كما يشير أنموذج تصحيح الخطأ الى أن زيادة حجم الاقتصاد

الخفي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بمقدار (0.43) وحدة، وجاءت معلمة تصحيح الخطأ موجبة ومعنوية إذ بلغت (0.144730) وهذا يؤكد وجود علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرين.

10. ان اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل تكون من حجم الاقتصاد الخفي ← الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان زيادة الاقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.53) وحدة في الاجل الطويل. وكذا الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ ان زيادة الاقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (0.63) وحدة.
11. من خلال اختبارات استقرارية النموذج المتمثلة باختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المثالية تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذ وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5٪، وكذا الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك.
12. اشارت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود الى أنه ليست هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين حجم الاقتصاد الخفي ومعدل البطالة، أذ ان قيمة F البالغة (1.059387) اقل من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (1٪ , 5٪ , 10٪).

التوصيات:

1. نظرا لتنامي واتساع حجم الاقتصاد الخفي فأنه يجب معالجته والعمل على اتباع كافة السبل للحيلولة دون تنامي انشطته، وذلك من خلال اصلاح السياسة النقدية والمالية، ومعالجة اسباب العجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الشفافية في الانفاق العام والحيلولة دون الهدر والاسراف والتبذير لموارد الدولة.
2. يجب اتباع سياسات اقتصادية سليمة تؤدي الى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وكذلك لابد من تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد

واحد فقط، لذلك يجب اجراء تغيير هيكلي حاد وتدريجي في الموازنة العامة لا يتناول الايرادات النفطية فقط بل يشمل الإيرادات والنفقات بمفاصلها كافة، وكذلك اصلاح النظام الضريبي.

3. لابد من تظافر الجهود المصرفية والقانونية والدولية لمكافحة جريمة غسيل الاموال والعمل على الحد منها عن طريق التعرف على العميل وطبيعة الاعمال التي يقوم بها والتحقق من مدى صحتها والاعتماد على سياسة التقارير الدورية حول الانشطة المصرفية، بالإضافة الى تعزيز اواصر التعاون الدولي من اجل التصدي لكافة انواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود

4. لابد من توفير المناخ الاقتصادي المستقر والآمن من اجل الحد من توسع مساحة الاقتصاد الخفي وسبل تفعيل القوانين التي تحد من كل نشاط اقتصادي غير مشروع.

5. يجب على الجهاز المركزي للإحصاء العمل على اعطاء ووضع معطيات رقمية ولو بشكل تقريبي عن فعاليات الاقتصاد الخفي، مما يشجع الجهات البحثية على اعداد البحوث والدراسات للوقوف على حجم الاقتصاد الخفي وانواعه ومسبباته وسبل التغلب عليه.

6. تفعيل عمل الرقابة الاقتصادية على مجمل المعاملات التي تحصل داخل الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى تفعيل آلية ضبط الحدود الخارجية وما يرافقها من عمليات تهريب لبعض السلع والمواد الاولية.

7.التأكيد على اهمية رصانة الجهاز الاداري التنفيذي المكلف بتطبيق ومتابعة القوانين والتشريعات المنظمة للحيلولة دون سوء استغلالها وذلك من خلال التأكيد على مبادئ العدالة والشمولية في التطبيق من اجل الابتعاد عن اساليب الابتزاز والرشوة والمنافع الخاصة التي تؤدي بدورها الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي بدلا من معالجته او التخفيف عنه.

8.ضرورة الاستفادة من الانشطة الخفية المشروعة وذلك عن طريق دمج هذه الانشطة مع انشطة الاقتصاد المعلن، من خلال تسهيل الاجراءات الادارية امام انتقال هـذا النشاط، وكذلك تقديم العديد من المحفزات والمزايا للأنشطة الخفيـة الـتي انتقلـت للعمل بالاقتصاد المعلن. وهـذا يـؤدي الى التعجيـل بتحقيـق التنميـة الاقتصـادية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المصــادر

اولا"/ المصادر العربية

-القرآن الكريم

أ.الكتب

1.آل لوتاه، سعيد بن احمد، حرب النقود والعملات، الامـارات العربيـة المتحـدة، دبـي، 2011.

2.اندراوس، عاطف وليم، اقتصاد الظل: المفاهيم، المكونات، الاسباب، مؤسسـة شـباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005.

3.بـراودي، جوزيـف، العـراق الجديـد، ترجمـة نمـير عبـاس، ط1، دار الفـارس للنشـر والتوزيع، عمان، 2004.

4.بن علي، محمد، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، بـدون عنـوان ومكان الطبع، 2012.

5.بوخاوة، اسماعيل، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيـق، جامعـة ابـو بكر، تلمسان، الجزائر، 2000.

6.توهامي، ابراهيم وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدي، الجزائر، 2004.

7.الحسني، عرفات تقي، التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي، عمان، 2002.

8.حسين، منى يونس، التوازن النقدي مـن خـلال ارتبـاط سـعر الصـرف بالتضـخم في العراق، ط1، مكتب الفتح، بغداد، 2007.

9.حمادي، اسماعيل عبيد، الممكنات والمشكلات في الاقتصـاد العراقـي، سلسـلة المائـدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، 1998.

10.خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عملن، ط1، 2007.

11.الراوي، احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الكتب، مركـز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2010.

12. رزق، ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، 2009.
13. رياح، غسان، جريمة غسيل الاموال: دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، طرابلس، لبنان، 2005.
14. السعدي، صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 – 2006)، ط1، دار المدى، بغداد، 2009.
15. السقا، محمد بن ابراهيم، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1995.
16. الشرقاوي، عبد الحكيم، التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود، ط1، الاسكندرية، 2006.
17. شنايدر، فردريك، نمو الاقتصاد الخفي، قضايا اقتصادية 30، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2002.
18. شندي، اديب قاسم، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، ط1، واسط، 2015.
19. شندي، اديب قاسم، النقود والبنوك، ط1، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، 2010.
20. طاقة، محمد وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسرة للنشر، عمان، 2010.
21. عبد السلام، صفوت، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق معالجته، دار النهضة العربية، 2002.
22. عبد القادر، عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005.
23. عبد القادر، عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، 2000.
24. عبد الله، سيد بن حسن، نخبة الاقوال في مكافحة غسيل الاموال، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010.
25. العبيدي، فاضل محمد، البيئة الاستثمارية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

26.العمر، معن خليل، جرائم الاحتيال وآثارها على التنمية، الرياض، جامعة نايف، 2004.
27.العنبكي، عبد الحسين محمد، الاصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بدون مكان طبع أو دار نشر، 2008.
28.الغالبي، طاهر وآخرون، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
29.القطايري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2011.
30.الكناني، كامل كاظم بشير، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل – نظرة في التحليل الاستراتيجي، ط1، دار الكتب بغداد، 2013.
31.محمد، سعاد عبد الفتاح، الفساد المالي والاداري في العراق: المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد أو حماية المال العام، اليمن، 2008.
32.المصري، طارق فاروق، الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007
33.نبيل، حشاد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدوحة، النسر الذهبي للطباعة، 1996.
34.نبيه، نسرين عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، 2007.
35.الوادي، محمود حسين وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسرة للنشر، عمان، 2009.
36.الوردي، عدنان، اساليب التنبؤ الاحصائي، طرق وتطبيقات جامعة البصرة، 1990.
37.ياسر، محمد عربي، مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق – الاسباب – الآثار واستراتيجية مقترحة للحلول، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط1، 2011.

ب. البحوث والمقالات والدراسات

1.بريهي، فارس كريم، الاقتصاد العراقي... فرص وتحديات / دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع27، 2011.

2.بوليفة، فاتن، الفساد والآليات القانونية لمحاربته، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 2001.

3.البياتي، فخرية عبد اللطيف، السياسة النقدية واثرها في الاقتصاد العراقي الماضي.. الحاضر، مجلة دراسات اقتصادية، ع18، بابل، 2006.

4.التكريتي، ايسر احمد، الوسائل المقترحة لمعالجة التهرب الضريبي، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.

5.جودت، باسل، السياسات الاقتصادية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

6.حسين، احمد وآخرون، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال / المصادر والآثار / دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة (1989 – 2008)، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، ع21، 2010.

7.الحلفي، عبد الجبار عبود، الاقتصاد العراقي: النفط – البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، ع30، جامعة البصرة، 2008.

8.حمادي، اسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي / التشخيص وسبل المعالجة، مركز العراق للبحوث والدراسات، رؤية مستقبلية في الاقتصاد العراقي، ع3، 2006.

9.حمود، يحيى، مستقبل القوى العاملة في ضوء اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي للمتغيرات الدولية، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع21، 2012.

10.خالد، قاشي وآخرون، الاقتصاد الخفي: الاسباب، الآثار، وطرق العلاج، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الخفي في الجزائر، الجزائر، 2007.

11.الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم: دراسة تحليلية للمدة 1980 – 2002، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ع48، 2008.
12.الدعمي، زوير، البطالة في العراق / الواقع والانعكاسات، مركز انماء للبحوث والدراسات، 2011.
13.الراوي، احمد عمر، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع4، 2006.
14.زعلاني، محمد، شمولية الاقتصاد الموازي بالإشارة الى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى – بحث في الاسباب والآثار)، جامعة باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع10، 2011.
15.زكي، هجير عدنان، دراسة في فرضية تعادل القوى الشرائية مع اشارة لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1986 – 1996)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، ع1، 2001.
16.شندي، اديب قاسم، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعيته على الاقتصاد العراقي، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، ع11، المجلد 2، جامعة الكوفة، 2009.
17.شندي، اديب قاسم، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع11، 2006.
18.شيخان، شهاب حمد، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)، جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، ع10، 2013.
19.الشيخلي، عبد القادر، الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الاموال، مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2002.

20.صالح، عبد الجبار محمد، الاقتصاد الموازي في العراق، بحث مقدم الى وزارة التخطيط، بغداد، 2005.
21.صالح، مظهر محمد، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001.
22.صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، 2008.
23.صالح، مظهر محمد، نظام معدلات الصرف في العراق، نموذج تشخيصي للواقع العراقي، البنك المركزي العراقي، 2008.
24.صديق، رمضان، القطاع غير الرسمي وسبل اندماجه في القطاع الرسمي مع اشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان، ع9، 2003.
25.الطائي، ميسر زهير، الفساد الاداري واخلاقيات الوظيفة العامة، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي، ع2، 2005.
26.عباس، صباح نوري، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع17، 2008.
27.عبد الحسين، هناء، اختبار السببية بين الصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة 1970 – 1980، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، ع6، 2002.
28.عبد الحميد، آمال وآخرون، القطاع غير الرسمي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، التقرير الاول، 1996.
29.عبد الخضر، ايمان وآخرون، العلاقة بين الضغوط التضخمية واسعار الصرف للدولار في السوق العراقية للفترة (1990 – 1998)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، ع34، 2000.

30.عبد الرضا، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي: تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 5، ع19، 2007.
31.عرب، يونس، دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الاموال والاتجاهات الدولية لمكافحتها، مجلة البنوك، المجلد 19، ع20، عمان، 2000.
32.عطو، سامي فاضل، حول تعددية اسعار الصرف وآثارها الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني، بيت الحكمة، 2001.
33.العلوجي، عبد الكريم، ما تبقى من العراق، مجلة العربي، القاهرة، ع954، 2006.
34.علي، بو دلال، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الاسباب والحلول، مجلة العلوم الانسانية، السنة الخامسة، ع37، تلمسان، الجزائر، 2008.
35.عودة، جميل، ظاهرة الشهادات الجامعية.. التزوير والتصدير، معهد الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2007.
36.فاضل، عوض، معاملة الخسائر الضريبية في قانون ضريبة الدخل، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ع4، 2001.
37.كاظم، عباس، ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على الاقتصاد العراقي، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2008.
38.الكبيسي، محمد صالح سلمان وأخرون، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (2009-1980)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 1، ع4، 2012.
39.الليثي، محمد علي، مقدمة في التحليل الاقتصادي، الموسوعة الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، ع2، 1975.
40.المبروك، احمد، الاقتصاد الخفي، ماهيته وطرق تقديره وآثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، ع5، 2006.

41.مجيد، حسين شناوة، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ع5، المجلد 1، 2011.
42.المؤسسة العربية للاستثمار، غسيل الاموال:آثاره وضوابط مكافحته، السنة 3، الكويت، 2005.
43.المياحي، عمار فوزي، الادارة الضريبية في العراق، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2007.
44.ناصر، عون الله، معنى الاستقرار الاقتصادي، اليمن، منتدى السياحة اليمنية للمواهب الادبية، 2004.
45.النجار، احمد، مواجهة خطر الفساد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2007.
46.هاشم، حنان عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، ع16، المجلد 3، جامعة الكوفة، 2010.
47.يونس، مفيد ذنون، تأثير الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، ع101، المجلد 32، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010.

ج. الرسائل الجامعية

1.حسن، كريم بن مصطفى بن علي، القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج انشطته المشروعة في نشاط الاقتصاد الرسمي، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2005.
2.حورية، بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر / دراسة في سوق الصرف الاجنبي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014.
3.الغالبي، عبد الحسين، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2002.

4.فتحي، بن يشو، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر، تلمسان، 2008.
5.كامل، ميادة رشيد، تحليل اتجاهات البطالة للفترة (1996 – 2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2010

د. النشرات والتقارير الرسمية

1.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجاميع الاحصائية.
2.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي
3.البنك المركزي العراقي/ الحسابات القومية/ مؤشرات التشغيل والبطالة لسنوات متفرقة.
4.التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة.
5.جمهورية العراق/ مكتب رئيس الوزراء/ المكتب الاستشاري والاقتصادي / تقييم استراتيجية الموازنة.
6.وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي لسنة 2015.
7.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية.
8.وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثاني، تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية،2005.
.9The informal sector and Micro Finance، Institutions in West Africa، World Bank، 1996.

هـ. مواقع الأنترنيت

1. www.aleppoeconomics. com
2. http://www.rudaw. Net/ar abic
3. http://elaph.com/web/Economics /2012.
4. www.THE GVLF12. com/ARCHIV
5. www.EGYPTIAGREENS.COM/DOCS/GENERAL/INDEX